نموذج ترخيص

أنا الطالب : رسول مولى عمروف أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أثر سياسات الأمن الإسرائيلية على العلاقات العربية الدولية

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته ليا.

اسم الطالب: رسول مولى عمروف

التوقيع: R. ...

التاريخ: 05.08.2013

أثر سياسات الأمن الإسرائيلية على العلاقات العربية الدولية

اعداد

رسول مولى عمروف

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب 2013

نموذج رقم (11/أ)

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة / الأطروحة " أثر سياسات الأمن الإسرائيلية على العلاقات العربية الدولية "
وأجيزت بتاريخ 2013/7/25

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع (مشرفا)	
أستاذ- علاقات دولية	
الأستاذ الدكتور محمد حمدان المصالحة (عضوا)	
أستاذ- دراسات برلمانية	
الأستاذ الدكتور سعد سالم ابو دية (عضوا)	
أستاذ - سياسة مقارنة	
الدكتور محمد المقداد (عضو خارجي)	
أستاذ مشارك - ال البيت	

الإهـداء

إلى العاملين في وزارة الخارجية لجمهورية أذربيجان وممثليها في كافة دول العالم

أهدي إليهم هذا الجهد العلمي المتواضع

كما لا يفوتني أن أهدي هذه الرسالة إلى كافة العاملين في سفارة جمهورية أذربيجان في المملكة الأردنية الهاشمية

شكر وتقدير

يشرفني بعد اكتمال هذه الرسالة أن أقدم أطيب مشاعر المحبة والصدق

والتقدير والعرفان **إلى الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع**

على ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات ساهمت في إخراج هذه الرسالة له

مني جزيل الشكر والعرفان .....

كما يسعدني أن أقدم خالص شكري وامتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة

الكرام على ما سيقدمونه من إرشادات

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى المملكة الأردنية الهاشمية والجامعة

الأردنية على إتاحة الفرصة لي لإكمال دراستي وحسن الرعاية..

الباحث

فهرس المحتويات

أثر سياسات الأمن الإسرائيلية على العلاقات العربية الدولية

إعداد

رسول مولى عمروف

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

الملخص

تسعى الدراسة للتعرف على مراحل تطور سياسات الأمن الإسرائيلية، منذ قيام دولة إسرائيل 1948 وحتى الآن، ودراسة مستوى تأثير التغيرات في البيئة الإقليمية والدولية المؤثرة على نظرية الأمن والسياسات الأمنية الإسرائيلية، وتحليل أثر سياسات الأمن الإسرائيلية على العلاقات العربية الدولية. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة والتي تتناول موضوع الأمن في الإستراتيجية السياسية العسكرية الإسرائيلية في ضوء الاهتمام الغربي وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بأمن إسرائيل في ضوء ما تشهده المنطقة العربية من تحولات ستؤثر على نظرية الأمن الإسرائيلية وبالتالي على السياسات الأمنية الإسرائيلية، مما سيشكل تحدياً رئيسياً للدول العربية وعلاقاتها الدولية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم وتوصلت الدراسة الى إن إسرائيل كدولة عنصرية قامت لأجل تحقيق المصالح الغربية في المنطقة وعلى اغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني في أرضة ووطنه مما تسبب ببروز دولة إسرائيل على حساب دولة فلسطين، ما ترتب علية إحداث مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية تعدت الشعب الفلسطيني إلى الشعوب العربية كافة وهذا جعل إسرائيل تجعل من متغير الأمن أولوية سياسية واقتصادية للدولة. وأن إسرائيل أدت الوظيفة الأمنية والإستراتيجية بنجاح واضح، لاسيما في مجال تدعيم تلاعب القوى الخارجية بالمنطقة العربية والعمل على إفشال التجارب الوحدوية وتشجيع الأقليات والتأثير في دوائر صنع القرار السياسي للدول الكبرى بشكل يحول دون اتساق مصالح هذه الدولة مع المنطقة العربية. وتوصي الدراسة الدول العربية باستغلال مواردها الطبيعية من النفط والغاز في الضغط على الدول الغربية الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لاتخاذ مواقف

سياسية أكثر اعتدالاً اتجاه القضايا العربية وخصوصا التسوية السلمية ، ويكتسب موضوع السياسات الأمنية الإسرائيلية أهمية كبيرة في تحليل وفهم السياسة الخارجية الإسرائيلية ومواقفها من القضايا العربية والصراع في منطقة الشرق الأوسط وهذا يتطلب القيام بدراسات وأبحاث علمية تكمل ما توصلت إليه هذه الدراسة.

المقدمة :

تشكل إسرائيل كياناً استعمارياً، قام على حساب الأرض العربية، وفرض بالقوة على المنطقة العربية ، ومن هنا تطلب وجود الكيان الصهيوني واستمراريته ضمان أمن هذا الكيان الذي قام وتشكل على قاعدة الاغتصاب والقوة وحماية القوى الدولية ، لذا أصبح موضوع الأمن مرتكز وأولية في سياسة إسرائيل الداخلية والخارجية .

لقد قامت نظرية الأمن الإسرائيلية منذ ما قبل أنشاء دولة إسرائيل على أساس توفير الوسائل التي يمكن من خلالها بقاء هذه الدولة وحمايتها من أي اعتداء ولا تستهدف فقط تحقيق الأمن عبر ضمانات دبلوماسية وسياسية دولية بل تستهدف إيجاد الوسائل العملية الداخلية لدى إسرائيل القادرة على تجسيد نظرية الأمن الإسرائيلية التي ترتكز على جملة من العوامل المتداخلة المترابطة والتي تشمل مختلف مجالات النشاط والفعاليات الحيوية في إسرائيل ومن هنا لقد تشكل مفهوم الأمن الإسرائيلي كظاهرة مركبة ترتكز على امتلاك القوة العسكرية، والهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وتوسيع عمليات الاستيطان، وتخفيف الهجرة المعاكسة من إسرائيل إلى الخارج، وتقوية القاعدة الاقتصادية، وتأمين تحرك سياسي دبلوماسي خارجي يوظف لصالح تأمين متطلبات الأمن، وتوفير المعلومات اللازمة عن الدول العربية، وفي النهاية استخدام العوامل السابقة من أجل التوسع قدر الإمكان وضمن المناطق الحيوية والإستراتيجية المحيطة بإسرائيل.

ارتبط مفهوم الأمن إلى حد كبير بالسياسة التوسعية التي تنتهجها إسرائيل، فهو مفهوم متحرك يتبدل بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة، كما أنه لا يعني الدفاع عن أرض محدودة، بل يتحقق على أساس الردع الذي يمنع بمعطياته نشوب حرب أخرى، إلى حين إتاحة الظروف التي تراها إسرائيل مناسبة لنشوب حرب تخدم مصالحها وتحقق أهدافها.

من هنا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على تحليل أثر السياسات الأمنية الإسرائيلية على العلاقات العربية الدولية .

مشكلة الدراسة:

تدرك إسرائيل أهمية الأمن لذا تعد مسألة الأمن من أولويات دولة إسرائيل من هنا تعمل اسرائيل على توفير كافة مواردها وإمكانياتها وعلاقاتها لحماية أمنها واستقرارها. وقد تبلورت

سياسات الأمن الإسرائيلية، منذ 1948م حتى عام 1949م ، وهي الفترة التي شهدت البداية الحقيقية لنشأة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، حينما أصدرت الحكومة المؤقتة أمراً بإنشاء جيش الدفاع الإسرائيلي الذي تكون من دمج المنظمات الإرهابية الصهيونية. ارتبط مفهوم الأمن بالدفاع عن الدولة الجديدة، لتوحيد وتركيز كل الجهود لتأمين المدن والمستعمرات اليهودية، فضلاً عن محاولة البحث عن الاعتراف والتأييد أو الدعم الدولي. لهذا سعت إسرائيل منذ قيامها عام 1948م، إلى استقدام اليهود من مختلف أنحاء العالم تحقيقاً لفكرة أرض الميعاد ولتطوير إمكاناتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، والدخول في تحالفات عسكرية إقليمية ودولية منها ما هو معلن ، ومنها ما هو غير معلن، لتعويضها عن نقص العمق الاستراتيجي بأبعاده المختلفة السياسية والعسكرية، والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية.

انعكست حالة عدم الأمن وما تواجهه من عداء في المنطقة على سياستها الخارجية وعلاقتها الدولية خصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية التي تؤيد وتدعم إسرائيل وفي ضوء ما تمتلكه من إمكانيات إعلامية واقتصادية ولوبيات ضغط مؤثرة على القوى الكبرى مما دفعا ويدفعها إلى إتخاذ مواقف موالية بشكل أكبر إلى إسرائيل الأمر الذي أثر بشكل سلبي على العلاقات العربية الدولية نتيجة حالة الضعف والانقسام التي تواجهها الدول العربية. الأمر الذي انعكس على العلاقات العربية الدولية.

في ضوء ذلك لا يمكن النظر إلى سياسات الأمن الإسرائيلية باعتبارها أداة للحماية الذاتية كما عبرت عن ذلك تاريخياً تلك التقاليد السياسية الثابتة، التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إنما يمكن التعامل معها كونها المنطق الفكري الذي يراد به تبرير سياسة السيطرة وفرض الهيمنة الكاملة على الأرض ومن حولها من دول الجوار، بهدف ردع أية محاولات لاختراقات أمنية، والمساس بالعلاقات العربية الدولية.

تمثلت مشكلة الدراسة فيما تركته سياسات واستراتيجيات الأمن الإسرائيلية من تأثير مباشر على مفهوم الأمن الإسرائيلي الذي يقوم على أساس القوة والردع في توفير الأمن والحماية والتفوق النوعي العسكري ، من هنا تكمن مشكلة الدراسة في محاولة للتعرف على سياسات الأمن الإسرائيلية وأثرها على العلاقات العربية الدولية ، والإجابة عن السؤال التالي: ما أثر سياسات الأمن الإسرائيلية على العلاقات العربية الدولية ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها الإجابة عن التساؤلات سابقة الذكر والتي يمكن من خلالها الوصول إلى فهم علمي لسياسات الأمن الإسرائيلية وأثرها على العلاقات العربية الدولية:

1. تعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة والتي تتناول موضوع الأمن في الاستراتيجية السياسية العسكرية الإسرائيلية في ضوء الاهتمام الغربي وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بأمن إسرائيل في ضوء ما تشهده المنطقة العربية من تحولات ستؤثر على نظرية الأمن الإسرائيلية وبالتالي على السياسات الأمنية الإسرائيلية، مما سيشكل تحدياً رئيسياً للدول العربية وعلاقاتها الدولية.

2. من المؤمل أن تساهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على مستوى تأثير دولة إسرائيل على صانعي القرار في الدول الغربية الأمر الذي سيسهم في فهم سياسات وإستراتيجيات الأمن الإسرائيلي في المدى المنظور.

3. يتوقع أن يستفيد من هذه الدراسة الباحثون والدارسون على المستوى العربي والإقليمي وكذلك الدبلوماسيون وموظفو البعثات الدبلوماسية لجمهورية أذربيجان.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مراحل تطور سياسات الأمن الإسرائيلية، منذ قيام دولة إسرائيل 1948 وحتى الآن.
2. دراسة مستوى تأثير التغيرات في البيئة الإقليمية والدولية المؤثرة على نظرية الأمن والسياسات الأمنية الإسرائيلية.
3. تحليل أثر سياسات الأمن الإسرائيلية على العلاقات العربية الدولية.

فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية :

- أثرت سياسات الأمن الإسرائيلي على العلاقات العربية الإقليمية والدولية.
- هناك علاقة ارتباطيه بين سياسات الأمن الإسرائيلي وقدرة الدول العربية على التأثير في النظام الدولي.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: الأمن الإسرائيلي.

المتغير التابع: العلاقات العربية الإقليمية والدولية.

الدراسات السابقة :

حاولت هذه الدراسة توظيف ما جاء في الدراسات السابقة قدر الإمكان، وحيث كان ذلك ممكناً لتحقيق أهدافها، حيث تم تقسيم الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية إلى دراسات باللغة العربية، ودراسات باللغة الأجنبية.

أولاً: الدراسات باللغة العربية

دراسة أحمد، نسيم (2011) في فلسطين بعنوان" انتهاك الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان في فلسطين " هدفت إلى إلقاء الضوء على الأمن الإسرائيلي وإبراز العلاقة بين تحقيق الأمن الإسرائيلي وانتهاك حقوق الإنسان"(1)

لتحقيق أهداف الدراسة تم مناقشة مضمون الأدبيات التي تبحث في حقوق الإنسان وتطبيقها على الممارسات الأمنية الإسرائيلية على أرض الواقع ، حيث تم إبراز المطامح السياسية الإسرائيلية الضامنة لانتهاك الحقوق الفلسطينية، وبذلك نجحت إسرائيل في وضع نفسها فوق النظام الدولي لحقوق الإنسان، واستبعاد نفسها من طائلة العقوبات الدولية الأخلاقية والقانونية.

تبرز العلاقة واضحة وجلية بين تحقيق الأمن الإسرائيلي وانتهاك حقوق الإنسان، والتي أظهرتها الدراسة وذلك في تهويد القدس الشرقية، من خلال إجراءات التوسيع المعتمد للمساحة الجغرافية لحدود مدينة القدس ، وعدم تمكين أكثر من 10.000 طفل فلسطيني من الحصول علي تسجيل قانوني في القدس الشرقية مجبرين بذلك العائلات الفلسطينية هناك على الاختيار بين أن تبقى ملتئمة وتواجه بذلك خطر فقدانها لتصاريح الإقامة في القدس، أو أن تقبل تلك العائلات الفصل الإجباري بين أفرادها،والاستيلاء على مصادر المياه الجوفية لقطاع غزة المتناقصة باستمرار لاستخدامها داخل إسرائيل ومن قبل المستوطنين الإسرائيليين، وفرض الحصار وتطبيقه بالقوة على سكان قطاع غزة بالكامل لأكثر من أربع سنوات، مما أثر بشكل جذري على الحقوق الأساسية في التعليم والسكن والصحة؛ وتطبيق نظام إداري مزدوج المعايير في الضفة الغربية تُعطى فيه الأفضلية للمستوطن الإسرائيلي ويُمَارس فيه التمييز ضد الفلسطينيين بشكل معلن، والإهانة الممنهجة التي تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال من أعمار صغيرة، عند الاعتقال أو السجن.

كما تشير سياسة الأمن الإسرائيلي في نقل السجناء الفلسطينيين إلى مناطق داخل إسرائيل تشكل انتهاكاً لواجبات إسرائيل كقوة احتلال، بالإضافة إلى الآثار الناتجة عن ظاهرة المستوطنات، ، ما يؤكد على أن سياسة إسرائيل الأمنية تؤكد ممارسات عملية في انتهاك حقوق الإنسان على أرض الواقع.

---

(1)أحمد، نسيم، (2011)، انتهاك الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان في فلسطين، مركز العودة الفلسطيني.

دراسة ميخائيل ميلشتاين وآخرون، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) دراسة جديدة (أبريل 2011) بعنوان" المستجدات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط"[1]، على ضوء التطورات التي يشهدها العالم العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، ومدى انعكاس موجة التغييرات في المنطقة على الأمن الإسرائيلي، وشارك في إعدادها مجموعة من الخبراء الإسرائيليين، (ومن بينهم د. ميخائيل ميلشتاين، إفرايم كام، رون تيري، شلومو بروم، إفرايم لافي، دان شيفتان، يوئيل نوجنسكي، جيليا ليندنشتراوس). وقد شارك كل منهم في إعداد فصل من فصول الدراسة التي تركز على عدد من النقاط:

1- شرق أوسط جديد – قديم: زلزال في الشرق الأوسط وتداعياته على إسرائيل

2- الشرق الأوسط الجديد: حقبة عدم اليقين

3- المثالية ومجموعة الميكافيليين: الولايات المتحدة تهزم نفسها في الشرق الأوسط

4- الساحة الفلسطينية – هدوء في قلب العاصفة

5- تحد السلطة الفلسطينية: بناء دولة في غياب شرعية السلطة

6- دولة فلسطينية في إطار اتفاق - أمر غير مطروح

7- تركيا وإيران – لا يشترط بالضرورة وجود شراكة مثالية.

دراسة ميخائيل ميلشتاين (2011) بعنوان "شرق أوسط جديد – قديم: زلزال في الشرق الأوسط وتداعياته على إسرائيل"[2] شهد الشرق الأوسط إضطرابات عميقة، بعضها غير مسبوق في سماته وقوته في الأشهر الأخيرة، ويتعلق الأمر بأحد الاضطرابات الدراماتيكية للغاية والتي تحدث في هذه المنطقة منذ تشكيل صورتها العصرية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. الزلزال ضرب دول كثيرة في المنطقة بشكل منفرد، ولكن تراكم الأحداث بالتزامن وعلى نفس الخلفيات، حيث وفرت كل منها وحيا للأخرى، منحها طابعا جعل منها موجة إقليمية واسعة. وحتى الآن لم يتضح في أي مرحلة يوجد الزلزال وكيف سيتطور، ولكن واضح أنه غير وجه المنطقة.

أبرز عناوين الثورات هي ثورة مصر، وذلك ليس فقط بسبب وزنها الجيو – سياسي على الصعيد الدولي، ولكن أيضا بسبب المفاجئة الإستراتيجية التي تسببت بها الثورة لجميع المصادر التي ترصد ما يحدث هناك: سواء المراقبين الخارجيين، أو من العالم العربي أو من الغرب، وسواء من اللاعبين المحليين، خاصة النظام في القاهرة. البدائل الدراماتيكية في مصر تعتبر بشكل كبير مقدمة لما يحدث قي معظم العالم العربي. فهي تحمل تغيير جذري في أداء وقوة جزء من اللاعبين

([1])ميلشتاين، ميخائيل وآخرون، (2011)، المستجدات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) .

([2])ميلشتاين، ميخائيل ، (2011)، شرق أوسط جديد – قديم: زلزال في الشرق الأوسط وتداعياته على إسرائيل.

الأساسيين في العالم العربي، وكذلك ظهور مصادر جديدة لم تكن معروفة حتى الآن، أو أن مستوى معرفتها كان محدودا.

دراسة شبيب (2003) في فلسطين بعنوان " نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط"[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الأمن الإسرائيلي وتطوره، وإبراز العلاقة الإستراتيجية بين إسرائيل والدول الغربية، ولتحقيق أهداف الدراسة ، تم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن، وذلك بتحليل مضمون أدبيات الدراسة .

حيث توصلت الدراسة إلى أنه رغم الاعتراف العربي بإسرائيل كدولة شرعية ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً كما نص القراران 242، و338 ، واللذان يشكلان مرجعية للمفاوضات العربية-الإسرائيلية التي انطلقت في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991م ، إلا أنه لم تتحقق نتائج تذكر ، الأمر الذي يؤكد صعوبة التوصل إلى حلٍ سلمي مع إسرائيل طالما بقيت القوة والهيمنة هما الأساس والمنطلق لأية سياسة إسرائيلية تجاه شعوب المنطقة العربية، الأمر الذي يؤكد من جديد أن الزمن القادم يحمل في ثناياه مرحلة جديدة من الصراع في المنطقة ، ولا يبشر بمرحلة جديدة من التعايش السلمي والاستقرار الإقليمي.

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية

دراسة Golov, Vishkin and Kako (2009) في هيرتسيليا (إسرائيل) Lauder School of Government, IDC Herzliya بعنوان[2]

" A National Security Doctrine for Israel "

هدفت إلى تقديم منهجية جديدة لتوطيد دعائم الأمن الإسرائيلي، اعتماداً على ما ذكرته لجنة فينوغراد في عام 2007م من التأكيد على صياغة وثيقة تصاحب استراتيجية إسرائيل العسكرية والسياسية للأجيال القادمة، وأظهرت الدراسة أن أحد المبررات التي دفعت الباحثين إلى إجرائها هو توفر العديد من السلبيات المحيطة بسياسات الأمن الإسرائيلية منها عدم وجود تخطيط استراتيجي، بالإضافة إلى أن قادة إسرائيل لم تعتمد على نظريات مكتوبة عندما يتعلق الأمر بالأوقات الحاسمة ، لذا في ظل هذه الظروف تتساءل الدراسة كيف يمكن لإسرائيل تغيير مفهوم الأمن التابع لها من أجل تحقيق انتصار دبلوماسي.

لقد ناقشت الدراسة تلك المبررات من خلال فصولها، وبالتالي أظهرت بأن إسرائيل تسير على منهجين لتحقيق عقيدتها الأمنية .

([1]) شيب، منيب (2003)، نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط، مركز العودة الفلسطيني.

([2])Kako and Vishkin Golov , 2009, A National Security Doctrine for Israel" , Lauder School of Government, IDC Herzliya .

إلا أن الدراسة تبرز اتجاهات أخرى يمكن لإسرائيل على إسرائيل اعتمادها ، حيث تنادي الدراسة بضرورة اتباع منهجية أمنية مكتوبة وموثقة بحيث تُؤخذ آراء أفراد المجتمع الإسرائيلي بجميع طبقاته، ومن ثم يقوم القادة برسم صورة إسرائيل في المستقبل ، وبناء أهداف لذلك وبالتالي البدء بتحقيق كل هدف تدريجياً وإجراء التقييم اللازم لذلك .

حيث تؤكد الدراسة بأن وجود شبكة للمقاومة الفلسطينية وتناميها يسرع ذلك من انهيار سياسات الأمن الإسرائيلية الحالية ، وبالتالي يسرع من انهيار إسرائيل من الداخل ، فبدلاً من ذلك فإن الدراسة ترى أن نهاية سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين هو مصلحة أساسية لإسرائيل، ولذلك فإن نهاية السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين، وتحويل الصراع الحالي إلى "صراع حدود" من خلال إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، تشكل تهديداً استراتيجياً لشبكة المقاومة الفلسطينية، لأن ذلك يؤدي إلى تآكل الشرعية لمواصلة نضالهم ضد إسرائيل،هذا من شأنه أن يكون أكثر جدوى لتعزيز السيناريوهات بما في ذلك إنشاء حدود دائمة، وينتهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو الصراع بين إسرائيل ولبنان، وتأمين المطالبات بين جميع الأطراف.

بناءً على ما تقدم فإن الدراسة تثير تطرح مبرراتها التي تمكن إسرائيل من تغيير مفهوم الأمن لديها فهي توضح بأن قوة الولايات المتحدة آخذة في الانخفاض، واللوبي المؤيد لإسرائيل يتعرض للهجوم - ونتيجة لذلك فشل مشروع الديمقراطية والانتكاسات في محاربة الإرهاب، فالولايات المتحدة تواجه مخاوفاً استراتيجية في جميع أنحاء الشرق الأوسط: في أفغانستان وإيران والعراق وسوريا ولبنان والسلطة الفلسطينية، وبالتالي فإن خطاباً جديداً سيكون داخل الولايات المتحدة في إعادة تقييم مصالحها في المنطقة، وهذا قد يؤدي إلى الاختلاف بين المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

علاوة على ذلك فإن قدرة الولايات المتحدة، ليكون بمثابة وسيط بين إسرائيل والدول العربية قد تآكلت إلى حد كبير، وإن تآكل مكانة الولايات المتحدة في المنطقة يؤثر بالطبع على مكانة إسرائيل، وكذلك والطريقة التي ينظر إسرائيل قبل أعدائها، بالإضافة إلى ذلك، فإن اللوبي الإسرائيلي والجالية اليهودية الأميركية تتعرض للتشكيك في ولائهم تجاه الولايات المتحدة وهم متهمون في وضع صالح إسرائيل قبل مصالح الولايات المتحدة والضغط على صناع القرار في أمريكا.

دراسة Irwin (2006) Faculty of the U.S. Army Command and General Staff College بعنوان [1]

The Israeli Solution To Palestinian Terrorism :The Israeli Security Fence"

هدفت الدراسة التعرف على واقع الجدار الأمني الإسرائيلي كحل فعال للحد من الإرهاب الفلسطيني في إسرائيل، ولتحقيق أهداف الدراسة حاولت الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل الجدار الأمني يعمل على مكافحة التمرد الفلسطيني؟

([1]) lew Irwin , 2006, The Israeli Solution To Palestinian Terrorism :The Israeli Security Fence, Faculty of the U.S. Army Command and General Staff College.

2. ما الآثار الناجمة عن الجدار الأمني ؟

للإجابة عن أسئلة الدراسة ، تم مناقشة أدبيات الدراسة المتمثلة في سياسات الأمن الإسرائيلية ، وإجراء تقييم للإجراءات العملية المنبثقة عنها ومنها بناء الجدار الأمني الذي يفترض أن يحقق الأمن لإسرائيل، كما وحاولت الدراسة وضع الجدار الأمني في سياق عملية السلام الشاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من الحلول للوقاية من الإرهاب الفلسطيني في إسرائيل، وذلك بعرض تصور لتحقيق أفضل النتائج ، إذ ركزت الدراسة في تصورها على أن صياغة حل الدولتين هي أفضل فرصة لتحقيق السلام الدائم والأمن الإسرائيلي ، كما أشارت الدراسة إلى أن بناء العديد من الجدران حول إسرائيل ينبغي أن يخضع إلى المزيد من الدراسات قبل الشروع بالتنفيذ الكامل ؛ قد يساعد ذلك في فهم النتائج المحتملة لبناء للجدار الأمني.

دراسة Bar-Tal and Jacobson (1998). Tel Aviv University, Israel بعنوان

"A Psychological Perspective on Security" (1)

هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى الأمن في إسرائيل، لذا حاولت الدراسة مناقشة أدبيات سياسات الأمن الإسرائيلية ، والتي أشارت إلى أن شعور الإسرائيليين بالأمن يعتمد على الأحداث المتصورة، ويعتمد بشكل كبير على توقعات المستقبل ، وكون هذه التوقعات هي بحكم التعريف غامضة وغير مؤكدة ، فإن العديد من الإسرائيليين يشعرون بالأمن اعتماداً على المعتقدات الأخرى المخزنة، مثل عقيدة سياسية، أو الآثار المترتبة على التجارب السابقة، أو المعتقدات الجماعية، أو على المعلومات المقدمة من القادة الموثوق بهم، لذلك ليس من المستغرب أن الجمهور الإسرائيلي يحمل معتقدات مختلفة فيما يتعلق بشروط من شأنها أن تضمن الأمن.

من هنا خلصت الدراسة إلى أن المنظور النفسي يفتح آفاقاً جديدة لدراسة المشاكل الأمنية، نظراً لأنه يشير إلى سياسات الأمن الإسرائيلية ، وبالتالي لا يمكن تقييمها إلا من خلال الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، وينبغي أيضاً الأخذ بعين الاعتبار الجانب النفسي ، وعلى هذا الأساس يتم تقييم مستوى الأمن ؛ باعتباره عملية نفسية تؤثر على الأفراد.

([1])Jacobson Bar-Tal and, 1998, A Psychological Perspective on Security, Tel Aviv University, Israel.

ما يميز الدراسة

تناولت معظم الدراسات السابقة موضوع الأمن الإسرائيلي بشكل مستقل أو انعكاساته على سياسة إسرائيل الداخلية والخارجية كأحد المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين، في حين ركزت على تحليل إستراتيجيات وسياسات الأمن الإسرائيلية في حين جاءت هذه الدراسة في ظل ظروف بيئية متغيرة تعكس تحولات مهمة على مختلف المستويات وتؤشر بمرحلة جديدة من العلاقات الإقليمية والدولية، مما يثير كثير من التساؤلات حول سياسات الأمن الإسرائيلي والتي تنعكس على سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة العربية وعملية السلام في الشرق الأوسط ، ان أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تبرز من خلال طرحها لهذا الموضوع، وكذلك لمحاولتها الوقوف على تأثير السياسات الأمنية الإسرائيلية على العلاقات العربية الدولية.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم في تفسير وتحليل تأثير سياسات وإستراتيجيات الأمن الإسرائيلية وأثرها على العلاقات العربية الدولية نظراً لتزايد الإهتمام والبحث عن تسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

الفصل الأول

مفهوم الأمن وأبعاده ومرتكزاته

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي

اختلف العلماء في إعطاء تعريف موحد للأمن، مما جعل الأمر أكثر تعقيداً لكون هذا المفهوم متجدداً من فترة لأخرى ومن عصر لآخر فيبرز عبرها ما يستدعي إعادة النظر في مفهوم الأمن. ناهيك عن تعدد الحاجات الأمنية وتنوعها تبعاً لظروف ومتغيرات الحياة المعاصرة وتحدياتها. كما أن تباين المفهوم الموضوعي والمفهوم الشخصي للأمن قد زاد من هذا الغموض في الاتفاق على تعريف محدد للأمن.

ومع أن دراسات "الأمن الوطني" لا زالت حديثة النشأة وتحتاج إلى مزيد من النضج والتطوير، إلا أن العقود الأخيرة قد شهدت محاولات جديدة في هذا المجال، وفي معظم الحالات اقتصر الحديث عن قضايا الأمن سواء أكان قومياً أو وطنياً على الباحثين العسكريين أو أولئك الذين كانوا يعتقدون بأن الأمن هو قضية تختص بها الأجهزة الأمنية والعسكرية فقط، وقد نتج عن هذا أن اقتصرت دراسات الأمن الوطني على الكليات والمعاهد العسكرية، ولم يتطرق الفكر المدني إلى هذه الظاهرة إلا حديثاً، وفي الستينات أخذت بعض المعاهد والجامعات ومراكز الدراسات الإستراتيجية تخصص جزءً كبيراً لدراسة قضايا الأمن الوطني (National Security) [(1)]، وتُعد الدراسات المعمقة عن هذه القضايا وتوسع مجال الاهتمام بها، وبقدر ما أصبح هناك اتفاق على أهمية قضايا الأمن الوطني لأي دولة، بقدر ما ظل الاختلاف قائماً حول العديد من المسائل التي تدخل في صلب هذا الموضوع، وأول هذه الاختلافات هو عدم الاتفاق على معنى محدد لموضوع الأمن، فالأمن بالنسبة للعسكريين يعني تسخير مقدرات الدولة لحماية وجودها من الأخطار الداخلية والخارجية. أو كما يعرفها بعض العسكريين :"تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقات للنهوض والتقدم والازدهار"[(2)].

وقبل تحديد مفهوم الأمن الوطني ينبغي توضيح التداخل بين صفتي "الوطني والقومي" اللتان تستخدمان في الأدبيات العربية من وقت لآخر وبنفس المعنى. عندما تكون "الأمة" موحدة في دولة واحدة، فإن "الأمن الوطني" يتطابق مع "الأمن القومي"، ويمكن استخدام هذين التعبيرين ليؤديا نفس المعنى، لأن موضوعهما واحد، فالأمة لها نفس الوطن. ومثل هذا الوضع ينطبق على الأمن الوطني "أو القومي" الياباني والإيراني والأمريكي وغيرها من الأمم. ويختلف الأمر عندما تتكون الأمة من عدة دول أو أوطان، غير موحدة سياسياً، كما هو الحال بالنسبة للأمة العربية. فالأمن الوطني هنا لا يعني الأمن القومي. الأمن الوطني ينسحب على أمن الدولة الواحدة أو القطر الواحد بينما الأمن

---

(1) For more details, See: Romm, Joseph J., (1993), **Defining National Security: The Nonmilitary Aspects**, New York, Council on Foreign Relations, pp 3-5.

(2) القباع، عبد الله سعود، (1990). **الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية**، الرياض، مطابع الفرزدق، ص ص 341-351.

القومي ينسحب على أمن الأمة العربية جمعاء. مع الإشارة أنه ليس بالضرورة في مثل هذه الحالة أن يكون الأمن القومي هو مجموع الأمن الوطني للأقطار والدول المكونة للأمة[1].

المطلب الأول: الاتجاهات الرئيسية لتعريف مفهوم الأمن الوطني

إن السبب الرئيسي في تأخر وجود تقييم أكاديمي لمفهوم الأمن الوطني، من خلال البحوث العلمية، (مقارنة بالفروع الأخرى لعلم السياسة) إلى الاختلافات الظاهرة في تعريف المفهوم، التي شملت، في اختلافها أيضاً، اختلافاً في تحديد هوية التهديدات الموجهة إليه، وهوية أولئك المقصود أن يردعهم الأمن الوطني بأدواته وإستراتيجياته، التي هي أيضاً محل خلاف.

وعلى الرغم من ذلك، فهناك ثلاثة اتجاهات واضحة، لتعريف الأمن الوطني كل اتجاه منها، له منظوره الخاص، في تحديد المفهوم. يركز الأول على الأمن الوطني كقيمة مجردة، مرتبطة بالاستقلال وسيادة الدولة الوطنية. ويهتم الاتجاه الثاني بالجانب التنموي، لحيويته في إطاره الاقتصادي والإستراتيجي. أما الثالث وهو الأحدث بالنسبة للاتجاهات الثلاثة فهو يؤمن بالأبعاد المتكاملة الشاملة، للأمن الوطني[2].

الاتجاه الأول (الأمن الوطني كقيمة مجردة)

يخص هذا الاتجاه، الأمن الوطني بالأولوية في موارد الدولة، باعتباره القيمة الأساسية، والحيوية، وهو ما يسميه آدم سميث "مأزق الاختيار بين الرخاء والدفاع". ويرى هذا الاتجاه، أن الاستقلال والسيادة الوطنية، أكثر أهمية من الأمن الوطني، لذلك فإن البعد العسكري، يجب أن تحسب قدراته، على أساس التفوق على الخصم (الحقيقي أو المحتمل). ويستخدم بعض المؤيدين لهذا الاتجاه، عند قياسهم لقدرات الدولة الشاملة (القوى الشاملة للدولة)، متغيرات معنوية، يصعب قياسها، مثل الإرادة الوطنية، والروح الوطنية كأسس للأمن الوطني.

والتركيز على جوهر الأمن الوطني، في مفهوم هذا الاتجاه، على أنه بعد عسكري أصيل ذو محددات، يمكن تقييمها، ويثير العديد من الاعتراضات والنقد، فهناك من يرى أن هذا المنظور غير كافٍ، للدول الأكثر قوة في النظام الدولي، والتي تسعى، بالتأكيد، لزيادة قدراتها العسكرية، وقوتها، في شتى المجالات، ويسيطر المفهوم العسكري للأمن عادة على سياسات هذه الدول، ويكون دور المدنيين من القادة والسياسيين محدوداً للغاية. حيث يرى العنصر العسكري، أمنه في استمرار وجود عناصر تهديد للأمن[3].

ويظهر في قانون الأمن القومي الأمريكي الذي صدر عام 1947 الذي دعا إلى إيجاد شكل أو تركيب يسمح للقادة العسكريين الأمريكيين العمل مباشرة مع القيادة السياسية الأمريكية سواء على

([1]) الشهراني، سعد بن علي، (2003)، **اقتصاديات الأمن الوطني: مدخل إلى المفاهيم والموضوعات**، الرياض، ص11.

([2])كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، (2005). **أسس ومبادئ الأمن الوطني**، عمان، ص ص 13-15. وأيضاً: المشاط، عبد المنعم، (1989). **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**، القاهرة: دار الموقف العربي، ص ص 15-20.

([3]) المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ص 15-17.

الصعيد الدبلوماسي أو الاقتصادي أو العسكري. حيث كان الهدف إيجاد سياسة موحدة تجمع بين القوة السياسية والقدرة الإكراهية للمؤسسة العسكرية داخل المجتمع لتحقيق الأمن الوطني للبلاد[1].

هذا التنافس الشديد، بين الدول الكبرى في النظام الدولي، يوجه الجزء الأكبر من الموارد، لمواجهة هذا التنافس وتداعياته، ، غير الأمنية (غير العسكرية). ويضع هذا التورط في سباق القوة، الدول المتنافسة، في دائرة مفرغة، لا مهرب منها للحصول على مزيد من التسلح ونظم الدفاع، حيث يسود مناخ من التشكك، وعدم الثقة، في العلاقات الدولية. ومن أكثر الانتقادات الموجهة لهذا الاتجاه، نظرته للنظام الدولي، من خلال تدرج هرمي، تكون الغاية منه الحفاظ عليه، من خلال تأكيد تبعية الأصغر للأكبر، والأضعف للأقوى، وهو ما يعكس نتائج دراسة الصراعات في العالم النامي، والمرتبطة أساساً بهيكل النظام الدولي، وكذا هياكل النظم الداخلية لها.

الاتجاه الثاني (الأمن الوطني ذو بعد اقتصادي إستراتيجي أكثر أهمية).

تتأرجح هذه المدرسة في نظرتها إلى الأمن القومي بين اتجاهين أساسيين الأول: الأمن الخاص بالموارد الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية، وترتبط بذلك الوظيفة الاقتصادية لنظام الحرب، والثاني: التنمية الاقتصادية كجوهر للأمن[2].

أوضحت تداعيات أزمة النفط في حرب أكتوبر 1973، أهمية تأمين الموارد الحيوية والإستراتيجية، والحفاظ على معدلات تدفقها إلى شرايين الاقتصاد العالمي، الذي يخص في معظمه الدول العظمى والكبرى (الدول الصناعية). وقد أدى ذلك إلى تصاعد أهمية الموارد الإستراتيجية في درجات الأمن الوطني، وأصبحت إحدى ركائز الأمن الوطني للمجتمع الأوروبي والأمريكي. وظهر مصطلح الأمن الاقتصادي الوطني الذي امتد تعريفه ليشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق "الأمان الاقتصادي للناس" الذي ينطوي على بُعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي[3].

ارتبط مفهوم الأمن الوطني لهذا الاتجاه، ذو المنظور الاقتصادي، بالحرب، ووضع كسابقه اختياراً صعباً بين السلاح والغذاء، فبينما عارض بعض الناس ارتفاع نفقات التسليح ونظم الدفاع عن الدولة، رأي آخرون خاصة الدول المصدرة للسلاح أنها غير ذلك، حيث تُوفر عماله، وتضخ في شرايين الاقتصاد الوطني، عائدات مهمة، وتطوّر الصناعة الوطنية، فضلاً عن الاستثمار في خدمة ما بعد البيع، بتوريد مستلزمات الإصلاح والصيانة والتدريب والذخائر والتطوير. وقد رفضت الدول النامية مره أخرى باعتبارها الأكثر تضرراً من هذا المفهوم الاعتراف بهذا الاتجاه قولاً، ومارسته فعلاً من دون الشق الأخير، الخاص بمنافعه التصديرية، واقتصرت على تكديس الأسلحة لصالح الدول

---

(1) Graebner, Norman A., (1986), **The National Security: Its Theory and Practice**, 1945-1960, Oxford University Press, p39.

(2) المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، مرجع سابق، ص17.

(3) Maria, Frans Alphons, Geusau, Alting von, Pelkmans, Jacques, Karlsson, Gunnar Adler,. (1982), **National Economic Security: Perceptions, Threats, and Policies,** Transaction Publishers, p7.

الأغنى والأقوى، التي يهمها تأمين الموارد الاقتصادية الإستراتيجية، لدى تلك الدول النامية (الموارد الخام)، أو في المناطق القريبة منها (الاستفادة من موقعها الجغرافي) [1].

الاتجاه الثالث (النظرة الشمولية في تعريف مفهوم الأمن الوطني).

عبر روبرت ماكنمارا، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، عن هذا الاتجاه في كتابه عن جوهر الأمن. فقد لاحظ أن امتلاك الأسلحة، لم يمنع الثورات والعنف والتطرف، كما أن الدول الأكثر استخداماً للأسلحة والعنف و الحروب، هي الدول الأكثر فقراً، في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. وأرجع ماكنمارا هذه الظاهرة إلى الفقر، وضعف البنية الاقتصادية لتلك الدول، مما يضر بالأمن. وأن السلاح والقوه العسكرية، قد تكون جزء من الأمن ولكن ليست أهمها. وهذا المفهوم ينطبق على الدول الغنية والقوية، كما ينطبق على الدول الفقيرة. وربط ماكنمارا بين الأمن والتنمية، وأوضح أنها لا تعني فقط أي التنمية البعد الاقتصادي، بل يجب أن تشمل كل الأبعاد. فتنظيم الأمة لمواردها، وتنمية قدراتها، يجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية، وهو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن، أو اللجوء إلى العنف[2].

أدى مفهوم الأمن الوطني من منظور التنمية الشاملة، إلى زيادة الفهم لمطالب وظروف الدول الفقيرة، وأن معالجة مشاكلها، تتطلب حلولاً اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية، من دون اللجوء إلى المغالاة في رفع القدرات العسكرية وحدها. وبذلك، تنجو تلك الأمم من الوقوع في المشاكل المرتبطة بدائرة الغذاء والسلاح، ـ والبعد عن ممارسة الأمن القمعي. ومن الغريب أن الدول النامية تتبنى اتجاهات الدول القوية في الأمن الوطني، وأدى ذلك إلى أن تصبح هذه الدول المستورد الرئيسي للسلاح، بينما تصبح الدول العظمى والكبرى، هي المُصَدِّرْ الرئيسي له[3].

المطلب الثاني: تعريف الأمن الوطني

مفهوم الأمن الوطني مفهوم حديث نسبياً، وهو مفهوم لا يزال يكتنفه الغموض إلى حد ما، ولم يتبلور بشكل واضح إلا بعد الحرب العالمية الثانية عندما أنشئ مجلس الأمن الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947، ومع هذا ظل المفهوم أمريكياً إلى أن ظهرت أهميته القصوى، حتى للدول الصغيرة والضعيفة في العقدين الأخيرين، هذه الأهمية التي تتوازى على الأقل مع أهمية مفاهيم أخرى راسخة في الفكر السياسي والاستراتيجي، مثل مفاهيم الدولة الوطنية الحديثة والوطن والأمن والإستراتيجية [4].

([1]) كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، أسس ومبادئ الأمن الوطني، ص14-ص15. وأيضاً: المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، مرجع سابق، ص17- ص19.

([2])ماكنمارا، روبرت، (1970). **جوهر الأمن**، ترجمة يونس شاهين، القاهرة، الدار القومية.

([3]) كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، أسس ومبادئ الأمن الوطني، ص14-ص15، وأيضاً: المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، مرجع سابق، ص19- ص20.

([4]) القحطاني، فيصل، (2006). **استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص91.

-وانظر أيضاً: Murray, Williamson, (2002), **Transformation Concepts for National Security in the 21st Century,** Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, p29.

ومن الناحية اللغوية وتشير معظم معاجم اللغة إلى أن كلمة أمن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة أن يعني الأمن عند الفرد العادي معنى موافقاً، وهو غياب العنف والمخاطر التي تهدد الشخص وحقوقه. أو بعبارة أخرى، عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والأذى الحسي(1).

وقد اختلف الفقهاء وأصحاب الاختصاص في تحديد مفهوم الأمن الوطني، وانقسموا بهذا الخصوص إلى مذاهب شتى، حيث تُقدم أحد أهم الأفكار حول الأمن من خلال تعريف واقعي يسيطر عليه التصور حول التفكير الاستراتيجي من خلال سياق تاريخي، يجد بأن التهديدات لأمن الدول تنشأ في الدرجة الأولى من خارج حدودها، ومن هنا فإن هذه التهديدات هي بالأساس عسكرية وتحتاج بالعادة رداً عسكرياً، وهذا الافتراض يلخصه والتر ليبمانن بقوله: " تكون الأمة آمنة بالقدر الذي تكون فيه بعيدة عن خطر التضحية بالقيم الأساسية لها إذا ما أرادت أن تتجنب الحرب، وأن تكون قادرة إذا ما تعرضت للتحدي أن تحافظ عليها من خلال الانتصار بتلك الحرب" (2).

أما المدرسة المثالية أو الليبرالية فتعرف الأمن بطريقة مختلفة إذ تركز على أمن الدولة الداخلي بدلاً من أمنها الخارجي، فالباحثون المنتمون لتلك المدرسة كانوا يركزون اهتمامهم بشكل أساسي على المساواة بين الأمن الوطني وأمن النظام الدولي، فهم يرجعون ذلك إلى الاعتماد المتبادل بين الدول، فأمن الأجزاء لا يمكن تمييزه عن أمن النظام ككل . فهو ببساطة يضع جميع أقسام النظام الدولي بشكل مترابط فالوصول إلى الدرجة التي يحقق فيها أمنها ورفاهها يعتمد كل على الآخر، ولكي يتم الوصول إلى السلام الأبدي ذو المعنى، فإن النظام الدولي والنظام الوطني يجب أن يتم الحفاظ عليه، وهذا التعريف لا يختلف كثيراً عن التعريف الواقعي فتركيزه لا يزال على الدولة باعتبارها وحدة التحليل، والتهديد الخارجي ذو الطبيعة العسكرية يعتبر الموضوع الرئيسي الذي يجب مواجهته لضمان أمن الدولة (3).

وتعرف دائرة معارف العلوم الاجتماعية الصادرة في عام 1968 الأمن الوطني تعريفاً مشابهاً، وإن تغيرت الألفاظ، فتقول أن الأمن الوطني يعني : " قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية" (4) ، أما دائرة المعارف البريطانية، فتعرف الأمن الوطني بأنه: "حماية الأمة من خطر السيطرة بواسطة قوة أجنبية " (5) . كما عرفت موسوعة السياسة الأمن الوطني بأنه: " تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي" (6) .

ويرى هنري كيسنجر: "أن الأمن هو التصرفات، التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"، يشير هذا التعريف مباشرة، إلى استخدام عناصر القوة المختلفة، وليس العسكرية

---

(1) الشقحاء، فهد بن محمد، (2004). **الأمن الوطني: تصور شامل (المفهوم، الأهمية، المجالات، المقومات)**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص13.

(2) Ryu, Yong-Wook,, (2003). **The Asian Financial Crisis and ASEAN's Concept of Security**, Harvard University, p4.

(3)Ryu, The Asian Financial Crisis and ASEAN's Concept of Security, p4.

(4) International Encyclopedia of the social Sciences, Vol. 11, 1983, p40.

(5) Encyclopedia Britannica, Vol. 20., 1998, p265.

(6) الكيالي، عبد الوهاب، (1979). **موسوعة السياسة**، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص331 .

فقط، بلا توضيح لشرعية تلك التصرفات، أو تحديد لتوقيت استخدامها، مما يترك المفهوم مفتوحاً لتصرفات عدوانية. ولاشك أن هذا المفهوم من منطلق تمتع الدولة، التي ينتمي إليها كيسنجر، بالعديد من عناصر القوة، التي تتيح لها القيام بالتصرفات المشار إليها في التعريف، مع ضمان نجاحها من دون أن تضع في الاعتبار إمكانات الآخرين لحفظ حقهم في البقاء. ويفسر بعضهم هذا التعريف بأنه بمختصر "الغاية تبرر الوسيلة"[(1)].

وفي تعريف فرانك تراجار وفرانك سيموني: "الأمن الوطني هو الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف القومية والدولية الملائمة لحماية وتوسيع القيم الحيوية القومية ضد الخصوم الحاليين والمتوقعين"، وقد حددا القيم الحيوية على أنها أهم المبادئ الأساسية التي يُبنى عليها الكيان الاجتماعي والسياسي والوجود الفعلي للدولة[(2)].

ويشير ستيف كاهان أن الأمن في مفهومه الضيق يعني الحماية من العدوان العسكري الخارجي، ومن هنا يجب أن يركز الأمن على الوضعيات التي تهدده وهي: التنظيم، العنف المسلح والحروب، التدخلات الخارجية والأزمات الدولية[(3)].

أما الجنرال مكسويل تيلور فيرى أن الأمن الوطني هو: **"**مصادر القوة الحالية والمصالح القومية، ومنابع القوة التي يعتمد عليها مستقبل الأمة، وهي تتنوع بصورة واسعة ابتداءً من مصادر القوة السياسية مثل لائحة الحقوق، والمؤسسات السياسية والصداقات الدولية، إلى مصادر القوة الاقتصادية المتعددة التي تشبع على مستوى عالمي، من اقتصاد عالي الإنتاج، تدعمه مصادر طبيعية غنية، إن الحاجة الملحة لحماية هذه الأشياء الثمينة هي التي تناصر شرعية الأمن الوطني وتجعل دوره جوهرياً[(4)].

أما في الأدبيات العربية، فيحاول علي الدين هلال تقديم تعريف شامل للأمن الوطني من خلال تعريفه للأمن الوطني بأنه: "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددهما داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحهما وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع" [(5)].

ويرى" محمد طلعت الغنيمي " أن " أمن الدولة هو مجموع مصالحها الحيوية، ومن ثم فإن تحقيق أمن الدولة إنما يتم بحماية مصالحها الحيوية "[(6)] .

([1]) كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، أسس ومبادئ الأمن الوطني، مرجع سابق، ص16.

([2])Cox, Arthur Macy, (1975), **The Myths of National Security**, Boston: Beacon Press, p14.

([3])Chan, Steve, (1984), **International Relations in Perspective: The Pursuit of Sociaty, Welfare and Justice**, Macmillan Publishing Company, NewYork, p76.

([4])Cox, The Myths of National Security, op.cit, p21.

([5])هلال، علي الدين، (1984). الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول، **مجلة شؤون عربية**، عدد (35)، 1984،ص12.

(6) الغنيمي، محمد طلعت، (1974). **بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي**، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص122.

ويعرف أمين هويدي الأمن الوطني بأنه: " مجموعة من الإجراءات الشاملة التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية"[1].

ويؤكد حامد ربيع أن مفهوم الأمن القومي في جوهره هو مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، يتحول في صياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي بدلالة سياسية وبجزاء لا يقتصر على التعامل الداخلي[2].

واستناداً إلى المفهوم المستقل للدولة وأمنها الوطني بغض النظر عن الانتماء القومي، يعرّف حسن عبد الله جوهر الأمن الوطني باعتباره : " الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم الأنشطة الرئيسية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، ودفع أي تهديد وتعويق أو أضرار داخلية وخارجية بتلك الأنشطة، الأمر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة، توفر له البيئة الصحية المناسبة لاستثمار أقصى طاقاته، للنهوض والتقدم والازدهار" [3] .

ويعرف سعيد الشهراني الأمن الوطني بأنه :" أمن الدولة في عناصرها الأساسية: الشعب والأرض والقيادة ونظام الحكم، من حيث حفظ حقوق مواطنيها، الخاصة والعامة ومن حيث منع الاعتداءات على سيادة الدولة وكيانها من الفتن الداخلية والاعتداءات الخارجية"[4].

أما أحمد فؤاد رسلان فيرى أن الأمن الوطني هو :" الجهد اليومي الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسة السياسية والعسكرية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو تعويق أو أضرار بتلك الأنشطة" [5].

ويشير محمد عبد الكريم نافع أن الأمن الوطني للدولة يتحقق عندما تكون الدولة آمنة وفي موقع أو موقف لا تضطر معه للتضحية بمصالحها المشروعة لتفادى الحرب أو العدوان عليها، وعندما تكون أيضا قوية وقادرة على صيانة مصالحها عن طريق الحرب[6].

أما حافظ إسماعيل فيرى أن الأمن الوطني هو :"الانسجام المجتمعي، وهو الاقتصاد المتوازن يدعمه قوة وطنية مسلحة على نحو يتناسب وطبيعة التهديد الذي يواجه الأمن، قوة كافية للردع ثم للدفاع وللهجوم إن اقتضى الأمر، ويتضمن الأمن بمفهومه الواسع حماية هوية وقيم المجتمع ويضمن

([1]) هويدي، أمين، (1982). **في السياسة والأمن**، بيروت، معهد الإنماء العربي، ص259 .

(2) ربيع، حامد، (1995). نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، ط2، دار الموقف العربي، القاهرة، ص43.

([3]) جوهر، حسن عبد الله، (1995) . الأمن الوطني لدولة الكويت والمنظور الإستراتيجي المطلوب، **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد (4)، ص7 .

(4)الشهراني، سعد، (1999). **مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية**، ورقة مقدمة لمؤتمر المئوية بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض، ص30 .

(5) رسلان، احمد فؤاد، (1989). **الأمن القومي المصري**، القاهرة،الهيئة العامة المصرية للكتاب، ص15.

(6) نافع، محمد عبد الكريم، (1975). **الأمن القومي**، ط1، القاهرة، مطبوعات الشعب، ص65.

للمواطن الحد الأدنى للرفاهية والمشاركة" [1].

ويشير فيصل القحطاني إلى أن الرؤية الموضوعية لمفهوم الأمن الوطني تعني بأنه قدرة المجتمع على حماية نفسه على الصعيد الداخلي والخارجي، بما يؤدي إلى محافظته على كيانه، هويته، وإقليميته وموارده، وتماسكه وتطويره وحرية إرادته. وهذا الأمن بمفهومه الوطني الشامل ينطوي على أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ثقافية وعسكرية[2].

ويؤكد مدحت أيوب أن الأمن الوطني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكيان الدولة، باعتبار أن الإخلال به يعني إخلالاً بالاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري والفكري للدولة، ويعد الحفاظ عليه ضماناً حيوياً لاستقرار كافة نواحي الحياة في كل دولة، وضرورة لتأمين التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لها بشكل أو بآخر . وكثيراً ما اختلط مفهوم الأمن بمفاهيم أخرى جرى التعبير به عنها. مثال ذلك مفهوم القوة، فالدولة التي تفقد القوة ليست قادرة على توفير الأمن، والدولة الأقوى هي الأقدر على صيانة أمنها . من ذلك مفهوم المصلحة القومية التي ظلت هلامية دون تحديد، ومفهوم الاستقرار الذي ظل الاختلاف قائماً على تحديده، ومفهوم الأمن الجماعي، ومفهوم أمن السلطة والعديد من المفاهيم الأخرى[3].

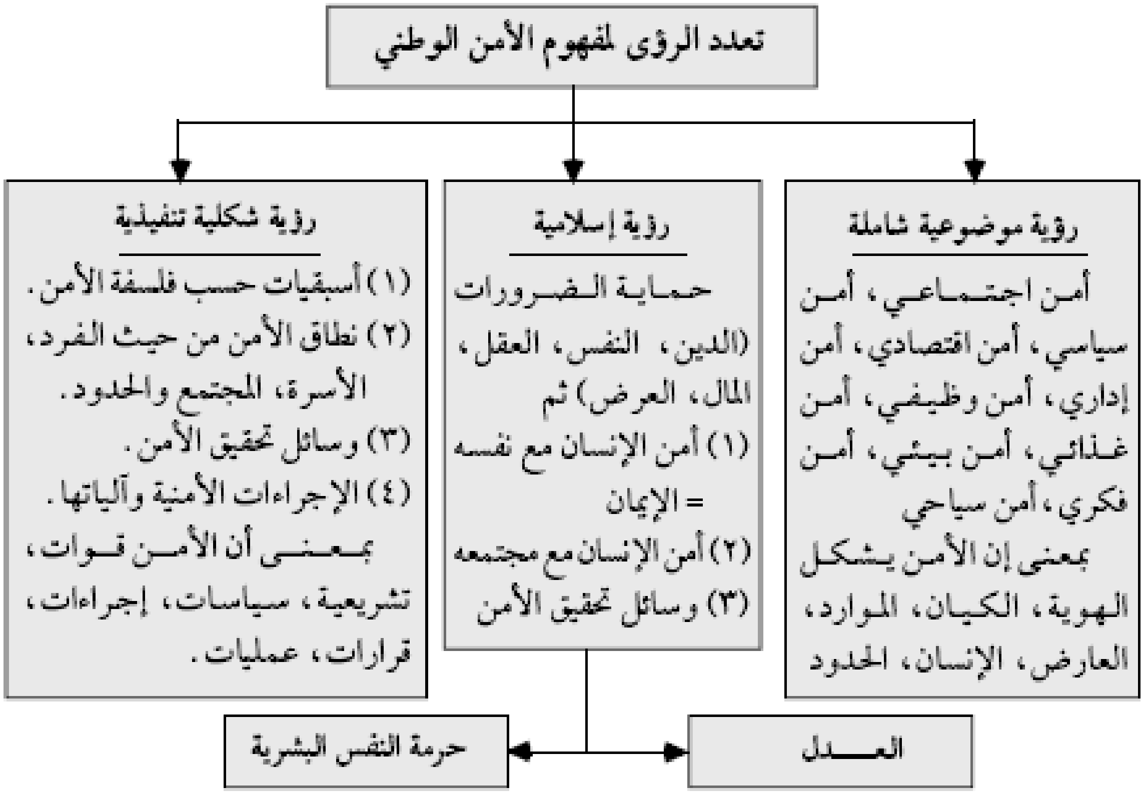
ويرى الباحث أن الأمن القومي هو ما تقوم به الدولة التي يضمّها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحليّة والدولية.

([1]) إسماعيل، حافظ، (1992). **الدبلوماسية ومتطلبات الأمن الوطني**، ندوة الدبلوماسية في المجتمع الدولي المعاصر، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ص4.

([2])القحطاني، استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ...، مرجع سابق، ص91.

(3) أيوب، مدحت، (2003) . **الأمن القومي العربي في عالم متغير**، في : مدحت أيوب (محرر)، الأمن القومي العربي في عالم متغير، مركز الخليج للأبحاث، ص17.

ويلخص فيصل القحطاني الرؤى المختلفة لمفهوم الأمن الوطني بالشكل التالي[1]:



شكل رقم (1): الرؤى المختلفة لمفهوم الأمن الوطني

ويؤكد حامد ربيع أن هناك مجموعة مبادئ وأسس ومؤشرات، تحدد القصد من مصطلح الأمن الوطني، يجب الإشارة إليها حتى يمكن استيعاب محددات هذا المصطلح، وإمكانيات بناء مفهوم خاص له وهي[2]:

1. الفكرة الأساسية لمصطلح الأمن الوطني هي التزام الدولة بحماية أفرادها، وأعضائها الطبيعيين والمعنويين، بما يكفل لهم كفاءة الأداء وسلامة الحقوق مقابل انتمائهم لها و من دون أن يعرضها ذلك إلى المخاطرة بكيانها، في أي صورة كانت. وهذه الوظيفة للدولة، هي في الأساس ممارسة طبيعية وتلقائية تقوم بها .
2. مبدأ الحماية، هو من الأولويات البديهية للفرد والجماعة والمجتمع، وثمّ للدولة والأمة، والمجموعة من الأمم . وهي سابقة لأي وظائف أخرى، في أي مجال وعلى أي مستوى، ولا توجد دولة أو رئاسة لأي تنظيم لا تمارس هذا المفهوم، وإلا فلا معنى لمناقشة استخدام الاصطلاح أصلاً. وهذا المبدأ يكسب مصطلح الأمن الوطني صفة العموم، والعالمية.
3. ضوابط المفهوم وحدود تطبيقاته مرنة، إلا أنها أيضاً غير مطلقة، وتخضع من ثم للنظام والشرعية، الذي وضع أسسها، والذي عادة يغير من تلك الحدود لتعبر عن متطلباته الأمنية الجديدة

([1]) القحطاني، استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، مرجع سابق، ص90.
(2) ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص31.

والتي يطبقها في مواجهة الآخرين. وتضييق نطاق المفهوم، يمكن أن يصل إلى مجرد حماية الحدود، من مفاجآت الدول المجاورة، وهو أدنى حد للتعبير عن الأمن الوطني، والاتجاه المعاصر، يوسع من نطاق المفهوم، في إطار من الضوابط، الخاضعة لمنطق معين.

4. لم يعد مصطلح الأمن الوطني قاصراً، على الشكل السياسي للدولة فقط، كما كان سابقاً، بل إن المرونة في تطبيقاته، يمكن أن تشتمل على التجمعات، والقوميات، أيا كانت، من دون أن تنتقص من إرادة عضو منفرد، أو الجماعة ككل.

5. تتداخل العلاقة بين مفهوم الأمن الوطني، والمصالح الوطنية، والأهداف الوطنية، وهو ما يمكن أن يندرج كله تحت مظلة الأمن الوطني نفسه، من دون تناقض، أو تعارض، أو حتى تشابه بينهما.

ويرى مازن الرمضاني أن الأمن الوطني على صلة وثيقة بجانبين مترابطين، أحدهما موضوعي ومفاده غياب التهديد للقيم المكتسبة، والثاني ذاتي ومضمونه غياب القلق من احتمالية تعرض هذه القيم للتهديد، ولترابطهما يضحى واضحاً أن الأمن القومي إنما يعكس حالة التحرر من الخوف، ومن هنا فإن الأمن يغطي ثلاثة أبعاد وهي:

البعد الأول: إن الأمن يرمي إلى تحقيق غاية أساسية ترتبط بوجود كل دولة، هي ضمان قيمها الأساسية والمصالح التي تعبر عنها.

البعد الثاني: مضمونه صعوبة قياس درجة الأمن انطلاقاً من المعايير الموضوعية، هذا لخاصيته النسبية التي يتميز بها، ولهذه الخاصية يضحى التقييم السليم لتهديدات الأمن يتأسس على إدراك واقعي لقدرات ونوايا مصدر (أو مصادر التهديد).

البعد الثالث: يتجسد في خاصيته الدينامية التي يتميز بها الأمن القومي، فالشعور بالأمن لا يتحدد في الفراغ وإنما داخل إطار متغيرات داخلية وخارجية يتميز بعضها بسمة التغير السريع. [1]

وبشكل أوسع من الأبعاد السابقة ترى بعض المراجع أن الأمن الوطني يتكون من خمسة أبعاد رئيسية، هي:

أولاً: البعد السياسي

أ. القيادة السياسية: هي التي تضع أسس إستراتيجية الدولة، وهي التي تحدد الهدف، وتراجع وتعدل الخطط والأهداف على ضوء المواقف المستجدة، كما أنها تصدر الأمر لبدء القتال أو إيقافه، وتسيطر على جميع مراحله من حيث الحجم ومدى الانتشار. [2]

ب. يعتبر البعد السياسي، من وجهة نظر الأمن الوطني، العنصر الأساسي، الذي يُحدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها. وهو ذو شقين، سياسة داخلية، لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله، وسياسة خارجية، لإدارة مصادر القوة للدولة للتأثير على المجتمع الدولي، وسياسات الدول الأخرى، لتحقيق مصالح الدولة. ومطالب هذا البعد، بالنسبة للسياسة الداخلية، هي استقرارها في إطار الشرعية

([1]) الرمضاني، مازن إسماعيل، (1988). **الأمن القومي العربي والصراع الدولي**، مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية، العدد2، ص ص9-10 .

([2]) هويدي، في السياسة والأمن، مرجع سابق، ص131 .

الدستورية، وتوجيه التنافس للقوى الداخلية والاتجاهات السياسية لصالح الأمة. أما مطالبه للسياسة الخارجية، فهي نجاحها في تأمين متطلبات السيادة الوطنية، واحتياجات الدولة، دون خضوع لأي ضغوط خارجية. ومكونات هذا البعد، في إطار السياسة الداخلية، هي: التعرف على الاتجاهات والقيم والأفكار المسيطرة على الحياة السياسية في الدولة، وتعدد الأحزاب (أو الجماعات) السياسية وقوتها وتنظيماتها، ومدى قوة جماعات المصالح أو مراكز القوى، وتأثيرها في الطوائف والنقابات والتنظيمات الشعبية المختلفة، والتعرف على الأهداف المعلنة، واستنتاج الأهداف غير المعلنة (من خلال تحليل السياسيات السابقة والمتبعة، وأثرها على أسلوب صنع واتخاذ القرار[1].

ج. أما مكونات البعد، في إطار السياسة الخارجية، فهي: قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها، والمنظمات الدولية والإقليمية، وحشد الرأي العام، واستخدام القوى السياسية للدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، من أجل شرح أهداف الدولة، ومد نفوذها في المجتمع الدولي، وتحديد وإدارة السياسة الخارجية للدولة. [2]

ثانياً: البعد الاقتصادي

تشكل القوة الاقتصادية لأي بلد في ظل عدالة اجتماعية ركيزة أساسية للأمن القومي، وأي بلد حباه الله بنسبة جيدة من المصادر الطبيعية ليتم استغلالها في بناء القدرة الصناعية واستغلال القدرة العلمية، يتوفر له رافد مالي كبير، ويقلل الاعتماد على الغير ويحرر الإرادة، فالمال هو عصب الحرب[3].

ويمثل البعد الاقتصادي، القوي، ركيزة مهمة وحيوية للقوة العسكرية. وبتأمين الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات، وتحويل الصناعات الحربية، لتأمين المعدات والأسلحة اللازمة للقوة العسكرية، وتدبير المال اللازم لشراء ما ينقص من السوق الخارجي، مما يقوى من تلك القوة. وتعود القوتان (الاقتصادية والعسكرية) بالفائدة على القوة السياسية إيجابياً. وبذلك، تتصاعد قدرة الدولة نتيجة مساندة كل قوة للأخرى، بالاستفادة من الإمكانات الكبيرة للقوة الاقتصادية. والعكس صحيح[4].

وتوصف القوة الاقتصادية بأنها من المتغيرات، مما يمكن معه بناؤها وتنميتها ، دون نظر إلى المقومات الأساسية من المصادر الطبيعية. فاليابان إحدى القوى العظمى اقتصادياً (من مجموعة الدول الثماني الغنية) على الرغم من أنها لا تملك موارد طبيعية، ولا يوجد لديها أي مصدر طاقة طبيعي، وهي تستورد كل خاماتها من الخارج، إلا أنها دولة صناعية كبيرة الإنتاج، تتمتع بجودة فائقة لمنتجاتها، ولديها تقنية فائقة كذلك. وقد أمكنها الوصول إلى هذا المستوى المرموق خاصة بعد هزيمتها واستسلامها غير المشروط، في نهاية الحرب العالمية الثانية بتغيير قوتها الاقتصادية

([1]) مظلوم، محمد جمال الدين، (1989). **الأمن القومي المصري بين النظرية والتطبيق،** القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية، ص47- ص48.

([2]) كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، أسس ومبادئ الأمن الوطني، مرجع سابق، ص38-ص47، وأنظر أيضاً:
- Garnham, David, (1998). **National security essentials : applications for the U. A. E**, Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies & Research.

([3]) كعوش، يوسف، (1989). **الأمن القومي العربي: تحديده وتعريفه، مصادر تهديده، إستراتيجية حمايته،** عمان، ص31.

([4]) مظلوم، الأمن القومي المصري بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص52- ص57.

بالتصنيع المتميز، وهو المثال نفسه، الذي ضربته ألمانيا (الغربية) كذلك، بعد الحرب العالمية الثانية[1].

ثالثاً: البعد العسكري

القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية للأمن القومي والدرع الذي يحمي الدولة من الأخطاء التي تهددها، وجميع الأبعاد المتعلقة بالأمن الوطني ترتبط ببناء القدرة العسكرية التي لا يمكن تحقيق الأمن القومي بدونها، كما أن الأمن القومي للدولة مرتبط بقوة إرادتها، ولن يتحقق هذا الأمر إلا إذا عملت على زيادة قدراتها في جميع المجالات[2].

ويفترض هذا البعد أن الدول لا تستخدم قوتها العسكرية، إلاّ بعد أن تستنفذ الوسائل السياسية والاقتصادية.. وبعض الدول تعتنق عقائد قتالية عدوانية، فهي لظروف ضعف بعض الأبعاد الأمنية (خاصة البعد الجيوبوليتيكي، والبعد الاجتماعي) أو اختلال بعض العناصر في الأبعاد الأمنية، (مثل ارتفاع الكثافة السكانية، مع ضعف الموارد الطبيعية) لا تسمح بتهديد أمنها، فتبادر بالاعتداء على الآخرين، بحثاً عن احتياجاتها الضرورية الناقصة، التي باستكمالها يكتمل أمنها (مثال ذلك إسرائيل في الوقت الحاضر وألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية)[3].

ويتطلب هذا البعد إعداد القوات المسلحة، بتسليح عصري مناسب ، قادرة على الحركة، للدفاع عن حدود الدولة السياسية، وحماية الأهداف الحيوية، وتحقيق الأهداف الوطنية داخلية وخارجية، وتنفيذ الالتزامات الإقليمية والدولية. ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن الوطني، ارتباطاً شديداً. فضعف أي منهما يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية. فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة، بينما يكون مهماً استخدامها مبكراً لتغطية هذا الضعف. وضعف القدرة الاقتصادية يحد من إمكانية بناء قوة مسلحة كبيرة الحجم، كما لا يمكن من تسليحها بأسلحة عصرية فعّالة. والضعف في القوة الاجتماعية، يؤدي إلى الحد من حجم القوات (إذا كان تعداد الدولة محدوداً) أو عدم القدرة على استيعاب الأسلحة الحديثة (إذا كانت القوة البشرية ذات خصائص ثقافية وصحية متدنية)، أو قد تكون القوة المسلحة ضعيفة الإيمان بالقضايا الوطنية، أو موالية لطائفة أيديولوجية بعينها، مما يؤثر على أدائها القتالي[4].

تتأثر القوة العسكرية، بإمكانات الصناعة الحربية في الدولة، ودرجة التقنية المتاح استخدامها فيها، وإمكانات علمائها في التطوير. ولسد هذا العجز، فإن البعد الاقتصادي يتحمل أعباء ضخمة لاستيراد الأسلحة والمعدات القتالية الحديثة، الباهظة التكلفة، مع وجود قيود على القرار السياسي للدولة تجاه الدول الموردة للأسلحة، خاصة أنه لم يعد متاحاً هذا الهامش من المرونة بين المعسكرين، في النظام الدولي السابق الثنائي القطبية، والذي كان يتيح للقيادات السياسية تنويع مصادر الأسلحة. وتستطيع الدولة، المحدودة القوى العسكرية، زيادة قدراتها في هذا البعد، بعقد اتفاقيات عسكرية، أو

([1]) كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، أسس ومبادئ الأمن الوطني، مرجع سابق، ص39.
([2]) هويدي، في السياسة والأمن، مرجع سابق، ص14.
([3]) مظلوم، الأمن القومي المصري بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص58- ص60.
([4]) كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، أسس ومبادئ الأمن الوطني، مرجع سابق، ص45-ص46.

بالانضمام للأحلاف المناسبة لأهدافها الوطنية، وإن كان ذلك سيلزمها بالتقيد بأهداف الآخرين، وعدائياتهم المحتملة، وهو ما يمكن أن يتعارض مع أهدافها وعلاقاتها الدولية[1].

رابعاً: البعد الاجتماعي

لا بد من توفر القوة البشرية لبناء القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، لتتمكن الأمة من تحقيق أمنها ومواجهة التحديات التي تواجهها، فالإنسان هو العامل المؤثر في الأمن الوطني، فهو القوة الفاعلة لأبعاده، وهو المَعْنِي بتحقيق أمنه، فرداً كان أو جماعة أو مجتمعاً. ويعطي هذا المفهوم أهمية بالغة للبعد الاجتماعي للأمن الوطني. حيث يكون المطلوب، حسن إعداد المواطن، ليؤمن ذاته وغيره. ويتضمن إعداد المواطن في صحته وعقله (ثقافته) وأخلاقياته وتقاليده (تراثه). وحتى يمكن تحقيق مطالب هذا البعد، فمن الضروري بحث مقوماته، وتحليلها، ودراستها، والتخطيط لتنمية جوانب القوة فيها، وعلاج نقاط الضعف، وتدور دراسات هذا البعد حول الإنسان، في خصائصه العددية وخصائصه النوعية (كماً وكيفاً). أما خصائصه العددية، فهي تبحث نسبة تعداد السكان إلى مساحة الأرض، ومناطق التركيز السكانية، ومعدلات النمو، والتركيب العمري، ودرجة التحضر ونسبه واتجاهات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، ونصيب الفرد من الدخل القومي، ودرجة التماسك الوطني، ونسبة الطوائف الأخرى (عرقية- أيديولوجية- مهنية ...)، والتركيبات المختلفة الأخرى المكونة للشعب ،يهدف هذا البعد إلى إيجاد حالة استقرار للمجتمع، وإلى تماسك نسيجه، مع توازن العوامل السكانية والاجتماعية المختلفة. ويلحق بهذا البعد الشخصية المميزة للمجتمع، وميراثه الحضاري، وعاداته وتقاليده، والإطار الديني والثقافي للمجتمع. ويتطلب تحقيق هذا البعد، دراسة شاملة للأبعاد الأخرى، والإمكانات التي تقدمها للبعد الاجتماعي، لتهيئة المواطن الصالح، وكيفية استغلال عائد البعد الاجتماعي لمساندة الأبعاد الأخرى. وتنعكس الدراسة في شكل تحديد لخصائص المجتمع، شاملة مشاكله السكانية وخصائصه[2].

خامساً: البعد الجيوبولوتيكي

تشكل المساحة الجغرافية الكبيرة واتساع أراضي الدولة عمقاً استراتيجياً يساعد على توفير الوقت وهامشاً زمنياً للتعبئة في حالة المفاجأة، وتحضير العمق الدفاعي، وبالتالي امتصاص وتبديد القوات الغازية[3].

ويهتم البعد الجيوبولوتيكي (Geopolitical) بمفهوم استغلال الحقائق الجغرافية، من منظور سياسي، مع مراعاة مصالح الآخرين، المشاركين في الأهداف نفسها، والمتأثرين من الاستغلال السياسي للوضع الجغرافي. وتكمن أهمية هذا المفهوم في عنصرين:

أ. ما توضحه الدراسات الجغرافية من حقائق للإقليم، تبرز المزايا والعيوب معاً، وهي بذلك تضع بدائل للقرار مبكراً.

---

(1) المرجع السابق، ص46.
(2) كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، أسس ومبادئ الأمن الوطني، مرجع سابق، ص46.
(3) كعوش، الأمن القومي العربي: تحديده وتعريفه، مصادر تهديده، إستراتيجية حمايته، مرجع سابق، ص39.

ب. اكتشاف نقطة التصادم المحتملة مع الآخرين، مكانياً وزمنياً، والاستعداد لها مسبقاً، على ضوء ما وضح من مزايا وعيوب للحصول على أفضل النتائج، التي تحقق الأمن الوطني.

ويتكون هذا البعد من حجم الدولة، وشكلها، والعلاقة بينهما (مع توضيح درجة عمق الدولة بعيداً عن الحدود)، والعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتأثيرها على البعد العسكري، والعوائق الطبيعية، والاتساع المتاح للتجمعات السكانية، والموارد الطبيعية وتوزيعها، وقرب ذلك من الحدود (مع ارتباطها بالعلاقات مع دول الجوار، لمعرفة تأثير العدائيات المحتملة عليها، سواء التجمع السكاني، أو مناطق استغلال الموارد الطبيعية)، والمناطق والهيئات ذات الأهمية الحيوية، والأهداف الصناعية الحيوية، والمنافذ البرية والبحرية للدولة، ومدى تمتع حدود وسواحل الدولة بحماية طبيعية، وشكل سواحل الدولة وطولها وصلاحيتها للاستغلال في الأنشطة الاقتصادية، وأهمية موقع الدولة بالنسبة للدول ذات المصالح الحيوية في الإقليم، والعلاقات التاريخية والعرقية والأيديولوجية مع الشعوب المجاورة، وتأثير كل الحقائق والعلاقات المتشابكة، وانعكاسات تلك العلاقات على الأعمال الحربية والقوات المسلحة. (1)

أما فيما يتعلق بدوائر أو مستويات تحليل الأمن الوطني، فهناك ثلاث دوائر لتحليل الأمن الوطني لأي دولة هي:

1- **مستوى داخلي**: يتعلق بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية وبالذات تلك المدفوعة أو المدعومة بقوى خارجية، وأن العنصر المحدد في هذا الصدد أن تكون أهداف النظام السياسي معبرة عن القيم الجماعية للشعب وقناعاته، وأن تكون سياساته محققة للقدر لكافي من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وأن تسمح مؤسساته بتوفير القنوات اللازمة للمشاركة الشعبية .

2- **مستوى إقليمي**: يرتبط بعلاقات الدولة مع الدول المجاورة من نفس الإقليم أو المنطقة الجغرافية، وهو ما يطلق عليه في دراسة العلاقات الدولية بالنظام الإقليمي .

3- **مستوى عالمي أو دولي**: ويشير إلى شبكة علاقات الدولة في المحيط الدولي وطابع تحالفاتها الدولية وبالذات مع القوى العظمى، وعلى هذا المستوى تتأثر قدرة الدولة على تحقيق أمنها بخصائص النظام الدولي السائد وطبيعة العلاقات بين الدول الكبرى. (2)

والمفهوم الصحيح للأمن الوطني يجب أن يشمل مستويات الأمن جميعها سواء المستوى المتعلق بالحياة اليومية للمواطن خصوصاً ما يتعلق بظاهرة الجريمة بمعناها ومفهومها التقليدي، أو بالمستوى المتعلق بالاستقرار الأمني وبالأمن والسلم الاجتماعي، أو المستوى المتعلق بأمن الكيان الوطني وضمان المصالح الوطنية أمام الصراعات الدولية، وضد العدوان الخارجي والتدخل العسكري المباشر أو غير المباشر. كما يجب أن يشتمل مفهوم الأمن الوطني على التداخلات في هذه المستويات إضافة للعوامل الخارجية، بما تمثله من تحديات وتهديدات وأخطار ومصالح وفرص وما تتطلبه من استجابات وسياسات واستراتيجيات. والأمن الوطني يعني في هذا السياق قيام الحكومات

(1) كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، أسس ومبادئ الأمن الوطني، مرجع سابق، ص47.

(2) القباع، الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص353.

بواجباتها السياسية والأمنية والدفاعية. وهذه مظلة واسعة تشمل أموراً كثيرة تتجاوز وتتشابك مع وظيفتي الأمن والدفاع، وتؤسس للأمن الوطني نفسه [1].

المطلب الثالث : السياسة الخارجية الإسرائيلية

ان الحديث عن السياسة الخارجية الاسرائيلية ومنذ قيامها ككيان مصطنع ورغم المتغيرات التي شهدتها تلك السياسة في بعض نواحيها الا أنها لا تزال من حيث المضمون او الجوهر دون تغير ، فالسياسة الخارجية الاسرائيلية تشمل كافة الطرق والوسائل التي تتبع في مجتمع قومي معين ، والتي يمكن من خلالها تحديد كيفية مشاركة ذلك المجتمع في ادارة العلاقات الدولية . فالسياسة الخارجية الاسرائيلية ومن خلال الادارة الدبلوماسية ، تعمل على امكانية تحقيق الحد الاقصى من المكاسب مقابل الحد الادنى من الخسائر ، كما ان السياسة الخارجية الاسرائيلية تسعى لتحقيق اهدافها المختلفة ، منها العسكرية والاقتصادية من خلال علاقاتها مع دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية الحليف القديم الجديد .

ان السياسة الاسرائيلية تنبع من الايدلوجيا الصهيونية الرامية لتوسيع الدولة الاسرائيلية الا ان ذلك الامر لا يعتبر الوحيد في رسم معالم تلك السياسة ، فارتباط تلك السياسة مع الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية هو ايضاً له دوره في تحديد تلك السياسة وتوجهها ، لايجاد الاسواق لتصدير منتجاتها المدنية والعسكرية ، وللاتصال مع يهود العالم من اجل تشجيع هجرتهم اليها ، ان الهاجس الامني يبقى له الحظ الاوفر في تلك السياسة باعتبار اسرائيل محاطة بدول عربية اسلامية وبالتالي فهي ترى في ذلك انها معزولة عن محيطها (رغم معاهدات السلام مع بعض دول المنطقة) وبالتالي لا بد من الاتصال مع دول العالم الغربي.

أهداف السياسة الخارجية لدولة إسرائيل

اولاً : إثبات شرعية دولة إسرائيل

تدرك إسرائيل أنها دولة مستحدثة و أن وجودها غير طبيعي [2]، لذلك فمن الطبيعي أن يكون تثبيت وجودها على رأس اهدافها الخارجية فهي عملت على إيجاد المناخ الدولي ، ولهذا فإسرائيل قاتلت لانتزاع اعتراف الدول بها كأمر واقع ، وبعد ذلك اصبح الهدف الاعتراف بها قانوناً ، ثم تطور الهدف كما هي عادة الاهداف الصهيونية ، حيث اصبح الدبلوماسيون الاسرائيليون يخاطبون المجتمع الدولي بصورة مخالفة عن ما قبل 1948. [3]

سعت إسرائيل للاحتفاظ بالشرعية الدولية ، وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية ، فبعد حرب 1948 ، وظهور اسرائيل كدولة ، وبعد احتلالها باقي اجزاء الضفة الغربية عام 1967 ، كانت هناك محاولات لطرد اسرائيل من الامم المتحدة والمؤسسات التابعة لها ، حيث تم التنسيق مع

([1]) الشهراني، اقتصاديات الأمن الوطني: مدخل إلى المفاهيم والموضوعات، مرجع سابق، ص13.

)[2](Garnham, David, (1998). **National security essentials : applications for the U. A. E**, Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies & Research.

العابد ، ابراهيم ، (1968)، سياسة اسرائيل الخارجية ، اهدافها ووسائلها وادواتها 1968 ، ص 10 .

([3])العابد ، ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 11 .

الولايات المتحدة لمواجهة محاولات ابعاد اسرائيل عن المنظمة الدولية، وإقناع عدد من الدول للابقاء على علاقاتها مع اسرائيل [1]. ولا شك ان سعي اسرائيل للحصول على الاعتراف الدولي بعد قيامها هو استمرار للتجاوز على الحق العربي لا بل وحتى على قرارات الامم المتحدة ، وفي سعيها للحصول على اكبر عدد من الدول المعترفة بها ، يزيد من فرص قبولها او فرضها على الدول العربية ، ككيان قومي له السيادة الكاملة في منطقة الشرق الاوسط [2]. وتم قبول اسرائيل في منظمة الأمم المتحدة في 1949/5/11 بعد ان كانت الولايات المتحدة قد اعترفت بها في 1948/5/15 وقد اعتمدت إسرائيل في سياستها الخارجية على الولايات المتحدة لغايات انتزاع الاعتراف الدولي بها. [3]

سعت اسرائيل لحشد التأييد والاعتراف الدولي بها ، لانها تعلم انها لا تستطيع ضمان وجودها الدائم في المنطقة فانها تسعى لتحقيق ذلك من الخارج ، عبر الاعتراف بها ، ولذلك فقد اوضح وزير خارجية اسرائيل في خطاب له امام الكنيست عام 1965 (ان البند الاول في سياسة اسرائيل الخارجية يقوم على اكبر قدر من النفوذ الدولي في تأييد استقلال دول الشرق الاوسط ووحدة اراضيها) [4]. كما اكد على ذلك الهدف البرفسور (بنيامين اكزين) الاستاذ في الجامعة العبرية ومختص في الشؤون السياسية حيث قال (ان نقطة الارتكاز في سياسة اسرائيل الخارجية يجب ان تكون ضمان وجود اسرائيل في العائلة الدولية ، اما معاهدات الصلح فانها لا تضمن سلماً دائماً ، وفي هذا التصور ما يثير الشكوك حول فهم اسرائيل لمفهوم الصلح والسلام [5]، ورغم ذلك القول للبرفسور بنيامين الا ان صانعي القرار السياسي في اسرائيل ، وكما هو نهجهم كثفوا من جهودهم اتجاه اية طريق لزيادة عدد الدول المعترفة بها ولذلك نراهم قد دعموا العملية السلمية ، باعتبارها متنفسهم الذي يمدهم بالرضا الدولي حيث ازدادات اعداد الدول المعترفه بهم خصوصاً بعد مؤتمر مدريد للسلام ، عام1990 ، وهو ما جعل النائب دافيد منيع يصرح "ان السلام مع الاردن ليس فقط موضوع جسور مفتوحة ، وزيارات للسياح ، ولكنه هواء للتنفس وخروج من السجن [6]. وفي ذلك تعبير عن توجه السياسة الاسرائيلية للخروج من عزلتها ، حيث اشار وزير خارجية اسرائيل ايبان في ذلك "سنعمل على زرع العلم الاسرائيلي في مئات العواصم". [7]

([1])الموعد ، حمد ، (1991)، اسرائيل والمتغيرات الدولية ، دار كنعان للنشر ، دمشق، ص 28 .

([2]) عبد الكريم، إبراهيم ، (2001)، السياسة الخارجية الإسرائيلية ، أبو ظبي للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى، ص ص 9-10 .

([3])المصدر نفسه، ص 11 .

([4])كايد ، عزيز هارون ، (1993)، البعد الديني في السياسة الاسرائيلية (1948-1988) ، رسالة ماجستير الجامعة الاردنية ، كلية الدراسات العليا، ص 10 .

([5])المصدر نفسه، ص 10-11 .

([6])الغرايبه ، فارع احمد ، (1996)، دور الاحزاب السياسية الاسرائيلة في صنع السياسة الخارجية الاسرائيلية (1984-1994)، رسالة ماجستير . الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا، ص 99-100 .

([7])المصدر نفسه، ص 99 .

ثانياً : ضمان أمن اسرائيل

شكل الهدف الثاني الرئيسي لدولة إسرائيل هو كيفية ضمان أمن تلك الدولة ، وقد قال بن غوريون "أن الأمن يجب أن يكون النقطة المحورية التي تتحرك حولها سياستنا" ، وقال كذلك ان الأمن الإسرائيلي يجب أن يكون في طليعة اهداف سياسة اسرائيل الخارجية لما له من اهمية قصوى لا تقل أهمية ، عن مسألة الاعتراف باسرائيل كدولة. وتعمل اسرائيل على صياغة سياستها الخارجية، على المقاس الامني الخاص بها ، وظهر ذلك الأمر من خلال بن غوريون حيث كانت افكار بن غوريون تجعل من امن اسرائيل العامل الأهم ، خصوصاً في مواجهة العرب ، ولذلك تميزت العلاقة بين الأمن والسياسة الخارجية الاسرائيلة [1].

ولضمان أمن إسرائيل القومي ، كان لا بد من زيادة الإنفاق العسكري والتفوق العسكري ، لهذا ادرك صانعو السياسة الاسرائيلية ، اهمية ذلك التفوق ، ولذلك فاسرائيل تنفق مايقارب الـ (25%) من ناتجها القومي الاجمالي على السلاح والتسلح. [2] ويرى البعض ان ضمان ذلك الامن الاسرائيلي وتوفير الحدود الآمنة ، هو المبرر لاسرائيل للتوسع واحتلال الاراضي العربية كما حصل في حرب 1967 [3]، وتدور فكرة ضمان أمن إسرائيل ، على التفوق العسكري وليس ضمان الامن فقط عن طريق ضمانات أمنية أو دبلوماسية تنتج عن الاعتراف بها ، بل تسعى لإيجاد الوسائل العملية الكفيلة ، القادرة على تحقيق مفهوم الامن الاسرائيلي وفي ذلك الخصوص تقول غولدا مائير (ان ما نريده ليس ضماناً من الآخرين لامتنا، بل ظروفاً مادية وحدوداً في هذه البلاد تضمن بشكل اكيد عدم نشوب حرب اخرى) اي نظرية الأمن الإسرائيلية تستند الى ان التفوق العسكري يحقق لها قوة فعلية تشكل رادعاً وسياجاً حقيقياً لذلك الامن [4] ، فاحتفاظ اسرائيل بتفوق عسكري كمي ونوعي في المجالين التقليدي وغير التقليدي وبالذات على الدول العربية، يساعدها في الوصول إلى تحقيق أهدافها. [5]

إن صانع القرار الإسرائيلي يقلل من اهمية الاعراف الدولية والنقاشات الدبلوماسية ، ويحبذون العمل المباشر ، احادي الجانب ، كما حصل عندما قامت اسرائيل بقصف المفاعل النووي العراقي عام 1981 [6]. وبمرور الزمن اصبح كبار السياسيين في العالم امثال وزير الخارجية الامريكية الأسبق "هنري كيسنجر" يؤكدون أن ليست لإسرائيل سياسة خارجية وانما لديها فقط سياسة داخلية تنعكس خارجياً أو أنها تتبع السياسة الامنية وبعد ذلك على أساس احتياجات سياسية داخلية

([1])عبدالكريم ، ابراهيم ، مرجع سابق ص 14 .

([2])الغرايبة ، فارع ، مرجع سابق ، ص 89 .

([3])كايد ، عزيز هارون ، مرجع سابق ص 9 .

([4])مرتكزات الاستراتيجية الاسرائيلية http/www.albasalh.com/vb/showthread.php/p.4364

([5])سلمان ، رضا ، (2001)، اسرائيل شاحاك، اسرار مكشوفة، ط2، ترجمة عادل خير الله، ص 125 .

([6])الموعد ، حمد ، مرجع سابق 29 .

وأحلام إقليمية [1]، وفي الوقت عينه كانت ثنائية الخارجية والامن تخضع لجملة من العوامل الاجتماعية التي شكلت حاضنة لها ، وعلى رأسها سيطرة القيم التقليدية والدينية في المجتمع الاسرائيلي والابعاد النفسية للشخصية الاسرائيلية وماتحتويه من عقدة العظمة ، وانعدام الثقة بالآخرين [2].

ثالثاً : بناء اقتصاد قوي ومتين

تسعى السياسة الخارجية الاسرائيلية لضمان استمرار تدفق تلك المساعدات للمساعدة في النهوض بالاقتصاد الاسرائيلي ، والسعي لزيادتها والحصول على المزيد منها [3]، وتسعى اسرائيل لتدعيم اقتصادها وذلك في محاولة منها لكسر المقاطعة العربية وذلك عن طريق الحصول على الامتيازات والاعفاءات وعقد الاتفاقيات مع عدد من دول العالم التي تتعامل معها كالسوق الأوروبية المشتركة ، أو الولايات المتحدة الامريكية. [4] وغيرها من الأسواق والتحالفات الاقتصادية .

ان الاقتصاد الاسرائيلي ورغم صناعاته المتعددة ، خصوصاً على مستوى التصنيع العسكري ، يمر بحالات صعبة اثرت عليه بشكل او بأخر فالانتفاضات المتعددة داخل الاراضي الفلسطينية ، والتي امتدت في احيان عديدة الى مناطق 1948 ساهمت بتراجع الاقتصاد الاسرائيلي ، حيث انفقت اسرائيل في حربها ضد الانتفاضة ولغاية العام 2004 ما مقداره 15 مليار دولار. [5]

حظي الموضوع الاقتصادي حيزاً كبيراً في سياسة اسرائيل الخارجية خصوصاً في علاقاتها مع الدول الغربية ، وكانت اسرائيل توجه ذلك الدعم الاقتصادي الخارجي لعمليات التنمية الاقتصادية داخل اسرائيل ، وللإنفاق العسكري ، حتى يتم تخفيض الضغط عن الميزانية العاملة للدولة [6] ، فاسرائيل وبعد أن نجحت في التفوق العسكري على دول المنطقة سعت إلى أن تحقق التفوق الاقتصادي رغم الازمات التي تمر بها، وتحاول ان تربط اقتصاديات الدول العربية ، المحدودة باقتصادها ، وباقتصاد الولايات المتحدة الامريكية ، لأنها بذلك الأمر تحقق مخططها فامتلاك قوة اقتصادية ، يعتبر عامل ردع وقوة كامنة ، بديلة عن التوسع الاقليمي على الاقل خلال المراحل التي

([1])عماد، ايهم علي، (2004)، اثر العوامل الاقتصادية في صنع السياسة الخارجية الاسرائيلية رسالة ماجستير / جامعة تشرين ، قسم الاقتصاد والتخطيط، ص 75 .

([2])بركات ، نظام، (1986)، مراكز القوى في اسرائيل 1963-1983 ، ودورها في صنع السياسة الخارجية الاسرائيلية (نموذج صنع القرار السياسي)، ص 137 .

([3])العابد ، ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 32 .

([4])الموعد ، حمد ، مرجع سابق ، ص 32 .

([5])المصري ، محمد محمود ، (2004)، الدولة العبرية والبحث عن الهوية ، مكتب مدبولي ، 2004 ، ص 178 .

([6])عماد ، ايهم علي ، مرجع سابق ص 108 .

تلت اتفاقيات السلام الموقعة بينها وبين بعض الدول العربية [1]. ورغم نجاح اسرائيل في استقطاب العديد من المساعدات الخارجية من اجل تدعيم اقتصادها ورغم محاولتها لبناء قدراتها الذاتية الاقتصادية الانتاجية، الا ان ذلك الاعتماد على المساعدات الخارجية يترك اثره في مواقف اسرائيل الدولية، لانها تأخذ بعين الاعتبار مواقف ومصالح الدول التي تقدم لها المساعدات. [2] فالمساعدات الخارجية هي بمثابة قوة مستعارة ، ولكونها مرهونة بالاعتماد على الغير فانها تتحول في عدد من الاوقات الى قيود ايضاً. [3]

رابعاً : البعد الأيدلوجي

يشكل البعد الأيدلوجي محور اهتمام سياسة إسرائيل وذلك باعادة بعث الروح اليهودية الدينية في المجتع الاسرائيلي ، واثراء فكرة الصهيونية كمبدأ اساسي عنصري ، واعادة بناء هيكلهم المزعوم ، باعتباره ايضا اسمى اهداف اليهود في العالم ، والقادر على توحيدهم والتفاهم حول اسرائيل ، من اولويات سياسة اسرائيل الخارجية [4]، وقد اعتمدت السياسة الاسرائيلية في تحقيق ذلك الهدف الايدلوجي على منظومة من المقولات والاحكام الصهيونية لتسويق صورتها عالميا وذلك من خلال ما يلي: [5]

1- ان اليهود يمتلكون حقاً تاريخياً في فلسطين (ارض الميعاد) .
2- اعتبار فلسطين بلا شعب وبالتالي يجب ان تعطى لشعب بلا ارض .
3- ان الفضل لليهود باعتبارهم هم من قاموا باعمار تلك الارض، وجعلوها ارضاً تنبض بالحياة بعد ان كان يخيم عليها الموت والفقر .
4- تعد اسرائيل (ارض فلسطين المحتلة) الملاذ الآمن للشعب اليهودي المضطهد.

تقوم السياسة الخارجية الاسرائيلية بتسويق تلك الاهداف فهي تسعى من خلال ذلك الى تجميع الشتات اليهودي ، وتشجيع الهجرة الى اسرائيل ، ولهذا قال بن غوريون " لن يكون هناك امن لاسرائيل بدون الهجرة " كما قال ايضاً " ان الهدف الاسمى لدولة اسرائيل هو تجمع الشتات [6]. اذن فالسياسة الخارجية الاسرائيلية تضع في حسبانها ان تكون دائماً وابداً على اتصال بيهود العالم وتسخيرهم لخدمة اهداف اسرائيل وذلك من خلال تأثير اللوبي اليهودي ، في البلدانالتي يتواجدون فيها

([1])غربية ، فارع احمد ، مرجع سابق ص 108 .

([2])العابد ، ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 36 .

([3])الامن القومي الاسرائيلي نظرياته ومستوياته drabbass.wordpress.com .

([4])الاهداف القومية الاسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها www.ajazerra-net/dd823cca-of-37.9670-2a7zn/-3515t.

([5])عبدالكريم ، ابراهيم ، مرجع سابق ص 13

([6])المصدر نفسه، ص 20-21 .

[1]. كما ان تجميع يهود العالم في فلسطين ، له اثره في احداث التوازن الديموغرافي بين اليهود والمسلمين داخل الاراضي الفلسطينية.

وكما تهدف إسرائيل إلى جمع اكبر قدر من التبرعات والمساعدات المالية وذلك بالتعاون مع الوكالة اليهودية [2]. ورغم الجهد الذي تبذله السياسة الاسرائيلية في مجال توحيد الشتات اليهودي في العالم من خلال بث الافكار الصهيونية ، بخصوص أرض الميعاد وبناء الهيكل المزعوم، الا أنها على الجهة الاخرى تواجه ازمة وهم الهوية الاسرائيلية ، فهي دولة قوية عسكرياً ، ولكن تكثر بها الصراعات على المستوى القومي والسياسي والاجتماعي ، ومع صحوة الانسجام القومي وظهور المتغيرات الدولية والاقليمية وخطر تحقيق وجودها. [3]

تستند السياسة الخارجية الإسرائيلية في بعدها الأيدلوجي والاتصال بيهود العالم من خلال حججها الدينية وتحاول ان تربط تلك الحجة الدينية (اليهودية) بارض فلسطين وبالتالي للصلات الروحية التي يجب ان تشد معتنقي تلك الديانة الى فلسطين باعتبارها من وجهة نظرهم (أرض إسرائيل) التي يزعمون ان الله وعد اليهود بفلسطين واعطاهم اياها، ثم وعدهم بالعودة اليها بعدما طردوا منها. [4]

خامساً : العمل على تعزيز عدم الاستقرار في الوطن العربي

بعد ان احتلت الاراضي العربية بعد حرب 1967 كانت تقوم على الدعوة لعقد مؤتمر سلام ولكن وكما هي عادة اسرائيل "ضمن حدودها الحالية" وبما لا يكون ضد المصالح الاسرائيلية وبرهنت اسرائيل على ان السلام الذي تدعو اليه يقوم عبر الاعتداءات واسعة النطاق التي يقوم الجيش من اجل فرض منطق القوة واجبار العرب على الاعتراف بإسرائيل. [5]

أن اسرائيل وبناءً على دراسات وندوات ومؤتمرات سرية قد وضعت مخططاتها للاستفادة من الاقليات في الوطن العربي من اجل اثارة الفتن عن طريق مد الجسور مع الاقليات وجذبها خارج النطاق الوطني ومن ثم تشجيعها على الانفصال [6]وكمثال على ذلك فقد استغلت اسرائيل وجود الاكراد في العراق للاتصال معهم وحث بعض زعاماتهم على التنسيق معها من اجل تشجيعهم على

([1])حمد الموعد ، مرجع سابق ، ص33 .

([2])نفس المصدر ، ص34 .

([3])محمد محمود المصري ، مرجع سابق ، ص 170-171

([4])فارع احمد غربية ، مرجع سابق ص 97 .

([5])ابراهيم العابد ، مرجع سابق ، ص 50 .

([6])نوفل ، احمد سعيد ، دور اسرائيل في تفتيت الوطن العربي ، مركز الزيتونة بيروت ، 2007 ، ص 60 .

التمرد والانفصال عن السلطة المركزية كما حصل في العام 1961 مثلاً عندما قامت إسرائيل باثارة الفتنة، وتمت بعض اللقاءات بين المخابرات الاسرائيلية وزعيم الاكراد مصطفى البرزاني. [1]

أشار احد قادة الحركة الصهيونية في العالم 1916 الى ان انشاء اتحاد يهودي على ارض فلسطين سيشكل فاصلاً بين عرب اسيا وافريقيا ويحول دون اية وحدة عربية مستقبلاً [2]كما وصف سوكولوف بكتابة "تاريخ الصهيونية" العرب بقوله "ان شعوب القسم العربي من الامبراطورية العثمانية عبارة عن شلة من الاعراق والمعتقدات والطوائف والانظمة الاجتماعية المختلفة بدون اية رابطة مشتركة غير اللغة وان الصفات الطبيعية لارضهم تجعل ثلثهم برابرة مفترسين رحلاً يخافهم الثلثان الباقيان." [3]

وتظهر العنصرية الصهيونية في نفيها للوجود العربي اساساً من خلال الكاتب د.ب. زيف الذي نفى وجود العرب وقال لا يوجد هناك عرب في اي مكان ولقد اختفى ذلك العرق من شبه الجزيرة العربية لا بل اختفى من الوجود كلية ولقد جرت عملية تلويث لذلك العرق باستيراد النساء من الاقاليم الافريقية المختلفة وخصوصاً من السودان. [4] وتأكيداً على تلك الاراء يرى بن غوريون ان منطقة الشرق الاوسط ليست خاصة بالعرب فقط ففيها من مختلف الاجناس (الايرانيون، الاكراد، الاتراك، اليهود) وهم بمجموعهم اكثر من العرب. وبالتالي فلا وجود لاية وحدة عربية على مر التاريخ وان كانت هناك بعض المحاولات فهي جاءت عنوة وباستخدام القوة، ولا تستند الى وحدة تاريخ او دين او لغة. [5]

واستناداً لما سبق فان السياسة الخارجية الاسرائيلية لا زالت مستمرة لدعم اي نشاط أو تحرك يهدف لتجزئة اية دولة عربية، ولاينكر احد ان اسرائيل لعبت دوراً مهما في المخطط الامريكي لاحتلال العراق في العام 2003 ، وذلك لاخراجه من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي لما له من قوة عسكرية رادعة وحاولت كذلك خلق الفتن بين السنة والشيعة لاستمرار عدم ضمان امن العراق حتى لا يعود قوياً كما كان سابقاً [6]. ويبرز الدور الاسرائيلي في العراق كمثال على السعي لتفتيت الوطن العربي ما ذكره الصحافي الامريكي هيرش في العام 2004 ان عدداً من العملاء الاسرائيليين ومن بينهم (افراداً بالموساد) ينشطون في كردستان العراق ويقدمون انفسهم كرجال اعمال وهم في

([1])احمد سعيد نوفل ، المرجع نفسه ص 62 .

([2])محمود ، امين عبدالله ، (1984)، مشاريع الاستيطان اليهودية منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العاليمة الاولى، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون، ص 263 .

([3])احمد سعيد نوفل مرجع سابق ، ص90 .

([4])القشطيني ، خالد ، (1981)، الجذور التاريخية للعنصرية الصهيوينة (بيروت)، ص 106 .

([5])الكيلاني، هيثم، (1996)، التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائلي وتأثيرها في الامن العربي، ابو ظبي ، مركز مركز الامرات للدراسات، ص 407

([6])احمد سعيد نوفل ، مرجع سابق ، ص 61 .

حقيقة الامر يقومون بتدريب فرق كوماندوس كردية [1]. ولم يقتصر الامر فقط على العراق فقد نشطت السياسة الاسرائيلية في كل من لبنان ، والجزائر بتشجيعها للحركات الانفصالية للبربر في الجزائر في العالم 1994. [2]

سادساً : المواءمة مع المستجدات

ان السياسة الاسرائيلية بعد ان تحصل على الشرعية وبعد حماية امنها كانت احدى أهدافها التوسعية الحصول على المزيد من الاراضي العربية لتوسيع رقعتها الجغرافية ولخلق عمق استراتيجي لها. وهنا يبرز السؤال وهو بما ان العرب ينظرون الى اسرائيل ككيان مصطنع وتقابله اسرائيل بان لها حق ديني وتاريخي في فلسطين وبروتوكولات الصهاينة تدعو لان تكون دولة اسرائيل من الفرات الى النيل فما الذي جعل اسرائيل تعيد حساباتها وتذهب الى مؤتمر السلام وتتخلى عن بعض أهدافها؟ حقيقة ان الاجابة على ذلك السؤال تبدو بسيطة وهي انه لمن الجهل ان نعتقد بان اسرائيل يمكن ان تتخلى عن اهدافها او يمكن ان تتنازل عن الاراضي التي احتلتها وهي بالنسبة اليها تعتبر مساحة جغرافية صغيرة، فاسرائيل لا تبدل الا خططها واساليبها مع ثبات الاهداف والسير مع مستجدات الساحة وهي بذلك لا تحافظ على مكاسبها فقط، بل لتعزيز تلك المكاسب وتوسيع رقعتها وزيادة أرباحها، ويرى (اسرائيل شاحاك) ان ذهاب اسرائيل لمفاوضات السلام وتوقيع الاتفاقيات السلمية ومنها اوسلو، لا يعني تخلي اسرائيل عن مبادئها، بل كانت تهدف من ذلك (وخصوصاً داخل اراضي اسرائيل)، الى استعادة ما يسمى بالحكم غير المباشر الذي كان يستخدمه (دايان) بعد حرب 1967، من خلال اصحاب النفوذ في المجتمع الفلسطيني، والذين يتمتعون بعلاقات جيدة مع السلطات الاسرائيلية، وهي باعطائها الحكم الذاتي لتستعيد ذلك الحكم المباشر، ولكن بكفاءة اكثر، حيث ستكون هناك بعض التنازلات الشفهية التي تصاغ كما اعتاد الاسرائيليون بشكل ضبابي ومبهم لكي تقود في المستقبل الى نقطة الجمود في المفاوضات، وبالتالي عدم تنفيذ الاتفاق كما هو عليه. [3]

ان المشروع الصهيوني يعبر عن مجموعة من الاهداف والمبادئ ، والتي لايمكن التنازل عنها او التخلي عنها ، يضاف اليها الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك الهدف ، والحقيقة الراسخة ان وسائل تحقيق الاهداف الاسرائيلية ، تتبدل بحسب الظروف والمستجدات ، وتلك الوسائل تتبدل كذلك ، لا بل وتتطور لما فيه مصلحة القضية الصهيونية، ان الاهداف الصهيونية لا يمكن باي حال من الاحوال ان تتغير او ان يعتريها اي تغير، فالاهداف الصهيونية (بالنسبة اليهم) راسخة، تستند الى عدد من القواعد وعلى راسها، ان اليهودية وهي احدى اديان العالم انما تعبر عن القومية اليهودية، وليست باعتبارها ديناً فقط، وما جلوس الاسرائيليين الى طاولة المفاوضات الا اسلوباً جديداً يواءم التطورات السائدة، واستفراد الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، وهم بذهابهم لمؤتمر السلام، انما يخططون الى ان تكون معاهدات السلام نصراً لهم، ولا تحقق بالوقت نفسه اية تنازلات جوهرية، قد تصطدم باهدافهم التاريخية، وفعلا لقد تحقق للاسرائيليين من ذلك ما لم تحققه الحرب لهم، بل ولقد ذهب بعض المحللين السياسيين الى ان دفع الولايات المتحدة للعملية السلمية ليس هدفه انهاء الصراع العربي

([1])احمد سعيد نوفل ، المرجع نفسه ، ص 66 .

([2])نفس المصدر ، ص 77 .

([3])اسرائيل شاحاك ، مرجع سابق ، ص 206-207 .

الاسرائيلي، بقدر ما هو حل للمشكلة الاسرائيلية على حساب العرب، وتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة العربية .

المبحث الثاني : مفهوم نظرية الأمن الإسرائيلية والحدود الآمنة

تعد إسرائيل في الأساس كياناً استعمارياً، قام على حساب الأرض العربية، وفرض بالقوة على إرادة الآخرين، ومن هنا كان وجود الكيان الصهيوني واستمراريته يتطلب ضمان أمن هذا الكيان الذي قام وتشكل على قاعدة الاغتصاب والقوة، إن نظرية الأمن الإسرائيلية لاتستهدف فقط تحقيق الأمن عبر ضمانات دبلوماسية وسياسية دولية بل تستهدف إيجاد الوسائل العملية الداخلية لدى إسرائيل القادرة على تجسيد نظرية الأمن الإسرائيلية وفي هذا المجال تقول جولدامائير: "إن ما نريده ليس ضماناً من الآخرين لأمتنا، بل ظروفاً مادية وحدوداً في هذه البلاد تضمن بشكل أكيد عدم نشوب حرب أخرى. وبذلك نرى أن نظرية الأمن الإسرائيلية تقوم على مبدأ الحقائق الملموسة بتعبير آخر و تستند إلى قوة فعلية تتجسد في وجود جيش عسكري قوي يشكل سياجاً حقيقياً للأمن الإسرائيلي، في مرحلة معينة، ووسيلة لتحقيق نظرية الأمن التي تتضمن في إطارها مظاهر التوسع في الأرض العربية أيضاً". [(1)]

ترتكز نظرية الأمن الإسرائيلية على جملة من العوامل المتداخلة المترابطة والتي تشمل مختلف مجالات النشاط والفعاليات الحيوية في إسرائيل، ومن هنا فإن نظرية الأمن الإسرائيلية ظاهرة مركبة تتكون من القوة العسكرية، والهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وتوسيع عمليات الاستيطان، وتخفيف الهجرة المعاكسة من إسرائيل إلى الخارج، وتقوية القاعدة الاقتصادية، وتأمين تحرك سياسي دبلوماسي خارجي يوظف لصالح تأمين متطلبات الأمن، وتوفير المعلومات اللازمة عن الدول العربية، وفي النهاية استخدام العوامل السابقة من أجل التوسع قدر الإمكان وضمن المناطق الحيوية والإستراتيجية المحيطة بإسرائيل، لذلك تتضمن الإستراتيجية الإسرائيلية مخططات شاملة للتوسع في جنوب لبنان، والضفة الغربية، والجولان.

قام مفهوم الأمن القومي "الإسرائيلي" في مرحلته الأولى على مفهوم "الضربة المضادة الاستباقية"، الذي كان يرتبط بانعدام العمق الاستراتيجي "الإسرائيل" . وينطلق هذا المفهوم من استراتيجية تقوم على أن من الحيوي عدم السماح مطلقاً بأن تدور الحرب في أرض "إسرائيل"، بل يجب نقلها وبسرعة إلى أراضي العدو، ثم طوّرت اسرائيل مفهوماً للردع ثم استبدلته بمفهوم الحرب الاستباقية يقوم على شن حرب استباقية إذا حاول العدو (العربي) التصرف في أرضه على نحو يهدد "إسرائيل" مثل المساس بحرية العبور أو حشد قوات على الحدود "الإسرائيلية" أو حرمانها من مصادر المياه ، ولذا كانت عملية تأميم قناة السويس تستدعي عملاً عسكرياً تمثّل في "العدوان الثلاثي" والتي هي حرب شنتها كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر في عام 1956م إثر قيام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس.[(2)]

([1])الآغا، إحسان (2002) البحث التربوي وعناصره ومنهاجه وأدواته، الطبعة الثانية ، غزة، ص 5.

([2])المسيري (2011) نظرية الأمن الصهيونية، المركز الفلسطيني للإعلام، الموسوعة اليهودية، مركز المرشد للدراسات والأبحاث – جنين)، ص 6.

استخدام القوة كأحد مرتكزات نظرية الأمن الإسرائيلية:

يعد استخدام القوة أحد المرتكزات في الإستراتيجية الإسرائيلية. وهو يقوم على مبدأ الاستعداد التام للحرب، وعلى نظرية "القوة الكاملة الضاربة" والتي تقوم على ضرورة امتلاك قوة كبيرة تشكل عاملاً منيعاً وقوياً يحمي إسرائيل، ويمنع الدول العربية من المحاولة بالقيام بأي عمل عسكري ضدها وتعرف هذه النظرية بنظرية الردع ضد الدول العربية. إن تاريخ إسرائيل مبني على قاعدة "استخدام القوة" والعنف ولتحقيق ذلك كانت تلجأ إلى اتباع أساليب ووسائل مختلفة لتطبيق استخدام القوة المتاحة مثل:

1. استخدام التهديد بهدف تحديد مستوى للحل العسكري ، وفرض شروط التكيف المتبادل (المؤقت) الذي يستهدف من وجهة نظر إسرائيل فرض مطالبها على الدول العربية في إطار ظروف دولية وإقليمية تحقق لإسرائيل ما تريد.

2. بالإضافة إلى ذلك لجأت إسرائيل إلى اتباع سياسة "الانتقام المحدود" الذي يجسد التنفيذ العملي لمفهوم التهديد، وينقله من مرحلة السكون إلى مرحلة التحقيق والحركة. ويتجسد مفهوم الانتقام المحدود في توفر القدر الكافي من القوة اللازمة القادرة على إنزال العقاب بالخصم. وان سياسة الانتقام المحدود تدخل في إطار ما يسمى "باستراتيجية العمل" كما حدث في حرب تموز 2006 والحرب على غزة 2008.

3. حرصت إسرائيل على امتلاك قوة دائمة تتناسب مع التطورات العسكرية القائمة، وتنفيذاً لذلك سعت باستمرار إلى تحقيق تفوق نوعي وكمي في القوة العسكرية، وهذا التفوق يكون بين إسرائيل والدول العربية مجتمعة، وليس بين إسرائيل ودولة واحدة أو مجموعة من الدول العربية ولتحقيق ذلك اتبعت إسرائيل أساليب مختلفة وطرقاً متعددة، مثل زيادة المساعدات الخارجية، ورفع مستوى الجاهزية القتالية، ورفع مستوى نوعية القيادة، وطرق تنظيم القوات المسلحة، وتنظيم عملية عسكرة الاقتصاد الإسرائيلي أي تحويل الاقتصاد لصالح المجهود الحربي.

4. تعمل إسرائيل على إيجاد المبررات اللازمة لاستخدام القوة ضد العرب. وتستند في ذلك إلى عمليات تضليل وتزييف واسعة للحقائق، وتوظيفها من أجل تبرير استخدام القوة، والتهرب من مسؤوليتها عن النتائج المترتبة عن ذلك أمام المجتمع الدولي. وتركز إسرائيل في هذا المجال على نقاط متعددة: [1]

- حقها في الوجود وضرورة الحفاظ بالقوة على هذا الحق.

- إبراز إسرائيل كدولة صغيرة محاطة بمحيط عربي معاد، والعمل على تحميل الدول العربية مسئولية كل الأعمال العسكرية في المنطقة.

- تعمل إسرائيل على إظهار الدول العربية بمظهر الرافض لكل محاولات ومشاريع السلام معها وتحاول ربط ذلك بالمخططات التي تهدف إلى إزالة إسرائيل من الوجود.

إن مظهر القوة في إسرائيل يوجد في كل مؤسسة ومدرسة، ومزرعة، وجامعة، ويستطيع المرء بسهولة أن يلاحظ نواة هدف عسكري في أية مؤسسة مدنية، وفي كل مشروع اقتصادي سكاني، صناعي عمراني، وفي طرق المواصلات إلى غير ذلك.

([1])مرتكزات الإستراتيجية الإسرائيلية، مجلة الدفاع المدني، مصر، 2013، نقلاً عن:www.albasalh.com

تعمل إسرائيل على توظيف كل طاقاتها وإمكانياتها لدعم القوة الإسرائيلية بل هو وسيلة وأداة لخدمة ودعم هذه القوة. وكل إنسان في إسرائيل وفي أي موقع كان موظف بشكل منظم لدعم القوة الإسرائيلية من خلال تحوله من الأعمال المدنية إلى الأعمال العسكرية عند الضرورة والانتقال إلى صفوف الجيش المحارب، وتنظم إسرائيل الانتقال والجاهزية عبر سلسلة منظمة من التعبئة، والتوزيع، والتدريب المستمر، وتأمين الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري كأساس لتأمين استمرارية نظرية الأمن الإسرائيليةة وأسس القوة الإسرائيلية.

المطلب الأول: مصادر النظرية الأمنية

إن من أهم الأمور التي تنبع منها مصادر النظرية بإعتمادها على الدوافع المادية الأساسية لتبني النظرية الأمنية، وأن اختيار النظرية لم يأت مصادفة، أو أنه كان ينبع من غريزة التفكير المفرط لتقليد جيش أجنبي، ويتركز البحث هنا على مصادر النظرية في مجموعة الفرضيات والتقديرات التي جمعت من مصادر مختلفة وتبلورت على المستويين السياسي والعسكري الإسرائيلي وأجمع الكل على نجاعتها النسبية، وتمت ملاءمتها من النواحي (الجغرافية، السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية) وما شابه ذلك مع متطلبات وضغوطات وظروف المنطقة التى تتميز بها اسرائيل.[1]

تقوم النظرية الأمنية الإسرائيلية على الفرضيات الأساسية ومن بين تلك الفرضيات هي (أن وجود اسرائيل بالذات معرض للخطر من جانب الأعداء المحيطين بها من كل جانب ويطمحون للقضاء عليها بكافة الطرق، أي أن الخطر هو خطر وجودي)، وقد كرر بن غوريون هذه الفرضية في مناسبات عديدة، وانطلاقاً من هذا التعريف لمشكلة الأمن الإسرائيلية انبثقت ضرورة البحث عن الحلول والوسائل لضمان بقاء وجود الدولة العبرية، وخلال البحث عن الحلول لمشكلة الوجود تبنّى واضعو النظرية فرضيتين أساسيتين:

الأولى: أنه لا يمكن لإسرائيل أن تعتمد على عنصر أو عناصر خارجية مهما كانت لضمان وجودها.

الثانية: أن إسرائيل لن تستطيع تسوية النزاع بالوسائل العسكرية، وأنه لن يكون بالإمكان تحقيق حسم عسكري يؤدي إلى فرض شروط إسرائيلية للتسوية في الشرق الأوسط.[2]

وهذا ما صرح به زعماء سياسيون وعسكريون إسرائيليون منهم رابين وبيريس وشارون، وقبلهم موشيه ديان وزئيف شيف ورفائيل إيتان وآخرون، إن المغزى العملي لهاتين الفرضيتين هو ضرورة تأسيس أمن إسرائيلي على قوة الجيش من أجل الردع والعمل وقت الضرورة، ولكن استخدام الجيش يجب أن يكون فقط لأهداف إستراتيجية دفاعية، أي المحافظة على الوضع الراهن، ونظراً لأهمية هذه الفرضية في رسم الطريق التي يمكن للجيش أن يوفر من خلالها الأمن للدولة ويضمن بقاءها نرى أنه من المناسب التوسع في الحديث عنها، إن الإفتراض الأساسي لدى إسرائيل هو أنها لا تستطيع أن تعتمد في ضمان أمنها على أي عنصر أجنبي، فقد تبنت إسرائيل تقدير الموقف الذي بلوره بن غوريون لدى قيام الدولة وهو أن التأييد والتعاطف والمساعدة السياسية والعسكرية التي حظيت بها

([1])المصري ،محمد (2009) نظرية الأمن الإسرائيلية ، دنيا الوطن ، نابلس : المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص 3.

([2])المصدر نفسه، ص 3.

إسرائيل من دول مختلفة أثناء التصويت في الأمم المتحدة على قرار التقسيم، لا يمكن أن تشكل دليلاً على استعداد هذه الدول لأن تهبّ لنجدة إسرائيل إذا تعرضت لخطر يهدد وجودها.[1]

وهذه الفرضية تنادي إلى تقسيم العالم إلى خمس كتل (مؤيدة جداً، مؤيدة، محايدة، معارضة، معارضة جداً) حسب علاقتها مع إسرائيل، وكانت الكتلة الأكثر تأييداً لإسرائيل في نظره هي الكتلة التي اعترفت بإسرائيل وبوجودها ولكنها في الوقت نفسه لا تبدي مبالاة بشأن تعرض هذا الوجود للخطر، لذلك فالفرضية تقول بأنه "علينا أن نعي الحقيقة المجردة البسيطة والقاسية في آن واحد ألا وهي أنه بالنسبة لأمننا يجب علينا أن نعتمد أولاً وقبل كل شيء على أنفسنا فقط وعلى قدرتنا وليس على قوى خارجية وأن نعتمد على أنفسنا وعلى قوتنا نحن، ويجب أن تكون هذه القوة قادرة على الحسم"، وعلينا الإستعداد للحرب من خلال الإعتماد على قدرتنا نحن. إن مصيرنا ومصير الإستيطان اليهودي والشعب والدولة اليهودية يتوقف علينا قبل كل شيء"، ويستدل الإسرائيليون المؤمنون بهذه الفكرة بالموقف الأمريكي الضاغط على إسرائيل من أجل الخروج من سيناء عام 1956، واتفاقية الدول العظمى بشأن التنسيق في بيع الأسلحة لمنطقة الشرق الأوسط. [2]

إن هذا التقدير لم يمنع زعماء إسرائيل من السعي إلى التوصل إلى تفاهمات وتعاون استراتيجي على الأقل مع دولة عظمى، وعلى سبيل المثال فرنسا في الخمسينيات ومطلع ستينيات القرن الماضي، ومن ثم الولايات المتحدة بعد ذلك، ولكن حتى ذروة هذا التعاون ومع تلك الدول العظمى، ورغم أهميته البالغة إلا أنه لم يعتبر في يوم كضمان كاف للمحافظة على وجود الدولة، والذي يمكن أن يوفر عليها ضرورة بناء قوة دفاعية ذاتية كاملة. وذلك لأن الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط أثبتت للقادة الإسرائيليين بأنه لا يمكن الثقة المطلقة بتعهدات أية دولة من هذه الدول، وأن مصداقيتها بحاجة إلى وقت طويل واختبارات عملية لإثبات نفسها. [3]

ومن بين هذه الأحداث موقف الولايات المتحدة عام 1956 الذي أدى إلى تراجع كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في الحملة على مصر، وأيضاً ما يكمن في التحول في الموقف الفرنسي تجاه مشكلة الشرق الأوسط وإسرائيل في النصف الثاني من سنوات الستينيات، وكذلك عدم قيمة الوعود الأمريكية بشأن ضمان حرية الملاحة في مضائق تيران عام 1967، والعراقيل والصعوبات التي واجهت عملية تسيير القطار الجوي الأمريكي لإسرائيل في حرب تشرين أول عام 1973، بالرغم من ذلك يمكن القول أنه تولدت لدى الزعامة الإسرائيلية قناعة بأن بناء القدرة الدفاعية المستقلة تعتبر شرطاً لا بد منه، حتى تبدي الدول العظمى استعدادها لدعم إسرائيل والتعاون معها، أي أن كسب تأييد الدول العظمى والتعاون الإستراتيجي معها يصبح ممكناً فقط اذا رأت هذه الدول أن إسرائيل قوية وقادرة على الدفاع عن نفسها. وفي هذا السياق لا يمكن الحصول على مساعدات خارجية، ولكن إذا كان هناك أمل في الحصول على مثل هذه المساعدة والأمل موجود فعلاً - فما الذي يمنع من أن يثبت للعالم بأن اسرائيل ليست مرتبطية فقط بالمساعدات الخارجية، وأنها قادرة على بناء قوتها والإعتماد على نفسها. [4]

([1])المصري ،محمد (2009) مرجع سابق، ص5.
([2])الخطيب، عمر،(1981)، القنبلة الذرية العربية والمواجهة النووية مع إسرائيل، سلسلة دراسات الخليج العربية، ص ص 87-110.
([3])المصدر نفسه، ص 109.
([4])المسيري ، عبد الوهاب ، (1999) "الموسوعة اليهودية"، دار الشرق القاهرة، ص 12.

أما الفرضية الثانية المتعلقة بعدم قدرة إسرائيل على حسم النزاع بالوسائل العسكرية فقد جاءت أيضاً في تقدير الموقف في الأيام الأولى لقيام إسرائيل بأنه ليس لديها إمكانية حل النزاع نهائياً مع العرب طالما لا يرغب العرب بذلك، وأنهم لا يستطيعوا وقف النزاع مع العرب ولا يمكن الإفتراض ولا في أي وقت من الأوقات بالقدرة على توجيه ضربة واحدة قاضية للعدو، وأن تكون تلك المعركة الأخيرة هي التي لا يحتاجها الاسرائيليون إلى الإصطدام معهم، ولن يكون بعدها خطر نشوب حرب جديدة، وعلاوة على الفرضيات الأساسية لنظرية الأمن الإستراتيجي، هناك فرضيات مركزية تتعلق بالوضع الإسرائيلي الخاص، وأخرى تتعلق بظروف المنطقة عامة، وأول هذه الفرضيات المركزية تنبع من نقطة ضعف إسرائيلية في مجال الموارد القومية (الطاقة البشرية - الأرض - الثروات الطبيعية). [1]

المطلب الثاني: مراحل نظرية الأمن الإسرائيلية

المرحلة الاولى : وهي مرحلة التأسيس ، وتمتد بين الفترة (1947-1949) حيث اصدرت الحكومة المؤقتة أمراً بإنشاء تساهل(جيش الدفاع الاسرائيلي) في 26/5/1948 وهو الجيش الذي تكون من دمج المنظمات الارهابية الصهيونية آنذاك وإرتبط مفهوم الامن بالدفاع عن (الكيان الجديد) فضلاً عن محاولة البحث عن الاعتراف الدولي والتأييد والدعم الخارجي.[2]

يفضل بعض قادة الجيش في إسرائيل التعايش مع إرث انتصاراتهم، ولا يرون ما يتطلبه الوقت الراهن، حيث إن الدفاع المحلي الثابت لم يعد الشيء المهم في الدفاع، لذا يجب رؤية مشكلة الأمن وأسلوب الدفاع بعين جديدة، ليس دفاعاً محلياً بل إقليمياً، ليس دفاعاً ثابتاً بل دفاعاً ديناميكياً، ليس أمن النقاط وإنما أمن المستوطنات والمواصلات، فبذلك تصدر الحاجة لنظرية أمن جديدة.

المرحلة الثانية : وهي مرحلة التنظيم العسكري : وتمتد بين(1949-1953) وقد بنيت نظرية الامن على ثلاثة اسس هي(نقل الحرب الى ارض العدو ، القدرة على التعبئة والمرونة في الحركة وامكانية اختراق دفاعاته والتاكيد على بناء القدرة الدفاعية الذاتية) وهذا كله من خلال الاعتماد على الاوروبيين بصورة رئيسية في مجال التسليح.

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة بناء القوة وتمتد بين(1953-1956) حيث وضع موشيه دايان قواعد بناء الامن الاسرائيلي كما حدد وسائله واعتمد في ذلك على مبادئ(التحول من الدفاع الى الهجوم ، امتلاك زمام المبادرة، القيام بالفعل وعدم الاقتصار على رد الفعل ، التحول من الاعتماد على القوات البرية الى الاعتماد على القوة الجوية في الهجوم والدفاع والتحول الى بناء القوة البحرية العصرية). وفي هذه المرحلة تحول الاعتماد الاسرائيلي في التسليح من فرنسا الى الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الرابعة : وهي مرحلة اعادة التنظيم وتمتد بين(1957-1967) وهذه هي مرحلة الاعداد والتحضير لعدوان حزيران ومن اهم مبادئ النظرية في هذه المرحلة(زيادة قوات الاحتياط وتنمية قدراتها والسرعة والكفاءة في نظام التعبئة ، الاهتمام بوسائل الاتصال والقيادة والسيطرة والتاكيد على

([1])المصري ،محمد (2009) مرجع سابق، ص3.
([2])الجبوري، عبد الوهاب محمد(2006). صواريخ المقاومة اللبنانية أسقطت نظرية الحدود الآمنة الإسرائيلية،، نقلاً عن دنيا الرأي: http://pulpit.alwatanvoice.com

قاعدة عدم خسارة المعركة الاولى في اية حرب خشية خسارة الحرب كلها او نقل الحرب الى داخل فلسطين المحتلة).

وقد افرزت هذه المبادئ زيادة التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات وتطوير مفاهيم التطويق والاحاطة وحشد الجهد وتركيز الهجوم على جبهة ضيقة لزيادة القدرة على الاختراق واللجوء الى تنمية القدرات النووية .

المرحلة الخامسة : وهي مرحلة اكتساب العمق المتمثل بإحتلال أراض عربية جديدة (الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء) وتمتد بين(1973-1976) وبرزت في هذه المرحلة استراتيجية الاعتماد على مبدأ (أن أية حرب قادمة يجب أن تكون خارج حدود إسرائيل) وفي هذه المرحلة تزايد الاهتمام بالقوة الجوية التي اسمتها القيادة الاسرائيلية بالمدفعية الطائرة..

وقد اتسمت هذه المرحلة بالعودة مرة اخرى الى مفهوم الحرب الدفاعية لان قادة اسرائيل اعتقدوا خطا بان الاقطار العربية تخلت عن الحرب الهجومية ، لذلك راحت اسرائيل تشعر بدرجة اعلى من الاطمئنان والامن .

المرحلة السادسة : وتمتد بين(1973-1982) حيث تطورت الابعاد السياسية والعسكرية لنظرية الامن واستندت إلى مجموعة مبادئ منها(تاكيد الاعتماد على الذات وتنمية القدرات في مجال اسلحة الدمار الشامل ، تطوير الصناعة العسكرية والوصول الى مرحلة التصدير ، القيام باعمال هجومية لاغراض الامن ، ومن ذلك ضرب مفاعل تموز عام 1981 في العراق وغزوجنوب لبنان عام 1982 ، والتاكيد على ماسمي بمبدأ القانون الحديدي وهو نقل الحرب الى ارض الخصم باسرع وقت ممكن مع السرعة في التصرف والمرونة في الاستجابة والقدرة على اتخاذ قرار تعبوي /عملياتي دون الرجوع إلى القيادة المركزية وتسريع نظام التعبئة لقوات الاحتياط.[1]

ولّدت نتائج حرب الأيام الستة عام 1967، شعوراً بالأمن لدى الإسرائيليين، وأدى احتلال الأراضي العربية إلى تقليل أهمية وحيوية الهجوم المسبق ولم يعد هذا المبدأ يشكل في الواقع عنصراً مركزياً في النظرية الأمنية الإسرائيلية، ولقد أدى الثمن الباهظ الذي دفعته إسرائيل في معركة التصدي في حرب 1973، إلى اعتراف بعض المسؤولين في القيادة الأمنية بأن إسرائيل ارتكبت خطأً بامتناعها عن شن هجوم مسبق، كان يجب توجيه ضربة مسبقة على الأقل ضد السوريين في المرحلة التي أصبح واضحاً فيها أنهم سيبدأون في الحرب، لأن توجيه ضربة جوية ضد السوريين كان باستطاعتها تشويش إجراء البدء بالحرب. وكانت فعلاً قد اتخذت الاستعدادات بتوجيه من رئيس الأركان العام دافيد بن العيزر من أجل توجيه ضربة جوية مسبقة، وتم عرض الاقتراح على الحكومة للموافقة عليه لكنه رفض لاعتبارات سياسية، وكان على إسرائيل عدم البدء بالحرب حتى لا تُتهم بأنها هي التي بدأت الحرب، مما يدلل على أن القيادة السياسية قلّلت من أهمية فرضية الهجوم المسبق مقابل اهتمامها بفرضية المحافظة على الوضع الراهن وفرضية الاهتمام بالموقف الدولي. [2]

([1])الجبوري، عبد الوهاب محمد(2006). صواريخ المقاومة اللبنانية أسقطت نظرية الحدود الآمنة الإسرائيلية،، نقلاً عن دنيا الرأي:http://pulpit.alwatanvoice.com

([2])المسيري ، عبد الوهاب، المرجع السابق، ص14.

وكان من نتيجة ذلك عودة الاعتبار والاهتمام بفرضية الهجوم المسبق إلى المراتب المتقدمة في نظرية الأمن الإسرائيلية وعودة العمل بمبدأ الحرب الإستباقية في أعقاب حرب غزو لبنان في العام 1982، حيث أصبح واضحاً في تلك الفترة زيادة تهديد صواريخ أرض / أرض عربية ونشوء ظروف جديدة تسمح للعراق بإرسال قوات إلى الجبهة السورية، أدى ذلك لسماع أصوات في إسرائيل تنادي بضرورة شن الهجوم المسبق على سوريا والأردن إذا دخلت أراضيهما قوات عراقية، وكذلك شن حرب على لبنان بسبب وجود منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية على أراضيه، وأصبح واضحاً لدى المستوى العسكري في إسرائيل الميل لشن هجوم مسبق أكثر من ذي قبل، وهذا إذا فوجئت إسرائيل مرة ثانية بإنذار قصير فإنه يُفترض أن القيادة العسكرية ستطلب السماح بشن هجوم مسبق، وأن القيادة السياسية ستدرس هذا الطلب بصورة تختلف عما فعلته عشية حرب عام 1973. (1)

هكذا أصبحت النظرية الأمنية تميل أكثر إلى الطابع الهجومي، وتولي الأهمية لمبدأ نقل الحرب إلى أراضي العدو، ومبدأ شن هجوم مسبق ، وهذا الطابع الهجومي لنظرية الامن الإسرائيلية بعد حرب 1973، يتبع في أساسه لمجموعة ضغوط ودوافع إستراتيجية "سياسية، اقتصادية، اجتماعية، سكانية، جغرافية"، إضافة إلى اعتبارات عسكرية، دفعت مخططي نظرية الأمن الإسرائيلية إلى الاعتراف بأن يُطلب من الجيش تحقيق النصر الواضح في كل مواجهة عسكرية مع العرب، وأن ينهي الحرب في أسرع وقت ممكن، وهي في الواقع أهداف يتطلب تحقيقها الاعتماد على نظرية تميل إلى الطابع الهجومي.(2)

المرحلة السابعة : وتمتد بين(1982-1991) وضمت هذه المرحلة بعض التطورات على نظرية الأمن ومنها (التحول من العمليات المحددة إلى العمليات الواسعة ، التأكيد على نظرية حاييم وايزمان المتمثلة بضرب الاهداف داخل المراكز الرئيسية مثل العاصمتين بيروت وتونس ، ومد نطاق الامن ليشمل دوائر اوسع داخل الدولة الاسلامية وافريقيا) .

المرحلة الثامنة : وهي مرحلة ما بعد ما سمي بحرب الخليج الثانية عام 1991 وقيام العراق بقصف اسرائيل بالصواريخ بعيدة المدى طيلة 43 يوماً من الحرب، وتعرضت إسرائيل إلى خسائر في الاشخاص والممتلكات والاهداف الحيوية وهي مرحلة مشابهة في جوانبها لما قامت به قوات حزب الله ضد العدوان الاسرائيلي 2006 عندما دكت الاهداف الحيوية الاسرائيلية وكبدتها خسائر جسيمة في الارواح والمعدات والاهداف الستراتيجية ذات الطابع الحربي. (3)

وتشير هذه المرحلة الى أن نظرية الأمن الإسرائيلية وإستراتيجية الحدود الامنة قد اصابها الشرخ والتصدع مما دفع العدو بعد العام 1991 الى احداث تغييرات في عقيدته العسكرية ونظريتة الامنية (أي الإستراتيجية العسكرية) وعمل على تطويرها في ضوء المتغيرات التي طرأت على الاوضاع الاقليمية والدولية التي سادت في اعقاب إنهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتاسيس النظام الدولي الجديد وبرز دور القطب الواحد هو الولايات المتحدة ، الداعم الرئيسي لاسرائيل ، وقد وفرت تلك المتغيرات لاسرائيل التحرك بحرية اكثر في اعادة ترتيب اوضاعها العسكرية والإستراتيجية وتطويرها بما يحقق لها المحافظة على تأمين قدر أعلى من التفوق النوعي والكمي على الدول العربية

(1) المصري ،محمد (2009) مرجع سابق،ص 9.
(2) المصدر نفسه.
(3) الجبوري، عبد الوهاب محمد، المرجع السابق.

وتحقيق المزيد من المصالح والمكاسب في المجالات الاقتصادية والصناعية والسياسية والعلاقات الدولية والسياحة والاعلام والهجرة الخ بالاضافة الى ذلك تم اعتماد مفهوم الحرب الاختيارية كبديل للحرب الدفاعية او الاجهاضية وهي الحرب التي تخوضها اسرائيل بمحض اختيارها وبدافع من رغبتها في تحقيق مصالحها القومية كما تراها هي وذلك إنسجاماً وتوافقاً مع المتغيرات التي حصلت في البنية الاقليمية والدولية.(1)

أهم المتغيرات التي شهدتها إسرائيل في الجانب السياسي والعسكري والتكنولوجي والإقتصادي والإجتماعي، ومدى تأثير ذلك على واضعي ومخططي النظرية الأمنية الإسرائيلية. (2)

1. **المجال السياسي:** أبرز وأهم متغير في المجال السياسي هو العلاقات الإسرائيلية الأمريكية ، والتي ساهمت في حصول إسرائيل على مكانة الدولة الحليفة غير العضو في حلف شمال الأطلسي، تلك المكانة التي منحت إسرائيل أهمية وفوائد كبيرة ومتنوعة.

طرأ تحول آخر رئيسي على وضع إسرائيل السياسي في مجال النزاع العربي الإسرائيلي نتيجة مسيرة المفاوضات المصرية الإسرائيلية في أعقاب حرب 1973، بلغت نهايتها مع توقيع اتفاقية السلام بين البلدين عام 1979، وأدى ذلك إلى إخراج أكبر دولة عربية مجاورة مع إسرائيل من الصف، وكذلك تحول الأردن إلى خارج نطاق القتال مع إسرائيل، وأصبحت لبنان كدولة لا تشكل تهديداً على إسرائيل، كما كان من نتائج حرب 1973 اعتراف إسرائيل بعدم قدرتها على حل النزاع بالطرق العسكرية فقط مما حفز زعماءها على البحث عن حلول سياسية.(3)

2- في المجال العسكري: طرأت في أعقاب حرب 1973تغييرات وتحولات في المجال العسكري عامة، ومن بينه التي طرأت على النظريات العسكرية في الدول العربية وخاصة في سورية في أعقاب تلك الحرب والدروس المستفادة منها، وتركز التطور في النظرية العربية على تقليص الفجوة بين نقاط القوة في الجيش الإسرائيلي، وركزت هذه النظرية على بناء نظام متنوع من الأسلحة المقاومة للدبابات والتحصينات والعوائق، بهدف تقليص حرية المناورة للدروع الإسرائيلية في المعارك البرية من جهة، ومن جهة أخرى بناء نظام دفاع جوي كبير ومتنوع بهدف تقليص حرية المناورة الجوية، ومنع سلاح الجو الإسرائيلي من تقديم الدعم والإسناد القريب للقوات البرية الإسرائيلية.(4)

كما شهدت الجيوش العربية تطوراً تدريجياً نحو قوة متحركة آلية ومدرعة ذات قدرة هجومية، كما طرأت زيادة ملموسة على حجم القوات العسكرية النظامية وبخاصة في سوريا، رداً على إبطال أهمية الزيادة الموازية التي حصلت في القوات النظامية في الجيش الإسرائيلي في أعقاب الحرب.

3- **في المجال التكنولوجي:** حدث تطور في مجال تكنولوجيا الأسلحة الموجهة وبعيدة المدى، وميزة هذه الظاهرة هي القدرة على تدمير أهداف بعيدة للغاية، الأمر الذي من شأنه فصل عنصر تدمير الأهداف عن عنصر احتلال الأرض، وما قد يترتب على هذا المتغير من دخول دول عربية بعيدة عن

---

(1)الجبوري، عبد الوهاب محمد(2006). صواريخ المقاومة اللبنانية أسقطت نظرية الحدود الآمنة الإسرائيلية،، نقلاً عن دنيا الرأي:http://pulpit.alwatanvoice.com

(2)المسيري ، عبد الوهاب ، (1999)، مرجع سابق.

(3)ليفتا ،أرائيل(1992) **"النظرية العسكرية الإسرائيلية"**، دار الحكمة للنشر عمان، ص 26.

(4)المصري ،محمد (2009) مرجع سابق،ص5.

حدود إسرائيل إلى دائرة الصراع دون إرسال جيوش في حالة نشوب حرب جديدة مثل العراق أو ليبيا أو حتى إيران.

4- **في المجال الجغرافي الإستراتيجي:** تمثلت مشكلة إسرائيل منذ قيامها حتى حرب 1967 في قرب التجمعات السكانية والمناطق الحيوية من حدودها مع العرب، أي عدم توفر عنصر العمق الإستراتيجي، وقد حدث تحول مهم نتيجة حرب 1967 ولا يزال هذا التحول قائماً حتى اليوم خاصة على الجبهتين الأردنية والسورية، وهو استمرار حالة الحرب واللاحرب والسلم واللاسلم وعدم حدوث مناوشات بين الأردن وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة، أما على الجبهة المصرية فرغم التوصل إلى اتفاقية سلام وانسحاب إسرائيل من سيناء، إلا أن تجمعاتها السكانية ظلت بعيدة عن الخطوط الأمامية ناهيك عن الإتفاقية التي نصت على بقاء سيناء منطقة منزوعة السلاح. [1]

- **المجال الإقتصادي**: بعد حرب 1973 طرأت زيادة تدريجية على تخصيص موارد الدولة لأغراض الأمن حتى وصلت إلى حدها الأقصى في هذا المضمار، فقد فضلت اعتبارات الأمن في المدى القصير على اعتبارات النمو الإقتصادي في المدى البعيد، وفي مجال المساعدات الخارجية وصلت المساعدة الأمريكية إلى سقف أعلى بكثير مما كان يمكن الحصول عليه، وقد استمر العبء الأمني على الإقتصاد الإسرائيلي حتى عام 1983، حيث حصل تقليص حقيقي في ميزانية الأمن أدى إلى تقليصات متنوعة وذات أهمية في حجم النشاطات العسكرية، كما أدى إلى إبطاء سرعة برامج الأبحاث التطويرية والتسليح.

6- **في المجال الإجتماعي**: من 1973- 1990 ، برز الرأى العام الإسرائيلي وتنامى تأثيره على موضوع الأمن بشكل عام، وموضوع الحرب بشكل خاص، وكان لهذا الوضع الجديد أبعاد وآثار واضحة على إدارة الحرب المستقبلية، ولقد كانت حرب لبنان والنقاش الشديد الذى دار داخل الكيان الإسرائيلي حول مشروعيتها وتوقيتها مؤشراً على أنها المرة الأولى في تاريخ إسرائيل التي يبرز فيها دور الرأي العام، إن أكبر خطر يهدد الشعب الاسرائيلي يتمثل في تآكل الإجماع الوطني بالنسبة لما يسمى بحرب مصير ووجود، سواء كان ذلك حول ضرورة المستوطنات أو حول إتفاقية السلام وهنا يكون دور الشعب عندما تندلع حرب قادمة بأن يفكروا بأن هذه الحرب غير عادلة أو ضرورية وليست حرب وجود، الأمر الذى سيكون له تأثير حاسم على دوافع القتال، إن أي حرب تتوقف في نهاية الأمر على عنصر إرادة القتال، إن الجيوش تنهار ليس لأنها ضعيفة بشكل عام، بل لأنها تفقد إرادة القتال. [2]

كما أن الاعتراف من قبل اسرائيل بأن سوريا هي الدولة الوحيدة التي تهدد إسرائيل عسكرياً، ولكن لا يوجد أي سبب لدى إسرائيل سياسياً أو عسكرياً يدفعها للمبادرة في حرب ضد سوريا، إلا ان ما تمربه سوريا في هذه المرحلة سوف لن تكون قادر على اعلان الحرب على اسرائيل او المبادرة في ذلك الا انه من المحتمل بعد سقوط نظام بشار الاسد وتسلم بعض الحركات السلطة فمن المحتمل قيام حرب بين سوريا واسرائيل، ويقول رئيس وزراء إسرائيل السابق رابين: "إنه سواء في حملة سيناء أو حرب لبنان عام 1982، شرعت إسرائيل بالحرب من أجل فرض هدف سياسي بوسائل عسكرية وفشلت إسرائيل في الحالتين و لم تحقق أهدافها"، ويعتقد رابين أنه لا توجد قيود على القوة

---

(1)المصري ،محمد (2009) مرجع سابق،ص 10.

(2)المصدر نفسه،ص6.

العسكرية لحماية الدولة في حالة تعرض وجودها للخطر، أما هدف منع العرب من شن حرب على إسرائيل أو إبقاء الوضع على ما هو عليه، فإن الوسائل العسكرية ليست الوحيدة لتحقيق ذلك.(1)

وهناك فرضية هامة كانت سائدة حتى حرب 1973، تقضي بأن التكتيك الهجومي للجيش الاسرائيلي هو أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف من الحرب.(2)

أن النظرية الهجومية التي تعتمد على مبدأ نقل الحرب إلى أرض (العدو) والرغبة في شن هجوم مسبق، ليست كافية لإعطاء الرد المناسب على متطلبات إسرائيل الأمنية في مجال منع نشوب حرب إبادتها، واستنتج المخططون الإسرائيليون بأن العيب الرئيسي في نظرية الأمن التي أساسها الدفاع وفرعها الهجوم أنها لا توفر الرد المناسب للظروف المتوقعة في أيام الحرب الأولى، لذلك بادروا لإدخال تعديلات نظرية أهمها خلق توازن جديد بين العناصر الهجومية والعناصر الدفاعية، أي إضافة عنصر دفاعي حقيقي، كما أن العامل الرئيسي الذي منع الجيش الإسرائيلي من تبني أسلوب الدفاع المرن (المتحرك)، ألا وهو إصرار إسرائيل على عدم تمكين العرب من تحقيق أية مكاسب أرضية في أية مجابهة عسكرية. وهنا يمكن الإستنتاج بأن الجيش الإسرائيلي فشل في هذه المهمة في حرب عام 1973 سواء على الجبهة الجنوبية أو الشمالية، وليس فقط بسبب الفشل الإستخباري، وإنما أيضاً بسبب التناقض الداخلي في التفكير العسكري الإسرائيلي، ففي الفترة التى سبقت حرب تشرين أول 1973 ساد إسرائيل وخاصة في أوساط القيادتين السياسية و العسكرية شعور قوي بالأمن، كان مصدره المكاسب التي حققها الجيش في حرب 1967 وما نتج عنها من معطيات العمق الإستراتيجي واحتلال الأراضي، ونتيجة لهذا الشعور والثقة المبالغ فيها لم تدرك الزعامة هناك ضرورة وضع قوات نظامية أكثر بصورة دائمة للدفاع عن جبهتي سيناء والجولان.(3)

المرحلة التاسعة: الفترة من 1990 وحتى 2000

منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي بدأ العديد من عناصر النظرية الإستراتيجية الخاصة بالأمن الإسرائيلي يشهد عملية مراجعة وإعادة أولويات، انطلاقاً من الرغبة في التجاوب مع سلسلة التحولات في المنظومة الدولية والإقليمية وحتى الداخلية لدولة إسرئيل بدءاً من انتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي، وصولاً إلى اندلاع حرب الخليج الثانية وتداعياتها، وبدء عملية السلام واستمرارية الانتفاضة الفلسطينية الأولى.(4)

إن التطورات المشار إليها جعلت إجراء تعديل جوهري في المفهوم الأمني الإستراتيجي أمراً ضرورياً لجعل نظريته تتوافق بطريقة فاعلة مع هذه التطورات، وتمثلت نقطة البداية في إدراك صانعي القرار في إسرائيل لمنظومة الفرص المتاحة من جهة، والتهديدات الكامنة من جهة أخرى في نسيج البيئة السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية المحيطة بإسرائيل، وقد انعكس هذا الإدراك ذاته على عملية وضع الإستراتيجية الأمنية وخاصة صياغة التكتيكات العسكرية وبناء القوة والقوات.

---

(1)العامر، جميل، (2007)، **قضايا إسرائيلية**، مجلد 7، عدد 28، نقلاً عن الموقع الإلكتروني http://www.arabs48.com، ص 5.

(2)الجبوري، عبد الوهاب محمد(2006). صواريخ المقاومة اللبنانية أسقطت نظرية الحدود الآمنة الإسرائيلية،2006/8/22، نقلاً عن دنيا الرأي:http://pulpit.alwatanvoice.co

(3)العامر، جميل، (2007)، مرجع سابق، ص 5.

(4)الجبوري، عبد الوهاب محمد، المرجع السابق.

لقد أدرك المخططون الإستراتيجيون هذا النسيج المعقد من الفرص والتهديدات رغم المناخ الإقليمي والدولي، الذي أدى إلى تحسين المناخ الأمني العام لإسرائيل، خاصة وأن الظروف والمتغيرات القائمة في البيئة الإقليمية تقلل كثيراً من إمكانية نشوب حرب عربية إسرائيلية، لكن هذا الإدراك ذاته الذي يضع دائماً في الاعتبار أسوأ الاحتمالات ركز بشكل خاص على مجموعة التهديدات التي ما زالت قائمة أو التي قد تنشأ نتيجة المناخ السائد. فقد تم تشخيص نوعيات جديدة من التهديد الأمني لم يكن في إمكان النظرية الأمنية السابقة التعامل معها، ومن أبرز هذه التهديدات الانتفاضة الفلسطينية التي فشلت كل الحلول العسكرية في القضاء عليها، وكذلك مسألة انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ووسائل ايصالها الإستراتيجية وخاصة الصورايخ البالستية، وصولاً إلى ما يصفه الاسرائيليون بالإرهاب وتطرف الجماعات الإسلامية الأصولية مثل حركة حماس، وحزب الله، وشبكة القاعدة، وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين ومصر. وامتداداً على طول المنطقة الاقليمية إلى دول آسيا التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي وصولاً إلى أوروبا وأمريكا، وهو ما يمكن وصفه بتهديد المدى القصير، أما على المدى الطويل فإن التقديرات تشير إلى وجود تهديد محتمل يتمثل في اتساع نطاق الانتشار لمنظومة الصواريخ في الدول المعادية لإسرائيل، وانتشار أسلحة الدمار الشامل إضافة الى احتمال نشوب صراع تقليدي واسع النطاق مع الدول العربية من دون أو بإشتراك مصر والأردن.[1]

المرحلة العاشرة: من عام 2000 وحتى عام 2006

لا شك أن عدم التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية، يؤثر بشكل كبير على عدم التوصل إلى صياغة نهائية للنظريات الأمنية الإسرائيلية، وهذا يفسر تناقض مواقف العديد من القيادات الأمنية والسياسية، أن عدم حل أو تصفية القضية الفلسطينية دليل على عدم اكتمال مرحلة حرب الاستقلال الإسرائيلية، وتأكيد على أهمية العودة إلى مرحلة الحسم العسكري للسيادة على العمق الإستراتيجي، ويمثل هذا التيار كل من شارون ونتنياهو، يقول شارون: "حرب الاستقلال لم تنته ولذلك لا أقول أننا أنجزنا المهمة (حرب الاستقلال)".[2]

ويعتقد نتنياهو كما جاء في كتابه (مكان تحت الشمس) أن هناك إجماعاً وطنياً واسعاً بشأن عدم العودة إلى حدود 1967، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية غرب نهر الأردن، والتيار الآخر يرى تصفية القضية من خلال اعتبار السلام بديلاً عن العمق الاستراتيجي مع بقاء عنصر السيادة الإستراتيجية، والقدرة على الحسم العسكري في الأفق، ويمثل هذه التيار شمعون بيرس، وقد جاءت أفكاره هذه في كتابه (الشرق الأوسط الجديد)، وفي هذا السياق يمكن القول: "أن مفهوم العمق الإستراتيجي لم يعد له معنى، فالصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل قد حولت جبهة الداخل إلى جبهة أمامية.

وفي موضع آخر من الكتاب يقول: "من المستحسن أن نقرر حدودنا بموجب التطلعات القومية (التاريخ والجغرافيا) لا وفق الإعتبارات الأمنية وحدها، فالسلام المستقر الدائم هو الذي سيعزز الأفق بعد كل شيء"، ولقد عبرت الآراء من خلال طروحات الزعامة الإسرائيلية عن إشكالية حادة في إستراتيجية الأمن القومي في إسرائيل، ولقد كان المدخل إلى بروز تلك الإشكالات هو عملية السلام في المنطقة، التي بدأت في مدريد، وما أفرزه سير المفاوضات، وخصوصاً التوقيع على اتفاق أوسلو

---

(1) أبو زيد، زيد، 2010، **الصراع العربي الصهيوني**، http://zaidabuzaid.jeeran.com، ص 10.
(2) عباس، خضر (2003) **مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي**، http://alommaah.com

في أيلول 1993، والاعتبار الأبرز هنا لوجهتي النظر التي يقدمها كل من (شمعون بيرس ونتنياهو) كما ذكرنا سابقاً من موقعين مختلفين، وكل من منظوره ورؤيته، فقد جاء في أفكار بيرس التي طرحها في كتابه المشار إليه عدد من النقاط المعبرة عن التفكير الاستراتيجي لتحالف اليسار في ضوء المتغيرات الدولية نورد منها المقتطفات التالية:

– لولا سياسة الليكود الرجعية لكنا أعفينا أنفسنا من ست سنوات من الانتفاضة حيث لاحت فرص سلام نادرة، تَدَخلَ الليكود لإحباطها.
– علينا أن نغير افتراضاتنا طبقاً للمتغيرات التي فرضها النظام العالمي الجديد.
– الواقع يؤكد أن العالم هو الذي يتغير بشكل كاسح ، وعملية التغيير يجب أن تُجبرنا على استبدال مفاهيمنا القديمة بمواقف أقرب إلى الحقائق الجديدة.
– من المستحسن أن نقرر حدودنا بموجب التطلعات القومية، لا وفق الاعتبارات الأمنية وحدها، فالسلام المستقر الدائم هو الذي سيقرر الأمن بعد كل شيء.
– تواجه الولايات المتحدة متاعب إقتصادية جمة، الأمر الذي يجعل قابليتها لتقديم العون المالي المباشر تتناقص بصورة واضحة، وعلينا أن لا نطالب دافعي الضرائب في الدول الأخرى بتمويل حماقاتنا بعد الآن، والعمل على تصويب هذه الحماقات بأنفسنا. إننا لا نملك الحق في تمويل الحرب من جيوب الآخرين. [1]

وتحت تأثير الظروف ذاتها قدم نتنياهو منظوره الذي يمكن رؤيته كتعبير عن وجهة نظر تحالف اليمين في إسرائيل بوجه عام، وقد وردت أفكاره في كتابه (مكان تحت الشمس)، نقتطف منه ما يلخص موقفه في النقاط الأساسية التالية :

– إن الإدعاء بأن الأمن الحقيقي هو السلام، هو قول باطل لا قيمة له، كما أنه قول خطير لأنه يخدع الجمهور بشأن إمكانية تحقيق سلام حقيقي مع العرب من خلال تقديم تنازلات كبيرة، في حين ستبقي هذه التنازلات إسرائيل دون أمن ودون سلام.
– هناك إجماع وطني واسع بشأن عدم العودة إلى حدود عام 1967، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية غرب نهر الأردن.
– السلام يرتكز على قوة ردع إسرائيلية دائمة تعتمد على تعاظم مستمر لقواتها العسكرية.
– لا شك أن إصرارنا على البقاء في الضفة الغربية سيؤدي إلى خلافات مع حكومة الولايات المتحدة، لكنه في الواقع لا يوجد شيء يمكن أن يعرض أمتنا للخطر مثل الانسحاب من عمقنا الاستراتيجي. [2]

نلاحظ من المقتطفات السابقة أن الخلافات في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي قد برزت على درجة من الوضوح، وهي تتصل جوهرياً بمرتكزات أمن إسرائيل حاضراً ومستقبلاً، وعلى الصعد الثلاثة: الدولية والإقليمية والداخلية. وأعتقد أن في الأفكار السالفة لشخصيتين تتصدران مراكز صنع القرار في المؤسسة الأمنية السياسية القومية الإسرائيلية، ما يجعل التناقض بين الشخصيتين إزاء

---

(1)المصري ،محمد (2009)، مرجع سابق، ص 18.
(2)عباس، خضر (2003)، مرجع سابق، ص ص 21-26.

قضايا الأمن الإستراتيجي القومي، يطابق إلى حد بعيد التناقض الداخلي في البنية السياسية والاجتماعية.[1]

تطور نظرية الأمن الإسرائيلي خلال الأعوام (2006 – 2009)

رسمت القيادة السياسية والعسكرية، لتطوير الجيش الإسرائيلي، في مايو 2008 خطة طويلة الأمد باسم "إسرائيل 2028"، وتغطي التخطيط الإسرائيلي لعشرين عاماً قادماً، في موضوعات الاقتصاد، والمجتمع، والسلطة، والإدارة العامة، والعولمة، والعلوم، والتكنولوجيا؛ إضافة إلى خطة "تيفين" التي صادق عليها رئيس الأركان الإسرائيلي، في 3 سبتمبر 2007، وتغطي الفترة من 2008 – 2012، لتسليح القوات المسلحة. وتدور محاور الخطة حول المحافظة على حجم قوات الجيش الحالية وتشكيلاتها، وتعزيز الردع، وتطور قدرة المناورة البرية، وتعزيز عناصر وقيادات تفعيل القوة، وتعزيز القدرة الدفاعية، والاستثمار في مضاعفات القوة القتالية، والمحافظة على التفوق النوعي، وذلك لمواجهة التحديات المقبلة والقدرة على العمل في مسارح العمليات في سورية ولبنان وإيران. [2]

خلال عام 2008/2007، واجهت إسرائيل عدداً من التحديات، كان أبرزها إعادة الحسابات السياسية والعسكرية والأمنية بعد حرب لبنان 2006، في ظروف أزمة القيادة والصراعات الحزبية، وتبادل الاتهامات، إضافة إلى انتخاب الرئيس الأمريكي "باراك أوباما"، وما يحمله من آراء مختلفة في بعض القضايا الدولية، الأمر الذي تطلب مراجعة جديدة للسياسة الخارجية والتحرك المكثف على الساحة الأمريكية، وكذلك انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتطرف، وإفلاس تام لليسار الإسرائيلي، وسيادة مفهوم القوة في النظرية الأمنية الإسرائيلية.

وعلى الرغم مما طرحته النظرية الأمنية الإسرائيلية من تطورات كبرى بعد حرب لبنان 2006، إلا أنها كررت أخطائها السابقة نفسها في الحرب على غزة (27 ديسمبر 2008 – 17 يناير 2009). وأشار مسؤولون إسرائيليون إلى إنجازات الحرب في خلق ردع طويل الأمد، ما شكل حماية للجبهة الداخلية في الوقت نفسه، وذلك بعد إضعاف حماس وسيطرتها على قطاع غزة، وتراجع عمليات تهريب الأسلحة إلى غزة، وحدوث تطورات أخرى، مثل تغير في موقف مصر إزاء "حماس" إلى درجة يمكن أن تراها عدواً قومياً وتهديداً وطنياً. وكان التطور الآخر في اتساع القوى العربية التي ترى أن حماس ذراع إيرانية بالمنطقة، وآخرها كان وجود استعداد دولي غير مسبوق لمعالجة المشكلة. وعلى الجانب الآخر، كان هناك العديد من الانتقادات حول نظرية الأمن الإسرائيلي، خاصة فشل ميزان الردع في مواجهة "حماس"، وفشل مبدأ نقل الحرب إلى أرض العدو، إضافة إلى تهديد الجبهة الداخلية، وعدم تحقيق الحرب أهدافها. كما أن إنجازاتها السياسية والعسكرية أقرب إلى الصفر، فضلاً عن عرقلة مستقبل العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين.

([1])Barryh Buzan, "Is International Security Possible?," Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security (Conference), edited by Ken Duncan Lannox ,(1999**), Book (London: Harper Collins Academic, 1991**).

([2]) موسوعة مقاتل، نظرية الأمن الإسرائيلي، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/index.htm

المطلب الثالث: الأمن في الفكر الصهيوني الخلفية والجذور

كان الدافع الرئيس ليهود العالم وحركتهم الصهيونية العالمية منذ مؤتمر (بال 1897) في سويسرا، هو البحث عن وطن قومي يحقق لهم الأمن، فاليهودي طوال تاريخه يبحث عن مكان امن سواء أكان هذا المكان حارة يهود، أو جيتو أو دولة كاملة .ومنذ خروج اليهود من مصر ، تم تشتيتهم في أرجاء مملكة (نبوخذ نصر) البابلي ،ثم شتاتهم الأكبر في عام 70 ميلادي ،وهم يحملون وطن خاص بهم في أي مكان في العالم.[1]

وساعدت الظروف السياسية للعالم عامة،ولمنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بما في ذلك الحربين العالميتين الأولى والثانية ،وخضوع الدول العربية للاستعمارين البريطاني والفرنسي،على تسلل يهود العالم إلى فلسطين يدفعهم في ذلك معتقدهم الديني في (أرض الميعاد) وشعب الله المختار ،حتى تحقق حلمهم بإقامة دولة لهم عام 1948. [2]

من هذا المنطلق، فإن تنامي مفهوم الأمن من وجهة النظر الإسرائيلية ،يعود الى عاملين أساسين : الأول، من الإسرائيلية التي تشكلت داخل إطار الدائرة الدينية،والتي تؤكد أن إسرائيل هي وعد الرب لنبيه إبراهيم عليه السلام، وهي أيضا حلم صهيون، وأن هذا الحلم الذي تواري في سنوات الشتات والاضطهاد بفعل ظلم وطغيان قوي القهر والبغي لم يكن غائب من وجدان بني اسرائيل. وبفضل الصهاينة الأوائل أو الصهيونية الحديثة.[3]

وقد أشارت (جولدا مائير) الى أن "إسرائيل وجدت تنفيذا" لوعد الرب ، وبهذا لايصح أن نسأله ايضاحا عن شرعية ذلك الوجود ويشير "مناحيم بيغن" بقوله لقد وعدنا هذا الارض، ولنا الحق فيها. بينما نتج العامل الثاني عن الوضعية التي أنشئت فيها اسرائيل كعنصر غريب في الجسد العربي يقول (ليفي اشكول) رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق "أن حماية الدولة والحفاظ عليها ماديا وروحيا ثم تدعيم مستقبلها وتأمين استمرار وجودها مسألة تحتل مركز الصدارة في عقول الاسرائيليين" وفي سبيل ذلك صارت الاستراتيجية الاسرائيلية منذ تأسيسها وبروزها كقوة اقليمية في المنطقة تهتم بالوقوف بوجه أي دعم للقوة العربية . ففي ظل الاوضاع الاقليمية، تجد اسرائيل أن امنها مهدد بفعل الخلل في التوازن الناتج من عدم التماثل في القوى، خاصة مع اعتماد الدول العربية على الجيوش النظامية ،بينما تعتمد اسرائيل على الاحتياط، الامر الذي يزيد من الشعور الاسرائيلي بعدم التوازن: [4]

عند الحديث عن مفهوم الامن في الفكر الصهيوني ،لابد من العودة للتاريخ، والبحث عن أهمية الامن بالنسبة لمؤسسي دولة اسرائيل، اذا تقف مسألة ضمان الامن الاسرائيلي في موقع الصدارة لدى قادة اسرائيل بدء بديفيد بن غوريون مرورا بموشي دايان ،شمعون بيرس،اسحاق رابين ،أيهود باراك، أرينيال شارون ،حتى الوصول الى رئيس الوزراء الاسرائيلي الحالي :بنيامين نيتنياهو

([1])المصري، محمد (2009)، مرجع سابق، ص 7.

([2])الشرقاوي ، أشرف ، **نصوص كلمات المشاركين في مؤتمر هرتزيليا التاسع 2009"**، مختارات إسرائيلية، العدد 171، مارس 2009، ص 5.

([3])العامر، جميل، (2007)، مرجع سابق، ص 5.

([4])الزرو، نواف، (2007)، **إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015 م :آفاق التسوية للصراع العربي** الإسرائيلي في إسرائيل وتوجهاتها إزاء الدولة الفلسطينية، تحرير :عبد الحميد الكيلاني، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 5 .

أيهود ألمرت ولا شك أن المتأمل لخطوط الطيف المختلفة لمفاهيم الامن الخاصة باسرائيل يجد أن السياسة الامنية العليا للدول ،انما تعتبر بصوررة انعكاسية مباشرة عن العقد الاجتماعي السائد في المجتمع وعن ثوابته الايديولوجية وأهدافة الكبرى ورؤية النخب الحاكمة المقبولة من غالبية أعضاء المجتمع ، للأرض والشعب والحدود وهوية كل من العدو والصدي.[1]

إستمد الفكر الأمني الإسرائيلي شرعيته السياسية من الأفكار والتعاليم التي جاءت بها الديانة اليهودية، وذلك في إطاره العام الذي صاغه ديفيد بن غوريون أحد مؤسسي دولة إسرائيل، وأول رئيس وزراء للدولة العبرية، وذلك إلى الحد الذي يمكن القول فيه إن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ما هي إلا الإطار الفكري والتطبيقي للعقيدة الدينية، سواء في الدعوة للإستيلاء على الأرض "تنفيذاً لوعد الرب"، أو من خلال القناعات اليهودية الصهيونية.[2]

وقد مر مفهوم الأمن الإسرائيلي بأربع مراحل أساسية: مرحلة القاعدة الإستيطانية، ثم مرحلة تحويل القاعدة إلى دولة، ومرحلة التوسع، ومرحلة الهيمنة، ومن هنا ندرك أسباب هذا التغيير والحراك في المفهوم الأمني لما تقتضيه السياسة التوسعية التي تنتهجها إسرائيل، فهو مفهوم متحرك يتبدل بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة، كما أنه لا يعني الدفاع عن أرض محدودة، بل يتحقق على أساس ردعي يمنع بمعطياته نشوب حرب أخرى، إلى حين إتاحة الظروف التي تراها إسرائيل مناسبة لنشوب حرب تخدم مصالحها وتحقق أهدافها .

يتصدر موضوع الأمن الاسرائيلي قائمة الاهداف الاستراتيجي العليا لاسرائيل ويتخطى التعريفات والحدود المتعارفة فأمن اسرائيل ليس قضية حماية الاراضي أو الحدود السيادة وانما هي قضية البقاء على قيد الحياة من الناحية الفيزيائية أي أن أمن اسرائيل ليس مسألة حدود مهددة أو خوف من السيطرة الاجنبية فحسب يتضح للباحث أيضاً أن مساحة واسعة الفكر الامني الاسرائيلي خاصة تلك التي جاء بها بن غوريون استمدت شرعيتها السياسية من الفكر والتعليم التي جاءت بها الديانة اليهودية والى حد يمكن القول فيه أن الاستراتيجية الامنية ما هي الا إطار فكري للسياسة اليهودية ، وتطبيق للعقيدة الدينية سواء على صعيد الدعوة الى الاستيلاء على الارض (تنفيذ لوعد الرب) او من خلال القناعات اليهودية الصهونية كما أن الفصل العنصري هو الطريقة الوحيدة لمنع تدنيس (شعب الله المختار) وضلت سياسة الانفصال قائمة لغاية الان تتمثل ببناء اسرائيل لجدار الفصل العنصري الذي انبعث فكرته من صميم العقيدة الامنية التي انفرد بها اليهود على مر الازمان وهذا حقيقة نابعة من خوف اليهود من الاخر (العربي) هذا الخوف هو الذي دعا قادة اسرائيل ومنهم بن غوريون الى تطوير عقائد سياسية أمنية يكون بمقدورها ضمان واستمرار وجود الذي حتم على بن غوريون ومن سار على خطاه تبني ساسية عدوانية قائمة على انتهاج العسكري كوسيلة أساسية لتحقيق أهدافهم .[3]

---

(1)نفس المصدر، ص 6.

(2)المصري ،محمد (2009) مرجع سابق، ص12.

(3)الفاعوري، أحمد عواد نويران، (2011)، التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة (2006-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

المطلب الرابع: مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي

يرتكز الأمن الإسرائيلي على مجموعة من الإعتبارات الجغرافية السياسية وليدة الظروف والملابسات التي رافقت نشوء دولة اسرائيل فقد قامت إسرائيل وسط المنطقة العربية ومساحتها صغيرة التي تفتقد الى العمق الاستراتيجي وظلت هذا الاعتبارات تحكم صياغة نظرية الأمن الإسرائيلية وما زالت ارضا تفرض ذاتها على تطوير اسرائيل العسكرية، ويختزن الامن الاسرائيلي كما هو الحال بالنسبة لاي دولة أخرى منظومة مترابطة الاجزاء تخضع لمعطيات الواقع الراهن والتحولات التي يتعرض لها استخلصت عناصر الامن القومي الاسرائيلي من البيئة الاستراتيجية والجيو سياسية لاسرائيل لمواجهة أخطار النزاعات منخفضة الوتيرة مثل (حرب العصابات) حروب الجيوش النظامية وحروب أسلحة الدمار الشامل وتتشكل عنصر الامن القومي الاسرائيلي من مجموعة عنانصر يطلق عليها ردود أمنية ويندرج في اطار الظروف التي يفرضها صغر المساحة وغيرها. [1]

إن الإطار التحليلي لنظرية الأمن الإسرائيلية في "وثيقة هرتسيليا 2001 "يهدف هذا إلى تقديم رؤية تحليلية تفسيرية لأهم بنود ومرتكزات وثيقة هرتسيليا بمؤتمر ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، إن خلاصة المؤتمر تركز على وضع المرتكزات وهو إعتبار إسرائيل دولة الشعب اليهودي فقط، وهي بذلك لا تشمل سكان إسرائيل غير اليهود، وفي مقدمتهم فلسطينيو 1948. يمكن اعتبار ما ورد في هذا البند ملخصاً لجميع المرتكزات التي شملتها الوثيقة سواء اليهودية أو التربوية أو غيرها، وتبدو النزعة العنصرية واضحة في كل بند من المرتكزات الواردة في الوثيقة، وتعود الوثيقة وتؤكد على أن الشعب اليهودي بحاجة إلى مناعة قومية ووحدة هدف. وقد تكررت هذه المفاهيم في الوثيقة، التي أكدت أنها للتعبير عن اليهود (فقط)، وهذه المفاهيم هامة من أجل اكتساب قيم الصهيونية من خلال الأطر التعليمية. [2]

إلا أن الوثيقة تذهب إلى أبعد من ذلك في عنصريتها، إذ تقسم حسب المعيار الاجتماعي/ الاقتصادي سكان إسرائيل إلى مجموعتين: الأولى فلسطينيو 1948 والحرديم اليهود الذين يتمتعون بالخصائص الإجتماعية / الإقتصادية لمجتمعات دول العالم الثالث، أما المجموعة الثانية فتضم الأغلبية، وهي عبارة عن مجتمع متكامل يقوم على التطور التكنولوجي. السبب الأساسي لهذا التقسيم هو كثرة الإنجاب، ومعدلات المواليد المرتفعة في المجموعة الأولى، إذ يعتبر فلسطينيو 1948 والحرديم من أكثر سكان إسرائيل إنجاباً، ولديهم القدرة على مضاعفة أنفسهم كل (15 – 20) سنة، ولذلك فهم يشكلون جماعة فتية جداً وفقيرة جداً وتسبب ضغطاً على النمو والتطور الذي تسعى إليه المجموعة الثانية، كما تؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي، الذي يعاني من مشكلتين أساسيتين في سوق العمل مقارنة بالدول الغربية وهما: - نسبة المشاركة المنخفضة في سوق العمل - مستوى إنتاج منخفض للعامل. وتضع الوثيقة مجموعة من السيناريوهات أو التصورات للخروج من هذه الأزمة تتمثل في العمل على تغيير السياسة الديموغرافية من خلال مجموعة كبيرة من الاستثمارات في المجال الإجتماعي، وقد وضعت الوثيقة إستراتيجيتين للتخلص من استمرار الإتجاهات الديموغرافية المتصاعدة، وتتمثل هاتان الإستراتيجيتان في (كبح جماح ومواجهة)، حيث تستوجب هذه

([1])المصري ،محمد (2009) مرجع سابق، ص12.
([2])عكاشة، سعيد، عبد القادر، محمد، (2010)، العلاقات التركية الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام؟، كراسات إستراتيجية، مؤسسة الأهرام الرقمي، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=716899&eid=5303 .

الإستراتيجيات الإعتماد على الرموز الصهيونية التي من شأنها تعزيز الطابع اليهودي للدولة، وتعزيز العلاقة مع الشعب اليهودي في العالم أجمع. (1)

أما بالنسبة للعملية السياسية، فترى الوثيقة أن صيغة مدريد قد انتهت، وأنه يجب التفكير بصيغة جديدة. وليس بمقدور إسرائيل التفرد بهذه الصيغة أو صياغتها، ولكن في مقدورها أن تفرض آراءها وأفكارها على راعي هذه العملية سواء أكان الولايات المتحدة أو أوروبا، يمكن ملاحظة ترجمة هذه السياسة في التحفظات الإسرائيلية على خارطة الطريق، حيث تضع الوثيقة نطاقاً زمنياً مطولاً قد يستمر لجيلين قادمين من أجل التوصل إلى تسوية، ولذلك دعت إلى جاهزية إسرائيل الدائمة سواء للردع أو الحرب، وأوصت بتبني إستراتيجيات تدعم ركائز وجود إسرائيل وهي:

أولاً: الركيزة اليهودية

تقوم هذه الركيزة على تعزيز يهودية الدولة من خلال استمرار تهجير اليهود إليها، وذلك في محاولة للتخلص من الكابوس الديمغرافي وإسقاطاته على طابع وهوية إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وقد بيّنت الوثيقة بشكل لا يقبل الشك من خلال إيرادها لمقارنات بين نسبة الولادات سواء الفلسطينية داخل إسرائيل، أو بالنسبة للفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، بيّنت أن العامل الديمغرافي يشكل امتحاناً مباشراً وصعباً على مستقبل إسرائيل كدولة يهودية - صهيونية وديموقراطية، وكذلك على أمة إسرائيل، ولذلك وضعت عدة بدائل إستراتيجية أهمها:

- إيجاد نوع من التوازن في نسبة الزيادة الطبيعة.
- تشجيع وتسريع الهجرات
- اتخاذ موقف مناهض لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل.
- توزيع السكان اليهود في إسرائيل بما يحفظ تفوقهم إقليمياً وداخلياً. (2)

فقد دعت الوثيقة إلى القيام بمبادرات من أجل ربط اليهود في العالم بإسرائيل من خلال ندوات تثقيفية، في محاولة لتعزيز الوازع القومي الديني، حيث دعت الوثيقة صراحة إلى تدخل عميق من إسرائيل في حياة الشعب اليهودي أينما وجد. ولا شك أن ما ورد في الوثيقة يعبر عمّا يطرحه قادة إسرائيل من أزمات سابقة، ونذكر هنا قضية تهويد الجليل والتي على أساسها جاءت وثيقة كنج تدعو إلى تطهير أرض إسرائيل من الفلسطينيين. (3)

أما مشاريع التبادل السكاني التي يقترحها عدد من وزراء إسرائيل الحاليين مثل أفيغدور ليبرمان، فهي تعبر بشكل واضح عمّا يطرحه أساتذة الجغرافيا في إسرائيل مثل البروفسور آرنو سوفير، والذي يعتبر الوضع الديمغرافي من أشد الأخطار التي تواجهها إسرائيل، ولذلك فإن توصية المؤتمر بتغيير الوضع الديمغرافي من خلال المبادرات السياسية، يحمل في طياته نزعة عنصرية واضحة، ودعوة واضحة إلى تطبيق الترانسفير أو التبادل السكاني.

---

(1)عكاشة، سعيد، عبد القادر، محمد، المرجع السابق .

(2)المصري ،محمد (2009)، مرجع سابق، ص 20.

(3)دراسات نظرية الأمن الإسرائيلي، سوريا الغد، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: .net/print.php?id=17297&dir_id=41

ثانياً : الركيزة السياسية

إستعرضت الوثيقة في بداية عرضها للركيزة السياسية، عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، كما بينت من خلال عرض موجز مرتكزات ومطالب كل فريق، وخلصت إلى أن إسرائيل تتطلع إلى وضع حد للنزاع يحفظ كونها دولة يهودية، بينما يتطلع الفلسطينيون إلى استعادة حقوقهم بطريقة تضع حداً عملياً لماهية إسرائيل اليهودية. ولذلك دعت الوثيقة إلى التعامل مع العملية السلمية كعملية تسوية، على أن تكون نتائج التسويات نهائية وثابتة، وهي إن دلت على شيء فإنها تدل على غياب تصور زمني حقيقي إسرائيلي لعملية الصراع العربي - الإسرائيلي أو الفلسطيني - الإسرائيلي). [1]

أخذ مفهوم الأمن لدى اسرائيل تفسيراً متعدداً لتطور الاوضاع ففي البداية كان مفهوم الامن الاسرائيلي تفسيراً على وجود المنطقة وفيما بعد أدخلت اسرائيل على مفهوماً للأمن على هذا الاساس صاغت اسرائيل النظرية الامنية للحرب أي تحويل أي عمل عربي تعتبره اسرائيل خطرا الى ذريعة لاشتعال فتيل الحرب معتبرة ذلك خرقا لحالة قائمة وتبادر بالتالي الى شن هجمات وقائية ومسبقة تتحول فورا الى نقل الحرب الى العدو لتحقيق الحسم السريع بواسطة تدمير العدو واحتلال الارض والاستفادة من ميزة. [2]

ويرى الباحث أن نظرية الأمن الإسرائيلية قامت على أساس إدراك القيادات الإسرائيلي المتعاقبة لأهمية البعد الأمني والأخطار التي تهدد الكيان الصهيوني لذا نجد أن الأمن يشكل أولوية رئيسية في سياسات الأمن الداخلية والخارجية لدولة إسرائيل.

المبحث الثالث: إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي

تعتمد قادة إسرائيل منذ قيامها سنة 1948 على عدم ذكر شكلها الجغرافي وحدودها ونادى أول وزرائها بان حدود إسرائيل تكون حيث يقف جنودها وقد حدد قادة إسرائيل الأغراض الإستراتيجية لنظرية الأمن في ثلالثة مطالب:

1. تحقيق الغاية القومية .
2. تأكيد الوجود الإسرائيلي وتوفير عناصر أمنه.
3. الارتباط العضوي مع دولة عظمى. [3]

لم تقف هذه الأغراض لنظرية الأمن الإسرائيلية عند حدود الغايات بل تجاوزتها بمراحل:

إن الكيان الصهيوني في ضوء المعطيات السابقة لا يمكن أن يكون الوطن الطبيعي لليهود واليهودية في العالم إلا إذا كان دولة توسعية ، فهو شرط لبقائها كما هو شرط لأمنها، فالأمن هو أساس سياسة القوى وأما تحقيقه فيتم عن طريق التفوق العسكري المطلق ، والدائم على العرب

([1])المصري ،محمد (2009**)**، مرجع سابق، ص9.

([2])أحمد ، عماد سيد ،(2004) **"سياسة الاغتيالات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين"**، السياسة الدولية، العدد 157، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 9.

([3])المجذوب، طه محمد، (1972)، التطورات الجديدة في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام الرقمي.

مجتمعين، وهذا هو مضمون مقبول لسياسة متزنة للعرب، وهذا الاختلال في التوازن يمثل سياسة الأمر الواقع في المنطقة وضمانه، حتى تقع الإرادة العربية أسيرة الترويع والتهديد ثم الردع والتأديب، وذلك بفرض السلام الإسرائيلي بعامل قوة السلاح، ومنذ أن قامت إسرائيل ككيان إستيطاني متعارض في طبيعته وتطوينه وتصوره للمستقبل العربي، مع مجرى التاريخ في هذه الأرض العربية، لم يكن من الممكن أن يتقبل سكان البلاد الأصليون بنشأتها ووجودها على حساب حقوقهم ، كما أن وجودها في حد ذاته يتعارض مع الغايات القومية العربية، مما يشكل تحدياً خطرا للأمن العربي، يتمثل ذلك في أربعة عناصر مرتبطة ببعضها البعض، وهي تمثل عناصر للامن الإسرائيلي: [1]

1. عنصر الأمن

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شارون أنه من الضروري لمواجهة هذه المخاطر توسيع المصلحة الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في مجالين جغرافيين لهما تأثير أمني وذلك عدا الدائرة التقليدية الأولى لسياسة المواجهة التي تحيط بإسرائيل، الدائرة الأولى الجزائر والعراق شملت الدول العربية الخارجية التي تعطي قدرتها العسكرية المتزايدة بعداً خطراً لما تواجهه إسرائيل، بواسطة إرسال قوات خاصة إلى منطقة المواجهة أو حتى بواسطة تنفيذ عملية جوية وبحرية مباشرة من قبل هذه الدول ضد خطوط المواصلات الجوية والبحرية الاسرائيلة. والدائرة الثانية شملت الدول الخارجية السعودية واليمن التي قد يؤثر مركزها وتوجهها السياسي والإستراتيجي على الأمن القومي الاسرائيلي تأثيراً خطيراً، ويخلص شارون الى القول: " ان من الضروري توسع المصلحة الاستراتيجية والأمنية الاسرائيلية بشكل يتجاوز الدول العربية الموجودة في الشرق الأوسط، وعلى شواطئ البحر المتوسط والبحر الأحمر، ويشمل في الثمانينات دولاً كتركيا وإيران وباكستان، أو مناطق (كالخليج العربي) وإفريقيا، وخاصة دول افريقيا الشمالية والوسطى" بهذا وضع شارون الخطوط الحمراء التي يشكل تجاوز أي منها من جانب البلاد العربية ذريعة للقيام بعدوان إسرائيلي جديد تحت الحرب الوقائية.[2]

2- عنصر فرض الأمر الواقع على العرب

حمل الحكومات العربية على الاعتراف بإسرائيل رسمياً وفق الشروط الاسرائيلية، وحمل الشعوب العربية على قبول اسرائيل على أساس الأمر الواقع والقائم حالياً، مع العمل على تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية والثقافية مع البلاد العربية، وبقاء اسرائيل على احتلالها للأراضي العربية عقب سنة 1967م (الضفة – قطاع غزة – والجولان)، وتوقيع اتفاقية السلام مع مصر، وبناء شبكة علاقات وطيدة بين اسرائيل والولايات المتحدة. هدف الإستراتيجية الإسرائيلية إلى كسر الطوق، ودفع العرب إلى الصلح على أساس التعاون المشترك خصوصاً في المجال الاقتصادي حيث ستجد في اسواق البلاد العربية مرتعاً خصباً لرواج بضائعها ولرؤوس الاموال الامريكية.[3]

([1])المجذوب، طه محمد، المرجع السابق.

([2])الفاعوري، أحمد عواد نويران (2011). التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلية في الفترة (2006-2012)، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط، عمان.

([3])المصدر نفسه.

3- عنصر تصفية القضية الفلسطينية

ان القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، واجهاض مقاومة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، كان هدفاً رئيسياً للحرب التي شنتها اسرائيل على لبنان، ومحاولة لزعزعة مكانتها العسكرية والسياسية في العالم العربي والأسرة الدولية، واضعاف مكانتها في المناطق المحتلة سنة 1948، وتشتت المفهوم القومي للفلسطينيين انفسهم وقد حدد زئيف شيف المراسل العسكري لصحيفة هارتس ثلاثة أهداف إستراتيجية أمنية مرحلية لاسرائيل في لبنان وهي:

1- منع إقامة بنية تحتية هجومية ضد إسرائيل في لبنان أو تحويله إلى دولة مواجهة.
2- تقييد حرية منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة نشاطها في لبنان.
3- أن تكون منطقة جنوب لبنان خالية من الفدائيين الفلسطينيين، ومن الجيش اللبناني وأن يتغير الوضع القائم في جنوب لبنان في المرحلة الانتقالية الحالية. [1]

المطلب الأول: إستراتيجية الحرب الإستباقية

إستراتيجية الحرب الإستباقية وهي صفة اتسمت بها معظم الحروب التي شنتها إسرائيل ضد العرب، وتشكل أحد أنماط التعبير عن مصداقية الردع، وتعتمد الحروب الاستباقية على اجهاض الخصم، وتدمير كل الوسائل التي تمكنه من تحقيق أي نصر، وهذا ما مارسته السياسات الصهيونية خلال العقود الماضية من اجهاض للمشروع الفلسطيني في تحقيق حلمه في إقامة دولته على أرضه المحتلة، وهذا ما تكرسه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية بمحاولتها الضغط على أكثر من ثلاثين دولة في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية لمنعها من الاعتراف بالدولة الفلسطينية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى افتعال عقبات أمام أي مشروع تسوية للقضية الفلسطينية وذلك بمباركتها لاستمرار الاستيطان في الأراضي المحتلة، الاستيطان الذي يراوح في مكانه منذ عدة أعوام بينما سمي التجميد والتجديد، ومضاعفة النشاط الاستيطاني وانتشاره على كامل التراب الفلسطيني، والذي يقترن من جهة أخرى بتهجير ما تبقى من الفلسطينين في أراضيهم. وفي المقابل كانت ردود الفعل العربية محصورة بالتنديد والشجب الممنوع من الصرف على أرض الواقع وربما انتهى هذا الشجب في خطاب استهلاكي سرعان ما تتلاشى أصداؤه في النطاق الإقليمي. [2]

كان من الأولويات الأساسية لحرب عام 1967، السيطرة وإحكام قبضة الكيان الصهيوني على مدينة القدس ، تمهيداً لإعلانها عاصمة أبدية لدولة« إسرائيل»، من هنا استمر النهج الصهيوني العدواني على المقدسيين الفلسطيني في محاولة لاقتلاعهم أو تهجيرهم إلى مناطق أخرى، وكذلك هدم المنازل وانتهاك حرمة المسجد الأقصى بوتيرة مستمرة من الحفريات حوله بغية اثبات المقولات الدينية بيهودية القدس، الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً للتاريخ، وانتهاكاً للحق والعدالة وطمس معالم الوجود المقدسي الفلسطيني، إضافة إلى الوقوف في وجه الشرعية الدولية، وكل ذلك بدعم أميركي سافر، حيث سارعت الإدارة الأميركية إلى الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية « لإسرائيل» اليهودية. وبالرغم من كل الانتهاكات الصهيونية المخالفة للقانون الدولي ، والشرعية الدولية، جاءت ردود

---

(1)العاجز ، صائب،(1989) **"نظرية الأمن الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي"**، مؤسسة الفيروز عمان.
(2)محمد ، أيمن (2011)، **نظرية الأمن الإسرائيلية** ، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.moqatel.com

الأفعال العربية والإسلامية والشرعية الدولية، دون المستوى المطلوب، حيث لم تتجاوز أبجديات التنديد والاستنكار والشجب، وهاهي القدس المقدسة ترزخ تحت معاول الصهاينة التي تعمل الهدم والتهجير، وبناء الكتل الاستيطانية الاستعمارية والتي تكاد تطبق على المدينة كلها. وهنا جاء دور القرارات السياسية الصهيونية الأخيرة باعتبار مدينة القدس أفضلية قومية أولى، أي محاولة إغراء المستوطنين الصهاينة بناء المستعمرات الاستيطانية على أراضي المدينة المقدسة.[1]

إن تكثيف التواجد اليهودي على حساب المقدسيين العرب الفلسطينيين، تمهيداً لتهويد المدينة وتأسيساً إعتبارها العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وفي نفس السياق جاء القرار الصهيوني الذي اتخذته حكومة الكيان العنصري بضرورة حصول أي قرار بالانسحاب من القدس الشرقية، على أغلبية الثلثين، أو عرضه على الاستفتاء العام، لجعل أمر الانسحاب مستحيلاً، استحالة مطلقة، أليست هذه القرارات صوراً من صور الوقاحة الصهيونية وتعدياً على القانون الدولي والشرعية الدولية، كيف يكون انسحاب المحتل الغاصب حقاً له أو يعتبره تنازلاً، وكيف يستفتي على أملاك غيره؟ هل يستقيم هذا مع أي منطق في العالم، إلا المنطق الصهيوني صاحب الباع الطويلة في انتهاكات الحقوق الإنسانية.[2]

المطلب الثاني: استراتيجية الحدود الآمنه

أن مفهوم الحدود الآمنة يرتبط بالعمل على ضمان أمن إسرائيل بالعمل على ضمان «حدود آمنة» لإسرائيل، وهو مفهوم «الحدود الامنة» لإسرائيل مفهوم متحرك يتغير بتغيير الظروف الذاتية والموضوعية التي تعيشها إسرائيل، ومع ذلك فان هناك بعض التحديدات لهذا المفهوم لم تتغير منذ المذكرة الصهيونية الى مؤتمر السلم في العام 1919 وحتى الان.[3]

أن نظرية الحدود الآمنة لم تكن مُدرَجة في المفهوم الإسرائيلي قبل حرب 1967 حيث كانت إستراتيجيتها تعتمد على "الضربة الأولى الهجومية" أو "الحرب الاستباقية" و"نقل الحرب إلى أرض العدو"، ولكن انتصار 1967 وتبنِّي نظرية "الحدود الآمنة" دفعها إلى اعتماد إستراتيجية "الدفاع الثابت المرن أو الإيجابي" مع "إستراتيجية الردع". ولكن حرب 1973 كل آمال إسرائيل وأحلامها بحدود آمنة، وثبت بشكل قاطع أن كل الخطوط الدفاعية التي اعتمدت فيها إسرائيل على هذه الحدود واعتبرتها آمنة فشلت عند أول تجربة لها في حرب 1973، وهو ما جعلها تعود إلى إستراتيجيتها القديمة والأصيلة القائمة على الحرب الإجهاضية أو الاستباقية ونظرية "الردع" و"ذرائع الحرب".[4]

تسعى إستراتيجية (الردع) لإجبار خصوم إسرائيل على الكف عن العمل (بخطتهم الكبرى) التي تستهدف القضاء على إسرائيل واستعادة كل فلسطين، وإجبارهم على اتباع سياسات واستراتيجيات متواضعة وأقل طموحاً في تعاملهم مع إسرائيل، وذلك لأن تخلي خصوم إسرائيل عن العمل (بخطتهم الكبرى) لفترة زمنية طويلة سيؤدي تلقائياً إلى إسقاطها من حساباتهم نهائياً، وهو ما نجحت إسرائيل في تحقيقه فعلياً من خلال عملية السلام التي بدأت في عام 1993، ولا تفتقر السياسة الإسرائيلي إلى وسائل ضغط وخداع عديدة لإجبار العرب على ذلك، بدءاً بالتلويح بالردع العسكري

([1])محمد ، أيمن، المرجع السابق،.
([2])المصدر نفسه.
([3])المسيري، عبد الوهاب(2011) **تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي**، www.elmessiri.com
([4])المصدر نفسه.

والعمل بـه عنـد اللـزوم، وانتهـاءً بالضـغوط الأمريكيـة السياسـية والاقتصـادية، مـروراً بتصـدير الاضطرابات والمتاعب إلى الجبهات الداخلية في الدول العربية.

المطلب الثالث : أنماط الردع الإسرائيلي

1- التدخل المباشر:

وهو التدخل العسكري المباشر ضد الجماعات المسلحة، سواء في عملية واسعة أو محدودة، أو استهداف أشخاص (اغتيال)، وهي الدعامة الأولى وجوهر الردع الإسرائيلي وغالباً ما يوصف بنظرية الردع التكتيكي، للنجاح الردع المباشر، فإنه يجب أن يتضمن تهديدات إعلامية، ترتبط بأفعال عملياتية، وإلا فإن الردع هذا سوف يكون سلبياً، مع تجديدات التهديدات والأفعال العملياتية بين الحين والأخر ليكون فاعلاً، كما يجب أن يشمل التهديد جهات غير معلومة وغموض في العقوبة.[1]

2- الردع في المواجهة ضد الدولة المضيفة:

وهي الدعامة الثانية للردع، مثل حالة لبنان وحزب الله والحرب على غزة 2008-2009، ولنجاحه يجب الحصول على تأييد من المجتمع الدولي.

3- الردع الموجه للسكان:

وهو الدعامة الثالثة للردع الإسرائيلي، وهدفه عزل الجماعات المسلحة عن السكان المحليين، أو بمعنى آخر القضاء المعنوي والاجتماعي على البيئة الحاضنة للجماعات المسلحة، لمنعهم من تقديم الدعم لها.

4- الردع من خلال الدولة الراعية:

وهي الدعامة الرابعة للردع، من خلال الدولة الراعية (مثل حالة إيران وسورية) والتركيز على تهديد المصالح المباشرة والقيادات ودوائر صنع القرار وعلاقاتها الخارجية، ومنع قيام الجماعات المسلحة من أن تكون وكيلاً عن الدول الراعية.

5- الردع غير المباشر:

تعمل إسرائيل لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية من خلال إستراتيجية ذات مستويين، مستوى أعلى تطلق عليه (الخطة الكبرى)، ومستوى أدنى يعالج ما تطلق عليه (مشاكل الأمن الجاري)، وترسم الخطة الكبرى إستراتيجية تنفيذ الغايات والأهداف العليا بعيدة المدى، والتي تسعى إسرائيل لتحقيقها طبقاً لمراحل زمنية خمسية وعشرية مخططة، إما إستراتيجية معالجة (مشاكل الأمن الجاري) والتي تجري حالياً خاصة على الساحة الفلسطينية – فهي ترسم أسلوب التعامل لتأمين دولة إسرائيل في كيانها الحالي، وما تحتله من أراضي عربية، ومواجهة مشاكلها الأمنية الآنية.[2]

([1])موسوعة مقاتل الصحراء(2011) نقلا عن الرابط:www.moqatel.com .
([2])المصدر نفسه، ص 2.

المطلب الرابع : المخطط الاستراتيجي لتنفيذ المخططات الاستراتيجية الكبرى

وضع هذا المخطط لتنفيذ الغايات والأهداف القومية الإسرائيلية، على المدى الطويل عبر ثلاث مخططات فرعية:[1]

- **مخطط (بلقنة المنطقة)**: يستهدف تكريس حالة التجزئة الحالية للوطن العربي وتعميقها نحو مزيد من تفتت الدول العربية إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وذلك باستغلال مشاكل الأقليات المنتشرة في العالم العربي والتي تدعو إلى الانفصال والاستقلال، أو الالتحاق بدول أخرى غير عربية في الدائرة الإقليمية تشكل القومية (الأم) بالنسبة لبعض الأقليات، وعجز بعض الحكومات العربية عن حل هذه المشاكل، هذا بالإضافة إلى استغلال إسرائيل للخلافات العرقية والمذهبية والطائفية وتغذيتها بإثارة النعرات الانفصالية التي تؤدي إلى حروب أهلية، وأبرز الأمثلة على الدور الذي تلعبه إسرائيل في هذا الخصوص: الحرب الأهلية في لبنان، والحرب الانفصالية في جنوب السودان، وثورة الأكراد في شمال العراق، وثورة البربر في الجزائر، ومحاولات الفتنة الطائفية في مصر، إلى غير ذلك من أحاديث الانفصال التي نجد لها أساساً نظرياً في مخططات الزعيم الصهيوني القديم (جابوتنسكي) صاحب الحركة التصحيحية في الثلاثينات من القرن الماضي، والتي دعا فيها إلى إقامة (كومنويلث عبري) تكون فيه إسرائيل القوة الإقليمية العظمى، والتي تدور في فلكها دويلات عربية ضعيفة مقسمة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وهو نفس المخطط الذي دعا إليه أيضاً (أوديد بينون) مستشار مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في دراسته المعروفة (إستراتيجية إسرائيل في الثمانينات)، كما نجد لهذا المخطط أساساً أيضاً في كتاب (بين جيلين) لبريجنسكي مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر تحت عنوان (تفتيت قوس الأزمات)، ومخططات (برنارد لويس) أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة برنستون في كتابه (رهينة الخوميني)، ومشروع بن غوريون لتقسيم لبنان سنة 1954.
- **مخطط (شد الأطراف)**: وذلك بإقحام الدول العربية المتواجدة في أطراف الوطن العربي في صراعات جانبية مع دول أخرى غير عربية في دائرة الجوار الجغرافي، وذلك بهدف جذب هذه الدول العربية ومن ورائها دول القلب العربي خاصة مصر – إلى صراعات جانبية بعيداً عن الصراع الرئيسي بين العرب وإسرائيل، وبما يخفف الضغط على الأخيرة، وفي النزاع القائم بين سوريا وتركيا الذي تؤججه اتفاقيات التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، وفي دعم إسرائيل لتركيا في عملياتها العسكرية شمالي العراق، وكذلك الدور الإسرائيلي في النزاعات القائمة بين السودان وأثيوبيا، وبين اليمن وإريتريا لفرض السيطرة الإسرائيلية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وبين موريتانيا والسنغال في غرب أفريقيا.
- **مخطط (تكثيف الاستيطان)**: ويستهدف هذا المخطط تكريس الاحتلال الإسرائيلي الحالي في الضفة وجنوب غزة والجولان، واستكمال تهويد الأراضي في هذه المناطق، وبما يخلق أمراً واقعاً يصعب تغييره في المستقبل، أو حتى التفاوض بشأنه، وبحيث تشكل هذه المستوطنات أرضاً رحبة لاستيعاب مزيداً من المهاجرين اليهود، وبما يخفف وطأة المشكلة الديموغرافية التي تعاني منها إسرائيل، ويخلق حافزاً للتدخل العسكري الإسرائيلي مستقبلاً ضد المناطق العربية، حتى في حالة انسحاب القوات الإسرائيلية منها في إطار التفاوض

([1])سويلم ،حسام ، (2004) **"أبرز التطورات الإستراتيجية والعسكرية والتكنولوجية الأخيرة في إسرائيل"**، مجلة الحرس الوطني السعودي، العدد 266، 12 أغسطس، ص3.

حول مستقبل الأراضي المحتلة، كما هو الأمر في مدينة الخليل، ويرتبط بمخطط الاستيطان المكثف مخطط آخر هو (الترانسفير) والذي يسعى إلى تفريغ المناطق المحتلة التي تقرر ضمها لإسرائيل من سكانها العرب بأساليب الترغيب والترهيب، وبما يسهل ضمها لإسرائيل.(1)

ويرى الباحث أن إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي تقوم على أساس الردع وامتلاك القدرة العسكرية المتفوقة على الدول المحيطة والقادرة على التأثير فيها وتوفير كافة الموارد والإمكانيات اللازمة للحفاظ على أمن واستقرار دولة إسرائيل، بالإضافة إلى عقدها تحالفات إستراتيجية مع بعض القوى الولية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول العالم للوصول إلى حماية أمنها الوطني.

المبحث الرابع: الأبعاد المختلفة لنظرية الأمن الإسرائيلية

تعكس نظرية الأمن الإسرائيلية واقع وأبعاد مجموعة من العمليات والنشاطات التي تقوم بها مختلف الجهات الحكومية لتحقيق الأمن سواءً على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي فنظرية الأمن لا ترتبط بالمجال العسكري فقط وإنما تمتد لتشمل مختلف الجوانب والتداعيات على المستوى الداخلي والإقليمي وتدرك إسرئيل أناه تواجه أخار وتهديدات تدفع بتهديدها كدولة وهذا يشير إلى إختلاف ودراسة نظرية الأمن في إسرائيل في مختلف النظريات سواء الاقليمية أو الدولية ففي حين أن الدول تواجه تهديدات وتحديات للأركان الدولة أو مقوماتها على عكس إسرائيل فإن التهديدات ترتبط بالغاء الدولة من حيث المكان والزمان.

يتطلب تحليل ودراسة نظرية الأمن الإسرائيلية فهم وتحليل الأبعاد الداخلية التي ترتبط بمقومات الدول الأرض والسكان والموارد والبعد الإقليمي الذي يرتبط بالمحيط الإقليمي لدولة إسرائيل وما يمكن ن تتعرض له من تهديدات نتيجة لتطور الأحداث الإقليمية خصوصاً بعد الثورات العربية واحتمالات انهيار النظام السوري وانعكاسات ذلك على لبنان وبالتالي على الأمن الاسرائيلي وفي ظل نجاح الاسلاميين في مصر مما قد يعيد التفكير والبحث في أبعاد ومرتكزات نظرية الأمن الإسرائيلية.

المطلب الأول: البعد المحلي لنظرية الأمن الإسرائيلية

إن ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي دعت الولايات المتحدة لتكون سباقه في الاهتمام بشأن الأمن القومي حيث صدر عام 1947 قانون الأمن القومي ،وتأسيس بمقتضى القانون مجلس الأمن القومي ، واستحداث منصب مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي ، زاد في الاهتمام ما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية من استقطاب دولي صارم ،وبروز أسلحة الدمار الشامل ، الأمر الذي جعل من قضية الأمن القومي أكثر من مجرد هواجس سياسية وأمنية بل جعلت منها قضية وجود أولا ، وهذا ما أرق أذهان المسؤولين السياسيين في كل بقعة من بقاع العالم، فاحتذت حذو الولايات المتحدة بالاهتمام. ويذكر المفكر العربي عزمي بشارة بأن المفهوم حديث خلافا لما يعتقد وله علاقة أكثر في الدولة القومية بمعنى ما نسميه الدولة الأمة باللغات الأجنبية nation state طبعا مرتكز أساسا إلى نظم الدول الحديثة الذي تأسس عالميا بعد صلح ويستفيليا

---

(1)سويلم ،حسام ، (2004)، مرجع سابق، ص5.

وهو صلح تم بعد نهاية حرب الثلاثين عاما عام 1648 هي الحرب الممتدة بين 1618 إلى 1648 وانتهت بمجموعة اتفاقات في أوسنابروك وفي مونستير في ولاية ويستفيليا الألمانية وتأسس على أساسها الدول السيدة التي يحكمها سيد الـsovereign state التي يحكمها sovereign

في عام 1949 تأسس -يعني بعد عامين- في national security amendment act تصحيح الـ national security تأسس مجلس الأمن القومي اللي نعرف الآن مستشار الأمن القومي وكذا ومعه وكالة المخابرات المركزية الـ CIA وهناك عمليا تم التعريف أن هذا المجلس هنا أول تعريف أن هذا المجلس صلاحياته النصح للرئيس بكل ما يمس الأمن القومي إن كان شأنا داخليا أو خارجيا اقتصاديا أو سياسيا بمعنى واضح بشكل واضح تم ربط مفهوم الأمن القومي بالعلاقات الخارجية والأمن وقضايا اقتصادية ومحلية وشؤون أخرى ذات علاقة بمصالح الأمة الحيوية عموما. فيما بعد تم تعريف وتقليص وتوسيع هذا المصطلح بعشرات التعريفات بموجب أوضاع الدول وتعريفها لمصالحها الحيوية التي تحتاجها لإعادة إنتاج ذاتها كأمة أو لتأمين حياتها أو لتأمين حرياتها كأمة من الإملاء الأجنبي وهذا يتطلب اقتصادا تكنولوجيا صناعة مصادر مائية مصادر بشرية وأن يكون بمقدور هذه الدولة تأمين هذه الأمور، الآن أصبح يتطلب الأمر تطورا تكنولوجيا من نوع معين أصبح يتطلب access على الأقل، قدرة حرية الوصول إلى المصادر الطبيعية إن لم يكن لديك مصادر طبيعية على الأقل ألا تحرم من المصادر الطبيعية، أمن مائي أمن غذائي اقتصاد مصادر بشرية وتوفرها، أمور عديدة والقدرة العسكرية على تأمين هذه الأمور.

يلعب البعد المحلي دوراً أساسياً في نظرية الأمن الإسرائيلية وتعمل إسرائيل في هذا المجال على إستكمال المشروع الصهيوني في بلورة وتنشيط الهجرة لاستيعاب يهود العالم بسبب ما نتج بتراجع الهجرة إلى إسرائيل، وزيادة الهجرة المعاكسة منها إلى الخارج، والتمسك بيهودية الدولة مما يضمن أمنها البنيوي اجتماعياً وقومياً. وإنتهاج ما يساعد على وضع ما يسهم في تطوير سياسة أمنية جديدة للتعامل مع فلسطينيي 48، لوجود قلق إسرائيلي حول احتمال دخولهم الصراع، أو اتحادهم مع حماس والجهاد في غزة. [1]

وفي نطاق القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي

إن إفشال جهود حل القضية الفلسطينية والأراضي المحتلة، وفرض أولوية الاعتراف العربي والفلسطيني بيهودية الدولة الإسرائيلية مقابل وقف مؤقت للاستيطان، وربط التوصل إلى أي سلام بحقوق مزعومة للاجئين اليهود الذين قدموا من دول عربية، وحصولهم على ظروف وشروط مماثلة للاجئين الفلسطينيين. [2]

اختلفت الآراء حول الأمن الإقليمي وموقع إسرائيل فيه، فهناك من يرى استبدال العمق الإستراتيجي الجغرافي بالسلام، الذي يوفر عمقاً اقتصادياً وبنيوياً، مع بقاء التفوق العسكري كصمام أمان رادع ضد احتمالات الحرب، والرأي الآخر خاص بنتنياهو في أهمية إقامة تحالفات إقليمية وتطبيع للعلاقات وشراكة مصالح (طوعاً أو قسراً) مركزها إسرائيل، لمواجهة التهديدات المشتركة، وشعار نتنياهو هو: أمن إسرائيل المطلق شرط للسلام مع العرب، وأن أي سلام لن يجلب الأمن الحقيقي لإسرائيل. حيث أن السلام من وجهة نظر إسرائيل يقوم على عدم العودة إلى حدود 1967

([1])الشرقاوي ، أشرف (2009). مرجع سابق، ص 7.

([2])فراج ،خالد (2009) **"الحرب الإسرائيلية على غزة، آراء في العدوان وتداعياته"** (ندوة)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 77، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص ص 13-17.

عليه إجماع وطني، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية غرب نهر الأردن، والتمسك باستمرار احتلال الضفة الغربية، وأي تسوية قادمة يجب أن تخضع لثلاثية متلازمة: "التسوية، الأمن، الردع". [(1)]

فقد تم تغيير الأولويات للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي كما أشارت إليه مذكرة للخارجية الإسرائيلية في تشرين الأول 2009 تجعله في مرحلة متأخرة، وأن أفضل نتيجة ممكنة هي الوصول إلى "اتفاق مرحلي بين الأطراف"، لا يتطرق إلى سقف زمني أو قضايا الحل النهائي مثل القدس واللاجئين، وهو أمر أكدته وثيقة الغايات العليا للخارجية الإسرائيلية لعام 2010 التي وضعت "تعزيز الأمن القومي" على رأس أولويات وزارة الخارجية، يليها في سلم الأولويات "إحباط التهديد الإيراني"، ومن ثم تعزيز الدبلوماسية الثنائية مع الدول العظمى الجديدة، وهي الصين والهند وروسيا والبرازيل، أما الغايات الثانوية، فتشتمل على إدارة الصراع ووضع عمليات واتفاقيات، وتعزيز الردع ومحاربة نزع الشرعية عن دولة إسرائيل، مع عدم ورود كلمة فلسطين أو سورية في الوثيقة، كما أن الوثيقة تجاهلت المفاوضات مع سورية، وحل المسألة الفلسطينية القائم على أساس حل الدولتين وقللت من أهمية إقامة علاقات ثنائية مع الدول العربية.[(2)]

ولتسوية وحل الدولتين طرحت مصادر إسرائيلية في آب 2008 أفكاراً جديدة لذلك، في رؤية بديلة عن حل الدولتين وحل الدولة الواحدة بإقامة الاتحاد الإسرائيلي - الفلسطيني بمستويات مختلفة، لإقامة دولتين قوميتين ديموقراطيتين وإدارة مشتركة للقدس الموحدة كعاصمة للاتحاد، تقوم على التكافؤ في التمثيل، وتشكيل سبعة أقاليم أو دولة فيدرالية لكل منها استقلال نسبي، ويمكن إستمداد النموذج الأوروبي خاصة المؤسسات الفيدرالية الألمانية. [(3)]

المطلب الثاني : الأبعاد الإقليمية لنظرية الأمن الإسرائيلية

في السادس والعشرين من كانون الثاني/ يناير 2011، نشرت صحيفة Jerusalem post الإسرائيلية تغطيات مراسيلها عن الاحتجاجات العنيفة التي اندلعت في عدة مدن مصرية ضد نظام الرئيس مبارك، ووصفتها بأنها الأعنف منذ توليه الحكم عام 1981، وأشارت الصحيفة ذاتها إلي اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بالرئيس الجديد للمخابرات العسكرية الإسرائيلية (أمان) الجنرال أفيف كوهافي، والذي ذكر لنتانياهو أنه "لا يوجد ما يشير إلي أن نظام مبارك يواجه تهديدا كبيرا".ويمكن القول إن الحكومة الإسرائيلية قد ظلت حتي سقوط مبارك في الحادي عشر من فبراير تحاول جاهدة تفادي المجهول الذي يمكن أن تواجهه بالإصرار على إنقاذ النظام المصري السابق، عبر إرسالها تعليمات إلي عشرة سفراء لها في العواصم المركزية في العالم، مثل الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وكندا، واليابان، والدول الكبري في الاتحاد الأوروبي لإقناع زعماء هذه البلدان بضرورة الوقوف خلف مبارك بقوة، وإلا واجه الغرب ردود فعل مدمرة لمصالحه، خاصة في منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط. وسرعان ما أبدت "تل أبيب" غضبها من المواقف الغربية المؤيدة للثورة علي نظام مبارك.[(4)]

([1])Barryh Buzan, “Is International Security Possible?,” Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security (Conference), edited by Ken Duncan Lannox ,(1999**), Book (London: Harper Collins Academic, 1991**).

([2])جريدة الحياة السعودية (2009) نقلا عن الرابط:ksa.daralhayat.com.

([3])موسوعة مقاتل الصحراء(2011) نقلا عن الرابط:www.moqatel.com ، ص 10.

([4])عكاشة ، سعيد(2011) **اسرائيل في مواجهة الواقع الجديد في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، ص 1.

فشلت هذه المحاولة لتجد إسرائيل نفسها في مواجهة فشل مزدوج، حيث كان أحد مداخل إدراك قادتها أنهم أصبحوا في أتون شرق أوسط جديد يصعب سبر أغواره ورسم مسار التغيرات التي ستلحق به وتؤثر في الثوابت الاستراتيجية الإسرائيلية التي وضعت في العقود الثلاثة المنصرمة،عكست تحليلات الخبراء والمسئولين الإسرائيليين للأوضاع في المنطقة العربية، عقب سقوط الرئيس مبارك في مصر، واندلاع المواجهات في ليبيا بين القذافي ومعارضيه، وتفاقم الأزمات في اليمن والبحرين وسوريا، أشارات الاضطراب الواضح، ولكنها اتفقت جميعا علي أن الشرق الأوسط القديم قد اهتز، وأن الوضع المترتب علي ذلك سيكون خليطا بين القديم والجديد، وأنه في الأغلب لا يمد إسرائيل بعنصر للاطمئنان فيما يتعلق بمصالحها الكبري المتمثلة في:

1- ضمان بقاء اتفاقات السلام الموقعة بينها وبين كل من مصر والأردن.

2- الحفاظ علي توازن القوي الذي كان قائماً في الشرق الأوسط بين معسكر المعتدلين الذي كانت تقوده مصر والسعودية والأردن، ومعسكر المتطرفين بقيادة إيران وسوريا المتحالفتين مع حزب الله في لبنان وحركة حماس في غزة.

3- ضمان التنسيق الأمني الذي كان قائماً بين مصر وإسرائيل فيما يتعلق بإدارة المعابر علي الحدود مع غزة، وكذلك مراقبة عمليات التهريب من سيناء داخل القطاع بما تشمله من أسلحة وأفراد مطلوبين أمنيا لدي إسرائيل.

4- مواصلة الضغط على حركة حماس ومنعها من إستغلال العمق المصري سياسياً وأمنياً وشعبياً.

5- عدم التعرض لضغوط أوروبية وأمريكية لإستئناف مسيرة التسوية مع الفلسطينيين بشروط لا تقبلها إسرائيل.

6- إستمرار حشد التأييد من جانب معسكر الاعتدال العربي لتشديد الحظر علي إيران لمنعها من الوصول للعتبة النووية.

7- الحفاظ علي العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وتفادي أية أزمات معها قد تنتج عن تزايد إصرار إدارة الرئيس أوباما بعد الثورات العربية علي إحداث إختراق كبير في مسار التسوية مع الفلسطينيين خاصة والعرب عامة.

8- عدم تشكل محاور إقليمية جديدة تعتمد علي تنسيق واسع بين قوى إقليمية كبري، توجه جهدها لممارسة ضغوط سياسية وأمنية عالية علي إسرائيل، وبالتحديد المحور الذي تسعي إليه إيران وتركيا بإضافة مصر إليه مستقبلا. (1)

المطلب الثالث: البعد الدولي لنظرية الأمن في إسرائيل

اشتملت السياسة الأمنية الإسرائيلية على مصطلح "التوسع" على صعيد الفاعلين الدوليين، مثل الصين والهند وروسيا أو مع التنظيمات غير الرسمية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني

([1])عكاشة ، سعيد ، المرجع السابق، ص 2.

والنقابات (المهنية والعمالية)، أو على صعيد توسع حيز القوة من قوة صلبة إلى ناعمة وذكية، وتعزيز التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ونظام الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.[1]

في إطار سياسة التوسع انطلقت السياسة الخارجية لتعزيز العلاقات مع بعض دول وسط إفريقيا وأمريكا اللاتينية، فانطلق وزير الخارجية الإسرائيلي "أفيجور ليبرمان"، بصحبة 20 من رجال الأعمال والأمن، في زيارة خارجية، بدأت في 2 سبتمبر 2009، إلى البرازيل، وإثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، ونيجيريا، وأنجولا، لتوفير حماية سياسية للنشاط الاقتصادي والأمني الإسرائيلي في تلك الدول، خاصة عقد صفقات للسلاح وتسويق للخبرات العسكرية والأمنية. كشفت صحيفة "لوفيجارو" الفرنسية في 8 سبتمبر 2009، أمر زيارة "ليبرمان" لدول إفريقية التي ترتبط بمخطط إسرائيلي جديد للسيطرة على مياه نهر النيل، بعد الإغراءات التي تقدمت بها إسرائيل السنوات الماضية لإثارة القلاقل مع مصر، وإعادة توزيع مياه نهر النيل، وتعد زيارة "ليبرمان" الأخيرة لدول منابع النيل بمثابة ضغط وإغراءات على إثيوبيا لبناء سدود على النهر، لتخفيض حصة مصر من المياه. قامت لجان من أوغندا ورواندا خلال 16 – 20 أغسطس 2009، بزيارة ألى اسرائيل من أجل إقامة مشروعات تنموية وزراعية، مُقامة برعاية منظمة مشروع التبادل التابعة للجنة الأمريكية اليهودية، إحدى أكبر منظمات الإيباك في الولايات المتحدة الأمريكية، كما وقع "ليبرمان" اتفاقاً للتعاون المائي مع كينيا، في 3 سبتمبر 2009، ولم تكن جولة "ليبرمان" الإفريقية خاصة مع دول المنبع عن طريق الصدفة في مرحلة وجود خلافات مصرية مع دول المنبع حول إعادة تقسيم مياه النهر، ومطالبة أوغندا وكينيا بهذه الإعادة للتقسيم، مما إدى إلى فشل محادثات كينشاسا، في يونيه 2009، والإسكندرية، في يوليه 2009، للمجلس الوزاري لدول حوض النيل، وما إن انتهت تلك المحادثات، أعلنت إسرائيل عن موافقتها على إنشاء ثلاثة سدود على نهر النيل في أوغندا، ومشاريع زراعية أخرى لاستغلال المياه المخزنة خلف هذه السدود.[2]

واجه الجيش الإسرائيلي إنتقادات واسعة من فئات المجتمع الإسرائيلي على أثر إخفاقاته في لبنان 2006، سواء على مستوى الإستراتيجية العسكرية أو إعادة هيكلة الجيش طبقاً للخطة الإسرائيلية "كيلع" لتطوير المؤسسة العسكرية، الفترة من 2003 – 2008. وأبرز ما جاء من انتقادات هو أن مفهوم الردع الذي اعتمدت عليه المؤسسة العسكرية يلزم تغيره لأنه لم يمنع الحرب، وأهمية استعداد الجيش لمواجهة حرب استنزاف طويلة، وتطوير قوات الاحتياط والاهتمام بالجبهة الداخلية والوقاية من الهجمات الصاروخية بجانب أهمية تحديد العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري في الدولة، ومعالجة دور الاستخبارات لخدمة العمليات العسكرية. وضعت قيادة الأركان الإسرائيلية إستراتيجية جديدة لشرق أوسط جديد، اتضحت بعض معالمها في الخطة "تيفين" 2008 – 2012، ووضعت الإستراتيجية الجديدة إيران والإسلام المتطرف (في لبنان وفلسطين والقاعدة) في الأولوية الأولى من مصادر التهديد والخطر الوجودي على الكيان الإسرائيلي، كما وضعت سيناريوهات محتملة بالخطر العسكري القادم من تجدد الحرب مع حزب الله، واندلاع حرب تقليدية مع سورية، وعملية برية واسعة ضد حركة حماس في غزة، وشن هجوم وقائي ضد إيران، ففي ظل هذه السيناريوهات من المتوقع أن تتعرض الجبهة الداخلية إلى صواريخ معادية وتحولها مرة ثانية إلى ساحة حرب. أما أولويات الإستراتيجية الجديدة تحدّدت في أربعة مهام الأولى في إعادة القدرة إلى الجيش الإسرائيلي خاصة سلاح البر للعمل بنجاح، والثانية في تنفيذ خطة عمل رئاسة الأركان

(1)المصري ،محمد (2009)، **مرجع سابق، ص 19.**

(2)الشرقاوي ، أشرف (2009). مرجع سابق، ص 17.

2007، مع مراعاة القيود المالية نتيجة الأزمة الاقتصادية للدولة، والثالثة في إعداد الجيش الإسرائيلي للتصدي إلى أي هجوم نووي إيراني، وإستراتيجية حرب العصابات التي تستخدم القذائف الصاروخية والصواريخ المطورة المضادة للدروع والطائرات، والرابعة في إقناع السياسيين والإعلام والمجتمع الإسرائيلي لترك الجيش يعمل في هدوء لبناء نفسه.[1]

أشادت المصادر الإسرائيلية بورقة عمل قُدمت إلى مؤتمر هرتزيليا، 21 – 24 يناير 2007، في موضوع التجربة الإسرائيلية في ردع المنظمات الإرهابية للكاتب صموئيل بار، ورأتها ذات أهمية خاصة للإستراتيجية الإسرائيلية الجديدة لردع حزب الله وحماس والجهاد وفتح، بمفهوم جديد يُطلق عليه "الردع التكتيكي"، أو "الردع في الصراع غير النظامي"، وهو يختلف عن الردع الإستراتيجي التقليدي بين الدول والجيوش النظامية، وأن الردع التكتيكي يجب أن يشمل ردعاً مباشراً للجماعات المسلحة وغير المباشر للدول والسكان الداعمين لهذه الجماعات.

أشارت المصادر الإسرائيلية إلى أن الهدف الحقيقي للحرب على غزة هو "إعادة الاعتبار لقوة الردع الإسرائيلية" بإضعاف "حماس"، وتُرجم ذلك عملياً في انتهاج إسرائيل سياسة أطلقوا عليها "الجموح العسكري"، حيث تظهر خلالها الدولة كمن فقدت السيطرة على نفسها وأطلقت العنان لذراعها العسكري بما يعني رفع الخسائر في غزة وبث الرعب في السكان دون الالتفات إلى أي قيود دولية أو قانونية أو إنسانية. على الرغم مما حدث في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بعد حرب لبنان 2006، للاستعداد للحرب القادمة، إلا أن الجيش الإسرائيلي كرر أخطائه نفسها في العدوان على غزة، 27 ديسمبر 2008 – 19 يناير 2009، مع الإفراط في استخدام القوة العسكرية والنيرانية، وعدم التفرقة بين ما هو مدني أو عسكري، حيث كشفت المصادر الإسرائيلية عن خلفيات قتل المدنيين والنساء والأطفال في غزة، أشارت إلى وجود تعليمات واضحة للجيش الإسرائيلي بإتباع إستراتيجية الأرض المحروقة في غزة، إضافة إلى سيطرة المتدينين على الجيش الإسرائيلي فحسب معطيات عام 2008، يوجد (60 – 75%) من ضباط الجيش الإسرائيلي، خاصة قادة الألوية والكتائب والوحدات الخاصة من أتباع التيار الديني الصهيوني. كان جميع قادة الألوية والكتائب عدا لواء المظليين الذين شاركوا في الحرب على غزة 2009/2008، من أتباع التيار الديني الصهيوني ووزعت الحاخامية العسكرية فتوى على الجنود المتدينين تحثهم على قتل الفلسطينيين في غزة بلا أي قدر من الرحمة، إضافة إلى أن الفتوى الحاخامية، التي صدرت في كتاب باسم "عقيدة الملك" نُسخت منها كراسات مماثلة وزعها الحاخاميون على الجنود الإسرائيليون الذين شاركوا في الحرب على غزة، وكان تلك الفتوى هي الأساس الأيديولوجي الذي برر للإسرائيليين ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين، وشكل مبدأ أساسياً في العقيدة القتالية الإسرائيلية. خلال عام 2009، صعدت إسرائيل من مخاوفها تجاه صواريخ حزب الله والمقاومة الفلسطينية والخطر الإيراني، وطرحت العديد من التهديدات والسيناريوهات لتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران، مع نشاط مكثف لتبادل الزيارات لمسؤولين عسكريين أمريكيين وإسرائيليين.[2]

كما أجرت العديد من التدريبات والمناورات العسكرية المنفردة، أو المشتركة، مع الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى الاهتمام بمناورات الجبهة الداخلية التي تُعقد سنوياً، بعنوان "نقطة تحول"، وكان آخرها نقطة تحول 3، في مايو 2009، كما تسعى إسرائيل إلى استكمال مظلتها الدفاعية ضد الصواريخ الإيرانية، أو من حزب الله وحماس، عام 2010، في منظومة ذات ثلاثة

([1])هلال، علي الدين،(2011)، **النظام الإقليمي العربي.. دراسة العلاقات السياسية العربية**، ص 23.
([2])موسوعة مقاتل الصحراء(2011)، ص 5.

مستويات، الأول منها في منظومة صواريخ (آرو 3) المضادة للصواريخ بعيدة المدى، وصواريخ ديفيد سلنج الاعتراضية المصممة للتعامل مع صواريخ كروز، أما المستوى الثاني فهو من صواريخ (آرو 2) و(باتريوت باك 3) و(ثاد وهوك)، أما المستوى الثالث في منظومة القبة الفولاذية لاعتراض صواريخ جراد وكاتيوشا والقسام ، كما تسعى إسرائيل إلى الحصول على منظومة "فالكون فينكس" الأمريكية الصنع، عام 2010. (1)

كما أعلنت شركة ريثيون الأمريكية أنها تطور نظاماً جديداً (إس إم 3) المضاد للصواريخ البالسيتية لدعم نظام الدفاع الصاروخي الإسرائيلي بحلول عام 2013، لأن النظام الحالي "إيجيس إس إم 3" يعمل على القطع البحرية الأمريكية والتطوير القادم سيكون للعمل على البر، وشاركت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في مناورة تدريبية أواخر عام 2009 شارك فيها 17 قطعة بحرية أمريكية، وأنظمة للدفاع الصاروخي من نوع ثاد وأيجيس وباتريوت 3 الأمريكية، كما أن هناك احتمال لبناء هذه الأنظمة في إسرائيل لتشكيل درع مضاد للصواريخ والطائرات إضافة إلى التحرك الإسرائيلي الجاد للحصول على طائرات إف 35 "الشبح" الأمريكية في عام 2013. (2)

كما طورت إسرائيل منظومة دفاعية يمكنها رصد الصواريخ الموجهة ضد الدروع فور إطلاقها والتشويش عليها، لتحويل مسارها عن الهدف، ومنظومة أخرى يتم تركيبها على الدبابة الميركافا لإصابة الصواريخ المعادية قبل إصابتها للدبابة، وهذه المنظومات ما زالت تحت التطوير وتحتاج بضعة أشهر للخدمة بالجيش الإسرائيلي، كما حققت الصناعات العسكرية صادرات قياسية للأسلحة الإسرائيلية عام 2009، بقيمة أكثر من ستة مليارات دولار مقابل 6.3 مليار دولار عام 2008، و5.6 مليار دولار عام 2007. (3)

وعلى مسار البعد الدولي في الإستراتيجية الإسرائيلية الجديدة، وافقت إسرائيل في أغسطس 2009، على مشاركة سفينة من البحرية الإسرائيلية في عملية لحلف شمال الأطلسي بالبحر المتوسط، يُطلق عليها "مشروع المساعي النشطة لحلف شمال الأطلسي"، وهو مشروع خاص بمكافحة الإرهاب، كما أبحرت غواصة وسفينتان حاملتان للصواريخ خلال النصف الأول من شهر يوليه 2009 في البحر الأحمر وخليج العقبة لإجراء تدريبات في إطار سياسة بحرية جديدة، وأُعلن حينها أن التحركات الإسرائيلية تأتي في إطار التجهيز لتوجيه ضربة عسكرية لإيران. وأعلنت مصادر أخرى أن التحركات الإسرائيلية هي رد على تحركات عربية من الدول المطلة على البحر الأحمر ودول الخليج العربي، حيث اجتمع قادة القوات البحرية وممثلون من وزراء الخارجية في الرياض، 27 – 30 يونيه 2009، لبحث تشكيل قوة بحرية مشتركة في البحر الأحمر وخليج عدن لمكافحة القرصنة، وأن التحرك الإسرائيلي جاء بهدف إثبات وجوده في البحر الأحمر كإحدى الدول المطلة عليه للمشاركة في هذه القوة البحرية المشتركة أو منع تشكيلها. كما تسلمت إسرائيل، في 30 سبتمبر 2009، غواصتين من نوع دولفين من ألمانيا، ليصبح لديها خمس غواصات دولفين (يو 212)، يمكنها حمل صواريخ ذات رؤوس نووية. كما تعاقدت على غواصة دولفين جديدة، إضافة إلى حصول إسرائيل على العديد من صفقات السلاح الأمريكي خلال المرحلة الأخيرة، خاصة

---

(1)الفاعوري، أحمد عواد نويران (2011).مرجع سابق.
(2)فراج ،خالد (2009). مرجع سابق، ص 7.
(3)المصدر نفسه.

استعواض الذخائر الذكية بمختلف أنواعها للقوات البرية والبحرية والجوية، وكان آخرها الحصول على 100 قنبلة ذكية أمريكية جديدة من نوع "جي دي أي إم"، في آب/ أغسطس 2009. [1]

ويرى الباحث أن هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للأمن الوطني الإسرائيلي يتمثل البعد الأول بالأمن الداخلي من خلال تعزيز عناصر القوة الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أم البعد الثاني فهو البعد الإقليمي ويتمثل بالدول العربية ودول الجوار العربي والبعد الدولي والذي تحرص إسرائيل على كسب تعاطف وتأييد القوة الدولية تجاه المؤثرات والتهديدات التي يتعرض لها أمن إسرائيل.

([1])جريدة الحياة السعودية (2009) نقلا عن الرابط:ksa.daralhayat.com.

الفصل الثاني

الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وأثرها على العلاقات العربية الدولية

تكتسب الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية أهمية كبيرة عند تحليل ودراسة السياسة الخارجية لدولة إسرائيل لمستوى تأثيرها المباشر على علاقتها وتوجهاتها الخارجية تجاه المنطقة العربية والإقليمية ولتناول هذا الموضوع فسوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : محددات العلاقة العربية الإسرائيلية:

وتشمل محددات العلاقة العربية-الإسرائيلية تاريخ الصراع "العربي-الإسرائيلي، والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وهو تاريخ ما زال يحتفظ بتأثيراته القوية والمباشرة في صياغة تلك العلاقة. ومن أبرزها ربط إسرائيل لرؤيتها للتسوية، وبمكوناتها السياسية والاقتصادية والأمنية والأيدولوجية، كما انعكست تأثيراته على إدارتها للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، ولعل هذا التأثير كان واضحاً في الشروط والقيود والممارسات التي تعتمدها إسرائيل لمنع قيام دولة فلسطينية، وتأجيل البت في القضايا المصيرية للقدس والمستوطنات واللاجئين والحدود وغيرها، وتشمل محددات العلاقة كذلك واقع ما قبل العملية السلمية الذي يشير إلى تفوق إسرائيلي التكنولوجي والاقتصادي والعسكري، في حين يشهد النظام الإقليمي العربي مراحل جديدة ومتواصلة من الضعف والصراعات الداخلية والتفكك، والتحديد بعد حرب الخليج الثانية. (1)

إضافة إلى الاستراتيجية الأمريكية إزاء المتغيرات الدولية والإقليمية التي عصفت بالعالم، حيث بات واضحاً أن العالم يتجه نحو نظام جديد تحكمه علاقات جديدة وقيم جديدة وتكتلات قائمة على حدود أساسها اقتصادي وليس أيديولوجياً، وكان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستثمر الظروف الدولية والإقليمية لإحكام سيطرتها على منابع البترول والحيلولة دون تحالف الأقطاب الأخرى ضد القوة الأمريكية، ومن هنا فقد كانت الولايات المتحدة بحاجة – بعد حرب الخليج الثانية- إلى تحقيق إنجاز سياسي سريع على جبهة الصراع العربي-الإسرائيلي للحفاظ على مصداقيتها السياسية ولإرضاء حلفائها العرب.

---

(1)سمارة ، سميح ، (1992)، ديمقراطية الأرض المقدسة، دار الشروق، عمان، الأردن، ص 63.

ولذا بدأت البحث في واقع العلاقات العربية الاسرائيلية في ضوء نتائج التفاوض، سياسياً واقتصادياً وثقافياً. وقد تمت الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام والذي دعا إلى الاعتراف القانوني المتبادل بين إسرائيل والدول العربية، ثم إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الطرفين من إنشاء سفارات وتبادل الوفود السياسية. (1)

أما الناحية الاقتصادية، فهي إقامة علاقات اقتصادية واتفاقيات تجارية وعقد المعاهدات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية سواء أكانت ثنائية أم كانت متعددة، في ظل ما يعرف بنظام شرق أوسطي جديد. أما الناحية الثقافية فتشمل تبادلاً ثقافياً في ظل ما يعرف بنظام شرق أوسطي جديد. أما الناحية الثقافية فتشمل تبادلاً ثقافياً وتغيير مناهج التعليم بما يتناسب ومعطيات المرحلة الجديدة، هذا عدا عن مناقشة مفردات تلك العلاقة التي تتضمن الأمن والتسلح والمياه واللاجئين والمستوطنات وغيرها من الموضوعات المعلقة.

المطلب الأول: الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة والشرق الأوسط:

ثمة علاقة مباشرة بين الخيارات السياسية للأمم واستراتجياتها الدولية وأنماط علاقاتها، وبين تراكماتها التاريخية، ورؤيتها للعالم التي شكلت هذا التراكم. فنشأة إسرائيل في الشرق الأوسط باعتبارها قوة إقليمية، مسألة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعايير التاريخية والجغرافية التي شكلت الذهنية الاستراتيجية، ويمكن من خلال فهم الخلفية الذهنية النابعة من تاريخ المسألة اليهودية، على وجه الخصوص، تحديد العناصر الرئيسية للاستراتيجية الإسرائيلية التي وضعت بعد الحرب الباردة، وتتبع انعكاساتها على المجتمع الإسرائيلي.

أن إسرائيل، التي تبلغ مساحتها (20700) كيلومتر مربع (غير الأراضي المحتلة)، ويبلغ عدد سكانها حوالي الخمسة ملايين، ليست دولة قومية كأي دولة أخرى في الشرق الأوسط، إذ ينبغي تناولها بالتحليل في نسق موسع متعدد الأبعاد، باعتبارها عنصراً أبرزته عوامل ذات عمق تاريخي، مثل السامية ومعاداة السامية، والصهيونية، واليهودية. بدون هذا التناول، سيكون من العسير إدراك العلاقة بين مسيرة التطور قصيرة المدى للأحداث السياسية، وبين مسيرة التحول طويلة المدى للأحداث التاريخية. فالعنصر البشري الذي صنع دولة إسرائيل هو نتاج هوية، ورؤية للعالم، وتراكم شكلته ذاكرة المجتمع اليهودي. وتعتبر أطر السلوك السياسي لدى هذا المجتمع، وردود أفعاله، ومخططاته، ونجاحاته، وإخفاقاته، نتاجات لهذه المسيرة التاريخية الطويلة. (2)

تتشكل الهوية اليهودية من محصلة غريبة لعقيدة الشعب المختار المذكور في التوراة، وتاريخ هذه المجتمعات اليهودية التي انتشرت في كافة أرجاء العالم على مر التاريخ. أوجدت هذه المحصلة تناقضات لا اتفاق بينها في بعض الأحيان، كما أوجدت تشكيلات داخلية قوية متجانسة إلى أقصى درجة في أحيان أخرى. فاليهود يرون أنفسهم من الناحية النظرية، وحسب تعاليم التوراة، مجموعة عرقية متفردة ومختارة، اختصت بإدارة العالم، بيد أن تعرض المجتمع اليهودي للاحتقار والنفي والشتات، الذي استمر طيلة الألفين وخمسمائة عام الأخيرة، كان هو العنصر الأساسي الذ شكل نفسية

([1])اتفاق سلام شامل إسرائيلي-فلسطيني يتوصل إليه مارك هيللر وسري نسيبة، منظمة التحرير الفلسطينية- أمن الرئاسة، ورقة غير منشورة 1992/9/27.

)[2] (Ahmet Davutoglu, Yahudi Meselesi’nin Tarihi Donusumu ve Israil’in Yeni Stratejisi, Avrasya Dosyasi, 1994, 1/3, S. 87-99.

المجتمع اليهودي، تلك النفسية التي وصفها آرثر كوستلر (Arthur Koestler) بالشذوذ اليهودي. أسفرت الهوية التي صنعها وأبرزها التذبذب في نفسية المجتمع اليهودي بين عقيدة شعب الله المختار، وفقاً للديانة اليهودية، وبين الشعور بالدونية، الذي نما في ظل العيش تحت حكم المجتمعات الأخرى، عن محصلة من "الشذوذ" خاصة باليهود حسب تعبير كوستلر. وقد تبلورت هذه الهوية، التي صهرتها المسيرة التاريخية، على أيدي المفكرين اليهود الذين قدموا أفضل تحليل للشذوذ الاجتماعي والنفسي وتناقضاته في المجتمع اليهودي. ويمكن تقييم الأطر والحلول النظرية التي طرحها المفكرون اليهود باعتبارها انعكاسات لنفسية هذا المجتمع التاريخي، وذلك حتى يتسنى استيضاح التناقض في الفلسفة اللاهوتية لدى (سبينوزا)، والتناقض بين الطبقات الاقتصادية لدى (ماركس)، والتناقض والشذوذ النفسي لدى (فرويد). [1]

دفعت النفسية التي شكلها المصير التاريخي اليهود إلى التكاتف حول ثلاث غايات رئيسية: الحفاظ على كيانهم وسط المجتمع المختلف ومقاييسه السياسية، وتشكيل قوة قابلة للتحرك في أي وقت لمواجهة المخاطر المحتملة، واستخدام هذه القوة وفق ما يقتضيه دور "المجتمع المختار". وقد اكتسبت تلك الغايات الثلاث شرعية اجتماعية كاملة من حيث رؤية اليهود للعالم، التي نصت عليها التوراة، فالمجتمع اليهودي، الذي يرى نفسه مجتمعاً راقياً مكلفاً بمهمة مختلفة عن المجتمعات الأخرى، تشكلت لديه علاقة شرعية بين رؤيته للعالم وبين الواقع الاجتماعي، وهو ما نراه أيضاً لدى بعض الأمم الأخرى. أكسبت تلك العلاقة المجتمع اليهودي مهارة في المقاومة خلال الفترات التي كان عاش فيها حياة الأقلية، كما أكسبته مهارة في الحكم والهيمنة المطلقة في الفترات التي امتلك فيها القوة. وقد أسفرت جهود المجتمع اليهودي من أجل الحفاظ على كيانه وأداء مهمته التاريخية داخل المجتمعات المختلفة عن حالة من الازدواجية داخل الفرد اليهودي بين المحلية والعالمية. في ظل القيود التي فرضتها عليهم العصور الوسطى، عاش اليهود في أحيائهم المستقلة حياة محلية، وسعوا في الوقت نفسه إلى إحياء مشروع الهيمنة العالمية، التي سيحققونها في المستقبل بوصفهم الأمة المختارة. وقد عملت التعاليم الدينية، التي هي مبرر وجود المجتمع اليهودي، على انتقال ثنائي المحلية والعالمية في الوعي اليهودي من جيل إلى آخر، باعتبارهما نقيضين لا غنى عنهما.

ان المغامرات السياسية والثقافية التي قامت بها الشخصيات التي تزعمت التنوير اليهودي، وقادت طرح الفكرة الصهيونية باعتبارها أيديولويجة سياسية خلال القرن الماضي، تقدم دلائل مدهشة على خصائص وسمات هذه الفكرة، التي جهد أصحابها للتوفيق بين التناقض بين المحلية والعالمية وبين الدور الاجتماعي الذي أوكل إليهم. ويعد موسى هيس Moses Hess نموذجاً من أفضل النماذج على فصام الشخصية الناتج عن الصدام بين المحلية والعالمية داخل الفرد اليهودي، فقد أسهم إسهاماً مهماً في الأيديولوجية العالمية الاشتراكية والدعوة إلى المساواة، كما يعد في الوقت نفسه رائداً من رواد الفكر الصهيوني القائم على أساس عرقي. وهيس هو الذي كتب في يومياته عام 1835 "لقد ماتت الشريعة الموسوية، تلك التي لا يمكنها أن تجمع اليهود معاً، ولا يمكنها أيضاً أن تلبي احتياجاتهم الدينية. إن المسيحية هي الدين العالمي بالمعنى الحقيقي"، وهو الذي أصبح مؤسسا للصهيونية الحديثة بقوله في مؤلفه الذي كتبه عام 1862 تحت عنوان "روما والقدس": يمكن حل المسألة اليهودية من خلال إعادة تنظيم الأراضي المقدسة وتوطين اليهود بها. وبينما كان هيس، الذي تأثر أيضاً بماركس في تطوير الأيديولوجية الاشتراكية العالمية، مؤسساً للصهيونية السياسية، التي

([1]) Arthur Koestler, Promise and Fulfillment: Palestine 1917-1949, London: Macmillan, 1949, S.3.

هي منتج محلي تماماً، فإن ماركس، وهو يهودي أيضاً، أصبح مؤسسا للشيوعية العالمية، التي تنادي بالمساواة الكاملة بين الناس. (1)

وكما يتجلى الصراع داخل الشخصية اليهودية على المستوى الثقافي، يتجلى أيضاً في السلوك السياسي، فاليهود الذين يقدمون رسائل سلمية وعالمية في مواجهة الهجمات المعادية للسامية في أوروبا، تمكنوا من إضفاء الشرعية على الإطار السياسي الذي استخدم لتبرير أساليبهم العدوانية في الشرق الأوسط. وربما كان الجنود اليهودي الذين قتلوا الأطفال والنساء الفلسطينيين داخل معسكرات صبرا وشاتيلا عام 1982، بالتعاون مع الميليشيات المسيحية، أثناء احتلال لبنان، أبناء اليهود الذين تعرضوا للإبادة في المعسكرات النازية. إن تبلور هذين السلوكين أمر حتمي في المجتمعات التي تتوارث أجيالها الاعتقاد بسيادة عرقها وأنها شعب الله المختار. يدفع هذا الاعتقاد تلك المجتمعات إلى استشعار الظلم ومحبة السلام، في فترات الضعف إزاء المجتمعات الأخرى، ويجعل منها مجتمعات مهيمنة، قاهرة، عندما تصبح قوية. وثمة تناقض مشابه يمكننا رؤيته أيضاً في تجربة العرق الآري، الذي أسس النظام الطبقي في شبه الجزيرة الهندية. ويبرز ذلك التناقض بشكل أوضح عند إسناد هذا الاعتقاد إلى شرعية دينية. فالتعاليم اليهودية التي تسعى للمزج بين عقيدة أن البشر كلهم ينحدرون من أب واحد وأم واحدة، هما آدم وحواء، وبين عقيدة اصطفاء بين إسرائيل ومهمتهم التاريخية، في بوتقة واحدة، تضع اليهود في مواجهة تاريخية مع علم الأحياء. وقد سعى شارلو بشكل ساخر إلى طرح فكرة أن البشر كلهم سواسية في مواجهة الأيديولوجية النازية العرقية، بينما قام زعماء اليهود بعملية تصفية عرقية لا هوادة فيها ولا رحمة في فلسطين. كلا النموذجان نتاج ثقافة واحدة. ولن يتسنى لنا فهم مكانة إسرائيل اليوم في الشرق الأوسط، ومنظورها لعملية السلام، دون إبراز تحولات تلك الثقافة على مر التاريخ.

فالتاريخ اليهودي منذ السبي البابلي وحتى تأسيس دولة إسرائيل هو تاريخ شتات وأقلية. ولذلك التاريخ نصيب مهم في تشكيل هوية ووعي المجتمع اليهودي. في عام 1197 أصدر لاتيران كونسيلي الثالث Lateran Konsili قراراً بمعاقبة أي مسيحي بالحرمان الكنسي إذا ما اقدم على العيش مع اليهود. وكان هذا القرار يشكل الأساس الديني لنظام الأحياء المستقلة لليهود (الغيتو). أجبر ذلك النظام اليهود على العيش داخل المدن في مناطق محددة، محاطة بالأسوار، واشترط لخروجهم من تلك المناطق الحصول على تصريح خاص في أوقات معينة، وهو ما شكل الأساس الاجتماعي الذي غذى فكرتي معاداة السامية والصهيونية. دفعت هذه التجربة اليهود إلى تكوين منظمات داخلية قوية، عرفت باسم كهيلوت (Kehillot)، ومن ناحية أخرى إلى ارتياد مجالات الاقتصاد العليا، القابلة للحركة، مثل العمل المصرفي، وذلك لتكون ضمانة لهم أمام المخاطر المحتملة. وقد أبرزت دراسة أجريت حول الأنشطة الاقتصادية لليهود الذين عاشوا في فرانكفورت عام 1694 أن 70% منهم كانوا يعملون في مجال التجارة، لا سيما الصرافة، وأن من 10 إلى 10% منهم شغلوا وظائف تخصصية تعنى بشؤون اليهود خاصة، وأن 10% آخرين عملوا بالزراعة(2). وبالرغم من أن نظام (الغيتو) حدا ببعض اليهود إلى الانخراط في المجتمع المسيحي، بعد تعميدهم، إلا أن المسيحيين أطلقوا عليهم لقب الدونمة (اليهود المرتدون) Converso، أو المسيحيين الجدد Nuevos Cristianos، أي أن أولئك اليهود لم ينعموا بالمعاملة الطبيعية خارج (الغيتو) أيضاً. وأدرك اليهود أن التقرب

(1) Barnett Litvinoff, To The House of Their Fathers: A History of Zionism, New York, Praeger, 1965, S.19.
(2) Gerald Lyman Soliday, A Communtiy in Conflict, Hanover: Barndeis University Press, 1974, S. 60, 180 vd.

للنصارى بالدخول في دينهم، لا يخلصهم من "دنس الدم اليهودي"، ولذا، كثفوا جهودهم نحو الانتشار داخل المجتمع، ورسخوا من جهة أخرى التضامن الداخلي الذي حث على التنوير اليهودي.[1]

خلال القرون الثلاثة الأخيرة، مرت المسألة اليهودية في أوروبا بثلاثة تحولات مهمة، تبلورت في ظل المتغيرات الهامة التي طرأت خلال العقد الأخير من كل قرن من هذه القرون. برز التحول الأول في أعقاب الثورة الفرنسية في العقد الأخير من القرن الثامن عشر، حيث دشنت مبادئ المساواة التي نادت بها الثورة الفرنسية لمرحلة نقلت اليهود من وضعية المجتمع المعزول داخل (الغيتوهات) إلى وضعية الأفراد المتمتعين بالحقوق السياسية. وكان ثمة غاية خلف الدعم الذي قدمه التجار والنخبة المثقفة اليهودية للثورة الفرنسية، تمثلت في كسر ظاهرة معاداة السامية الراسخة في جوهر المسيحية. اكتسب اليهود أثناء تلك المرحلة القدرة على التوغل داخل أوساط المجتمعات الأخرى. ودشن الوضع الجديد مرحلة شرع فيها اليهود في مناقشة هويتهم. وعندما مثلت اللجنة المشكلة من ممثلي اليهود، الذين أطلقوا على أنفسهم اسم سنهدرين Sanhedrin، بغية إعادة تنظيم الجماعة اليهودية، أمام نابليون وجه إليهم أسئلة تبرز أيضاً التناقضات الأساسية التي واجهها اليهود أثناء تشكل الدولة القومية في أوروبا، مثل: "هل ينظر اليهود إلى الفرنسيين باعتبارهم إخوة مساويين لهم، أم باعتبارهم أجانب؟ وفي أي من الحالتين، ماذا تنص الشريعة اليهودية في معاملة الفرنسيين؟ وهل يقبل اليهود الذين ولدوا في فرنسا ويخضعون للقانون الفرنسي، فرنسا وطناً لهم؟ وهل تمنع الشريعة اليهودية أخذ اليهود الربا من أخوتهم؟ وفي إطار الشريعة نفسها، هل يؤخذ الربا من الأجانب؟"[2]. وفي تلك الجلسات التي شهدت العديد من الأسئلة الأخرى المتعلقة بالقانون المدني والتنظيم الداخلي للجماعة اليهودية، عمد نابليون إلى تحديد النقاط الحرجة المتعلقة باندماج اليهود في المجتمع الفرنسي والدولة القومية. احتلت هذه العلاقة بالنسبة لنابليون مكانة مهمة في استراتيجيته الدولية، فضلاً عن تنظيم الداخل الفرنسي. كان نابليون يدرك أن بمقدوره الالتقاء مع اليهود على أرضية مشتركة فيما يتعلق بالقضاء على نظام السلالات الدينية الحاكمة المستقرة في أوروبا، وكان يدرك أيضاً أهمية الاستفادة من قوة المجتمعات اليهودية المنتشرة في أوروبا. وقد وعد اليهود بالأرض الموعودة مقابل الاشتراك معه في حملته على مصر عام 1798. وزعم بعض الكتاب الكاثوليك بسبب هذه العلاقة أن نابليون كان يستبطن اليهودية[3].

عزز النجاح الذي أحرزه نابليون أمام السلالات الحاكمة الأوروبية وضع اليهود في مقابل ما كان يبديه كل من الألمان الكاثوليك والسلاف الأرثوذكس من معاداة السامية. كما لم يكن من قبيل المصادفة أن تشهد تلك الفترة تقدماً سريعاً في حركة التنوير والإصلاح اليهوديين. ويمكن اعتبار أن وصول بنيامين ديزرائيلي Benjamin Disraeli، يهودي الأصل، إلى منصب رئيس وزراء بريطانيا، على أنه نتيجة سياسية مهمة لاندماج المواطنة. إلا أن تطور القوميتين الألمانية والسلافية في الطور الثاني من حملات نابليون كان سبباً في تقوية التيار الجديد لمعادة السامية.

([1])سمارة ، سميح ، (1992)، ديمقراطية الأرض المقدسة، دار الشروق، عمان، الأردن، ص 74.

([2]) Diogene Tama, Transactions of the Parisian Sanhedrin, London: Charles Taylor, 1807, S. 1333-4. Zikr. Calvin Goldscheider ve Alan S. Zuckerman, The Transformation of the Jews, Chicago: The Universtiy of Chicago Press, 1984, S. 38.

([3]) Bernard Lewis, Semites and Anti-Semites, London: Weidenfeld and Nicolson, 1986, S. 103.

وقد استتبع الصعود القومي ظهور ثاني التحولات المهمة في تاريخ اليهود المعاصر في نهاية القرن التاسع عشر. اكتسب هذا التحول، الذي رسم خطوطاً فاصلة بين مرحلتين من حياة موسى هيس، صفة الحدة في المؤتمر الصهيوني الذي عقد في 1898، فأولئك اليهود الذين تمكنوا في العقد الأخير من القرن الثامن عشر من التحرر من نفسية الغيتو والانخراط في المجتمعات التي يعيشون فيها باعتبارهم مواطنين، استطاعوا أيضاً في العقد الأخير من القرن التاسع عشر الالتفاف حول أيديولوجية سياسية قومية. تشكلت الأسس النظرية للتحول الجديد في كتاب ثيودر هرتزل، المعروف بأبي الصهيونية، وعنوانه "الدولة اليهودية" Judenstaat، أما الأسس التطبيقية لهذا التحول فقد تبلورت في المؤتمر الصهيوني الأول. وقد وصف المؤتمر الصهيوني اليهود أياً كان موقعهم في العالم بأنهم أعضاء بمشاعرهم داخل المجتمع السياسي اليهودي، وأضفى الشرعية على ظهورهم في إطار قوة سياسية واقتصادية عالمية. وكان الهدف من الانتقال من طور الجماعة الدينية إلى الجماعة العرقية/السياسية، هدفاً معلناً في عنوان كتاب هرتزل: "الدولة اليهودية". وهكذا، أصبح من الميسور للغاية تحقيق الأهداف الثلاثة الرئيسية. [1]

ولم يكن من قبيل المصادفة أن يتحقق ذلك التحول في فترة انتقل فيها مركز القوة السياسية والاقتصادية الدولية إلى الأطلسي، فبعد نجاح المجتمع اليهودي في تحقيق تحوله الأول في فرنسا، تهيأت الظروف المناسبة لتحقيق تحوله الثاني في محور الأطلسي. وكان لكل من إنكلترا التي تعد أقل الدول من وود تيارات المعاداة للسامية وأميركا التي وفرت إمكانات جديدة مع مبادئ جديدة- دور في تشكيل نطاق أمني جديد ضد التيارات القومية المنتشرة في القارة الأوروبية. وقد دعم زعماء اليهود- الذين أدركوا هذه القضية منذ بدايات القرن التاسع عشر- انتقال مركز القوة إلى أميركا، بل وعملوا على الاستفادة من ذلك. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما قدمته عائلتا بيلمونت Belmont وروتشيلد Rothschild للمشروعات الكبرى في أمريكا من دعم مالي[2]. ومن النماذج المدهشة على مدى تأثير اليهود في تحول مركز القوة من القارة الأوروبية إلى الأطلسي أوغست بيلمونت August Belmont بما حصل عليه من قوة في الولايات المتحدة بعد أن غير دينه، ونموذج ديزرائيلي والقوة التي حازها في إنكلترا.

نجم عن انتقال مركز القوة إلى المحور الأطلسي توفر البيئة المناسبة لتحقيق الهدف النهائي الذي حدده المؤتمر الصهيوني. شهد العالم خلال القرن العشرين ثلاثة متغيرات دولية مهمة: الحربين العالميتين، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد مهدت هذه المتغيرات لتحول المسألة اليهودية الموجودة في أوروبا إلى مسألة إسرائيل في الشرق الأوسط، وإن على نحو مرحلي. فقد عملت انكلترا وفرنسا على ملء الفراغ الذي ظهر في الشرق الأوسط في أعقاب انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك من خلال تطبيق نظام الوصاية. وكان ذلك التدخل الخارجي العالمية الأولى، وذلك من خلال تطبيق نظام الوصاية. وكان ذلك التدخل الخارجي امتداداً لمشروع تغيير الهوية الجيوسياسية والجيوثقافية للشرق الأوسط تحت مسمى "المسألة الشرقية". بدأت هجرة اليهود تزداد تدريجياً في أعقاب الحملة الثالثة الموجهة للإضرار بهذه الهوية، بعد إخفاق الحركات العرقية الأرمينية واليونانية في الأناضول بفعل حرب الاستقلال التركية، وهي الحركات التي تلقت الدعم من أنظمة الوصاية البريطانية. ونجد في هذا السياق أن وعد بلفور 1917، الذي كان بمثابة حجر الأساس لتأسيس دولة إسرائيل، ومؤتمر سان ريمو 1920، وقبول عصبة الأمم للوصاية البريطانية

([1])سمارة ، سميح ، المرجع السابق، ص 63.

([2]) Derek Wilson, Rothschild: A Story of Wealth and Power, London: Mandarin, 1990, S. 177.

على فلسطين في 24 يوليو/تموز 1922، كانت خطوات يكمل بعضها البعض من أجل تحقيق هجرة اليهود. اكتسبت هذه الخطوات شرعيتها مع المؤتمر الصهيوني، الذي عرف اليهود بأنهم أمة واحدة حيثما كانوا، ومع مبادئ ويلسون، التي طرح فيها المحور الأطلسي ضد النظام الدولي ذي المركز الأوروبي. وقد ارتفع عدد اليهود في فلسطين من نحو 80 ألف عام 1905 إلى 110 ألف عام 1925، وإلى 500 ألف عام 1939. وهكذا توفرت الأرضية اللازمة لقيام دولة إسرائيل تحت إشراف الوصاية البريطانية. [1]

المطلب الثاني: إسرائيل والمصالح الغربية في الشرق الأوسط

تعتبر العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية من خلال مسيرتها طوال خمس عقود ظاهرة فريدة من نوعها، حيث ترتبط قوة عالمية كبرى بدول صغيرة ارتباطاً لم يحدث له مثيل في تاريخ العلاقات الدولية. وهي علاقات أكدت على الدوام أنها تؤدي إلى تحالف مكتوب. ويرتبط البلدان بشبكة وثيقة من العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية تتميز علاقتهما على الصعيد الاستراتيجي بالالتقاء في المصالح لايخلو أحياناً من بعض التعارضات المحدودة المؤقتة. [2]

ويستند التوافق الاستراتيجي بين الدولتين إلى عدة أسس يتمثل في: [3]

1. تفوق عسكري إسرائيلي دائم قادر ليس فقط عن الدفاع عن إسرائيل، بل الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة.
2. تكريس حالة الانقسام في الوطن العربي وتحديد سلاح النفط.
3. تعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة بما يحقق مصالح الدولتين.
4. ضرب القوى الراديكالية العربية المناهضة لمصالح الولايات المتحدة.

لقد استلزمت مجموعة المصالح الأمريكية ـ الإسرائيلية نوعاً من العلاقات الخاصة فقد ارتضت إسرائيل بنوع من التبعية للولايات المتحدة نظراً لحاجتها الماسة لمساعداتها الاقتصادية والعسكرية ودعمها الدولي، مقابل أن تقدم لها خدمات متنوعة ترتبط بصور مباشرة أو غير مباشرة بمصالح الولايات المتحدة والغرب عموما في المنطقة. [4]

وفي الواقع، هناك أربعة عوامل تدفع النخبة المسؤولة عن صنع القرار في الولايات المتحدة بالتزام الترابط مع إسرائيل.

أولاً: أن إسرائيل تجسيد للدولة اليهودية المنشودة. ان سبب التزام صناع القرار في الولايات المتحدة بإسرائيل لا يرجع فقط إلى التعاطف الأمريكي إزاء الاضطهاد النازي لليهود، أو للنجاحات المتعددة التي أحرزها اليهود في الولايات المتحدة، ولكن ترجع أيضاً وبشكل رئيسي إلى ذلك التشابه الكبير بين نشأة إسرائيل ونشأة الولايات المتحدة من ناحية الاعتماد على الاستعمار والاستيطان لتكوين الدولة ومن هنا كان الإعجاب الأمريكي الشديد بالجهود اليهودية من أجل قيام إسرائيل ومن ثم

---

(1) سمارة ، سميح ، المرجع السابق، ص 80.
(2) الدجاني ، هشام ، (1998)، **العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل**، قضايا استراتيجية، المركز القومي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، السنة الثالثة، العدد (86)، ص6.
(3) الدجاني ، هشام ، المرجع السابق، ص6.
(4) المصدر نفسه، ص7.

كان التأييد والدعم من جانب الولايات المتحدة لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين لإجاز الأمل المنشود في إسرائيل.

ثانياً: إسرائيل هي أداة للمحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

ثالثاً: إسرائيل هي مصلحة أمريكية حيث يرى كثير من الأمريكيين بأن إسرائيل المجتمع الديمقراطي الوحيد في المنطقة تمثل نموذجاً للتقدم والتنمية تحتاج إليه الاقطار العربية نفسها.

رابعاً: إسرائيل قوة غربية. هناك دعوة تقوم على أساس المشابهة الحضارية بين إسرائيل والمجتمعات الغربية وأصبح هذا التصور تجسيداً لوحدة المصالح والأهداف بين الولايات المتحدة وإسرائيل. والبعض صور إسرائيل بأنها واحة من الرخاء يحيط بها ثلاثة جوانب من البؤس العربي المعادي وظهرها إلى جان البحر والبعض وصف العلاقة بين أمريكا وإسرائيل على أساس تعهد قومي.

وخلال الحرب الباردة اتجهت الإدارة الأمريكية إلى التأكيد على دور إسرائيل كشريك وحيد الذي يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد عليه في احتواء النفوذ السوفيتي وحماية المصالح الغربية. وتبعاً لذلك فقد أبح الدعم الأمريكي لإسرائيل يعتبر استثماراً في تعزيز قوة التحالف الغربي وأمنه الدولي، وفي دعم قدرته على مقايضة النفوذ السوفيتي في المنطقة العربية. ومن هذا المنطلق توجهت السياسة الأمريكية إلى إشراك إسرائيل بصورة مباشرة في المساعدات العسكرية الأمريكية للمنطقة العربية وإسرائيل. [(1)]

اتفاق التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل

إن فكرة إبرام اتفاق مكتوب للتحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل لم تبرز في ذهن مخططي السياسة الأمريكية الا عقب حرب تشرن الأول 1973، ولم تبدأ الخطوات العملية لوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ إلا في عام 1975. فعندما تم التواصل في أيلول من ذلك العام إلى اتفاق مبدئي تعهدت فيه الولايات المتحدة تأمين احتياجات اسرائيل من النفط لمدة خمسة عشر عاماً. ثم أخذت بعد ذلك تظهر خطوات أكثر وضوحاً أرزها مذكرة التفاهم عام 1979 ومعاهدة الاجتماع الاستراتيجي عام 1981 وأخيراً مشروع شولتز عام 1983.

- مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن الضمانات في 26 آذار 1979 وهي عبارة عن اتفاق مكتوب تعهدت فيه الولايات المتحدة بالتدخل عسكرياً لمنع أي انتهاك لمعاهدة الصلح المصرية- الاسرائيلية.
- معاهدة الاجماع الاستراتيجي وتم التوصل إليها في تشرين الثاني 1981 وتتضمن:
  1. إجراء مناورات عسكرية مشتركة في المنطقة.
  2. تخزين الأسلحة والعتاد الأمريكي في إسرائيل.
  3. استخدام قوات الانتشار السريع الأمريكي للمطارات والموانئ الإسرائيلية.

([1]) إدريس ، محمد السعيد ، (1991)، **الرؤية الأمريكية لاسرائيل أنظر السياسة الامريكية والعرب**، تحرير غسان سلامة وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، ص ص275-283.

4. استخدام الطيران الإسرائيلي في تغطية عمليات الأسطول السادس شرقي البحر الأبيض المتوسط.
5. تأمين الخدمات الطبيعية للقوات الأمريكية في حلة اشتباكها في عمليات في المنطقة.
6. التشاور حول ما ينبغي اتخاذه من تدابير لضرب حركة التحرر العربية. [1]

مشروع شولتز في أواخر عام 1983

وفي تشرين الثاني من عام 1983 وقعت الولايات المتحدة اتفاق تحالف استراتيجي مع إسرائيل. وكانت الولايات المتحدة قد تعهدت في الاتفاق على تعزيز إسرائيل كقاعدة أمريكية وضمان إسرائيل. وهذا يعني أن إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد عليها من الناحية العسكرية لضمان الاستقرار. [2]

وفي عام 1988 تم التوقيع على وثيقة التفاهم الاستراتيجي التي جاءت لتكرس الالتزام الأمريكي الاقتصادي والسياسي والتقني والعسكري تجاه إسرائيل. [3]

إن تحديد المركز الإسرائيلي في النسيج الاستراتيجي المتداخل للدول الكبرى يستدعي ملاحظتين أساسيتين هما:

1- تفاوت مكانة إسرائيل في استراتيجية الدول الكبرى من دولة لأخرى، وذلك تبعاً لطبيعة البنية الداخلية لكل دولة من هذه الدول من جهة، وطبيعة شبكة العلاقات الخارجية لها من جهة ثانية.
2- التفاوت في تحديد المكانة الإسرائيلية في استراتيجية كل دولة من الدول الكبرى طبقاً لتوجهات السلطة السياسية في كل فترة زمنية، إذ ثمة قدر من التباين بين الديغوليين والاشتراكيين في فرنسا في تحديد المركز الإسرائيلي ضمن الاستراتيجية الفرنسية، ونجد قدراً من التباين بين فترة حكم فيلي برانت في ألمانيا وفترة حكم هيلموت كول، أو بين التصور الصيني في فكرة ماوتسي تونغ وفترة ما بعد برنامج الحديثات الأربعة الذي قاده دنغ هيساو بنغ...الخ.

أن للدول الكبرى بشكل عام منظوراً كونياً للعلاقات الدولية، فإنها تعمل على تكييف بنية النظم الفرعية الإقليمية وتفاعلاتها بشكل يتسق ورؤيتها الاستراتيجية الكونية، ولعل هذا يفسر التباين والتفاوت بين الدول الكبرى أو داخلها في تحديد المركز الإسرائيلي ضمن استراتيجيات هذه الدول، بمعنى أن التباين والتفاوت يتمحور حول كيفية توظيف مركز القوى الإقليمي (مثل إسرائيل) لخدمة المنظور الكوني للدول الكبرى. [4]

([1]) نفس المصدر، ص ص 275-283.
([2]) زهرة ، عطا محمد صالح ، (1984)، اتفاق التحالف الإستراتيجي الأمريكي،ـ الإسرائيلي، المستقبل العربي، العدد (63)، ص33.
([3]) الدجاني ، هشام ، المرجع السابق، ص24.
([4]) الحي ، وليد عبد ، (1997)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، تحرير جواد الحمد، ط1، عمان، الأردن.

إن الفترة التاريخية الممتدة من 1917م (وهي السنة التي أعلن فيها وعد بلفور وقامت الثورة الاشتراكية في روسيا) حتى الآن تدل على مرحلتين متميزتين في الوظيفة الإسرائيلية تجاه المصالح الدولية في المنطقة:

المرحلة الأولى:

وقد غلب على الوظيفة الإسرائيلية في هذه المرحلة الدور الأمني والعسكري من خلال ثلاثة أبعاد:

1- المساهمة في صد القوى السياسية ذات الصلة بالاتحاد السوفييتي، وذلك في إطار الحيلولة دون امتداد النفوذ السوفييتي إلى خارج نطاق الحزام الشمالي.
2- اعتبار إسرائيل نقطة ارتكاز لحماية منابع النفط من جهة وطرق المواصلات البحرية من جهة ثانية.
3- العمل على اضطراب البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية بشكل يحول دون قدرتها على تشكيل كتلة متماسكة قادرة على التأثير في التوازنات الاستراتيجية الدولية. [1]

ويمكن القول بأن إسرائيل أدت هذه الوظيفة الأمنية والإستراتيجية بنجاح واضح، لا سيما في مجال تدعيم تلاعب القوى الخارجية بالمنطقة العربية والعمل على إفشال التجارب الوحدوية وتشجيع الأقليات والتأثير في دوائر صنع القرار السياسي للدول الكبرى بشكل يحول دون اتساق مصالح هذه الدول مع المنطقة العربية.

غير أن مجموعة من التحولات على المستوى الدولي أدت إلى تحولات في الوظيفة الإسرائيلية مما مهد للمرحلة الثانية.

المرحلة الثانية:

ويمكن اعتبار الوظيفة الاقتصادية مركز الوظيفة الجديدة لإسرائيل في إطار الاستراتيجيات الدولية، مع ضرورة الملاحظة بأن الأدوار الأخرى السياسية والعسكرية تبقى ذات شأن لكنها تتراجع لصالح أولوية جديدة هي الأولوية الاقتصادية، كما كان للعامل الاقتصادي في المرحلة الأولى دور واضح لكنه كان منضوياً ضمن الدور الأمني ،إن تحولات البيئة الدولية والإقليمية ساهمت في البحث الإسرائيلي عن وظيفة تنسجم مع هذه التحولات المتمثلة في الآتي:

1- إن انهيار الاتحاد السوفييتي جعل القيمة الاستراتيجية-من هذا الجانب- لإسرائيل أقل أهمية، رغم أن تنامي مركز الشيوعيين في روسيا قد يدفع نحو إستعادة هذه المسألة بعضاً من قيمتها.
2- إن حماية المصالح البترولية تتم حالياً وبشكل مباشر عبر وجود عسكري أمريكي قرب المراكز البترولية العربية، وهو أمر يساهم في تقليص الوظيفة الأمنية لإسرائيل.

([1]) الحي ، وليد عبد ، مرجع سابق.

3- تراجع مركز الثقل للقوى الإقليمية جعل إسرائيل في وضع استراتيجي أفضل، ويتضح ذلك من تراجع المركز المصري والعراقي والسعودي. [1]

إن التحولات السابقة لم تفقد إسرائيل وظيفتها في المنظومة الاستراتيجية الغربية لكنها دفعت لتكييف هذه الوظيفة لتتناسب مع التحولات الجديدة التي يطغى عليها البعد الاقتصادي والفلسفة البراغماتية. وحيث أن التوجه الدولي يسير باتجاه الكتل أو أشباه الكتل الإقليمية الاقتصادية (إذ بالحظ عدم تشكيل أي حلف عسكري حالياً سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي) فإن الدور الإسرائيلي يجب أن ينسجم مع هذا التوجه. [2]

وأدركت إسرائيل بأنها لا تستطيع احتلال مركز مرموق في مجتمع دولي قائم على الكتل الاقتصادية بمفردها، فكان لا بد لها من خلق كتلة اقتصادية توظفها لصالحها ولاكتساب مركز مرموق في إطار المنافسات الدولية.

وأشار شمعون بيريز-رئيس وزراء إسرائيل الحالي- إلى أن إسرائيل لا تستطيع الانضواء ضمن كتلة أوروبية لسببين أولهما الخوف من ردة فعل أمريكية وثانياً الخوف الإسرائيلي من فقدان هامش الحركة الواسع إذا ارتبطت بأوروبا باقتصادياتها القوية مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا...الخ.

ومن هنا وجدت إسرائيل أن خلق كتلة شرق أوسطية تلعب فيها دوراً مركزياً سيوفر لها مزايا عديدة أهمها:

1- ضمان مركز القوة المحورية في هذه الكتلة بفعل تقدمها الاقتصادي وقوتها العسكرية وتطورها التقني.
2- توظيف هذه الكتلة للحصول على مكاسب تفاوضية أفضل من القوى الكبرى من خلال ربط هذه المنطقة بتلك القوى، وهنا يتضح بعض التباين بين الحماس الأمريكي للمشروع والفتور الأوروبي تجاهه.
3- تغليب المنظور الوظيفي (الذي يقوم على المصالح الاقتصادية) على المنظور السياسي في المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى تغييب القضية السياسية المتمثلة في الوجود الإسرائيلي ذاته لصالح خلق شبكة من العلاقات الاقتصادية التي ستحمل معها جماعات مصالح من الطرفين يمثلون أداة تغييب البعد السياسي، ولعل ذلك يفسر حدة الحملة على القوى الدينية التي تسعى لإعادة الصدارة للبعد السياسي. [3]

غير أن هناك ضرورة لتوضيح بعض الجوانب التي لها علاقة بالمصالح الغربية في المنطقة العربية وهي:

1- تراجع حجم الاعتماد الأوروبي على النفط العربي بشكل تدريجي، مع ملاحظة أن الجزء الأكبر من العلاقات التجارية الأوروبية مع العالم العربي هي مع المغرب العربي (ويبرز في ذلك ألمانيا، فرنسا، إيطاليا).

([1]) شقير ، محمد لبيب ، (1986)، الوحدة الاقتصادية العربية، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
([2]) الحي ، وليد عبد ، المرجع السابق.
([3]) فيصل، نعمان عبد الهادي، (2010)، تحديات الأمن القومي العربي ومستقبل العلاقات العربية – الإسرائيلي، جامعة الأزهر – غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، الدراسات العليا.

2- إن مقارنة التبادل التجاري لإسرائيل يدل على أن أكبر زيادة لها تحدث مع اليابان، ولعل ذلك ناتج عن إدراك إسرائيل لتنامي الدور الياباني والاستعداد للدور القادم (كما حدث عند الانتقال من بريطانيا إلى أمريكا في المراحل الأولى للصراع العربي الإسرائيلي)، إلى جانب الإحساس بأن العلاقة مع اليابان ستكون مدخلاً نحو منطقة حوض الهادئ بكامله.

أما العلاقات الإسرائيلية مع روسيا والصين، فإنها تختلف إلى حد ما، فروسيا دولة لم تستقر بعد ولم تبلور توجهات سياسية خارجية واضحة المعالم، ويكفي الإشارة إلى التغيير المتواصل في وزارة الخارجية الروسية خلال فترة قصيرة إلى جانب تأثير علاقاتها التقليدية مع العالم العربي، غير أن مستوى التنسيق العربي الروسي تراجع إلى مستوى متدن جداً مما فسح المزيد من مجالات التعاون الإسرائيلي الروسي لا سيما في نطاق الهجرة، ولعل ذلك قد بدأ منذ الفترات الأولى لوصول غورباتشوف للسلطة عام 1985م. [1]

إن الصين تدرك وزن جماعات الضغط اليهودية في المؤسسات الأمريكية، وترى أن تعزيز علاقاتها مع إسرائيل سيمكنها من الاستفادة من خدمات جماعات الضغط لا سيما في مجال إبقاء الصين الدولة الأولى بالرعاية تجارياً مع الولايات المتحدة إلى جانب الاستفادة من بعض التطورات التقنية فيها،إن النظرة البراجماتية في السياسة الصينية تضح من دراسة لنائبة رئيس لجنة التخطيط الصينية "هام يانكو"، حيث ترى أن مسار العلاقات الدولية يتجه نحو بعدين، هما: الحوار والذي يعني تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، والحوار بين الثقافات والأديان من جهة، وثانيهما التنمية، أي تغليب التوجه نحو تحسين مستوى المعيشة على أية معايير أخرى. [2]

إسرائيل: الدولة القومية والتوازنات العالمية/الإقليمية:

تعرض الشرق الأوسط لتأثيرات زعزعت وحدته الجيوثقافية والجيوسياسية الإسلامية، وكان مصدر هذه التأثيرات هو توطن المهاجرين اليهود داخل بنية المنطقة الإثنوغرافية، وانتهاء الإدارات الاستعمارية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، وتحول إسرائيل إلى دولة قومية بعد تشكل كيانها السياسي. استتبع ظهور إسرائيل بوصفها دولة قومية اكتساب المسألة اليهودية أبعاداً جديدة. ولا بد من التوكيد قبل أي شيء على أن الغرب صدر المسألة اليهودية إلى الشرق الأوسط بعد أن حولها إلى صدام بين المسلمين واليهود، وهي المسألة التي تعامل معها الغرب قروناً عديدة باعتبارها تجلياً لصراع اليهود والنصارى في أوروبا. وحتى ذلك الوقت لم يكن في الجغرافيا الإسلامية أي مظهر لمسألة يهودية على نحو يماثل ما كان موجوداً في أوروبا، بل على العكس، كان العالم الإسلامي ساحة الأمن الدائمة لليهود الفارين من ظلم المسيحيين المعادين للسامية في أوروبا. وباستثناء المعاقبة على الخيانة أثناء الحروب، لم يشهد التاريخ الإسلامي مذابح أو نظام (غيتو) ضد اليهود أو أي مجموعة دينية/عرقية أخرى. ويؤكد هذا ما كان يتمتع به اليهود من حقوق وما وصلوا إليه من مواقع الاجتماعية خلال العهود العباسية والأندلسية والعثمانية. [3]

([1])الحي، وليد عبد، أثر التغيرات في النظام المعاصر على مستقبل الوظيفة الاقليمية لاسرائيل.

([2]) الحي ، وليد عبد ، المرجع السابق.

([3])هلال ، جميل ، (1995)، المشروع الاسرائيلي للنظام الاقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 22، ربيع، ص31- 51.

يكمن السبب الأبرز لاختلاف الممارسات والسياسات إزاء اليهود بين الدول الأوروبية والدول الإسلامية في اختلاف رؤية كل منهما لليهود، فقد نظر المسيحيون الأوروبيون لليهود باعتبارهم قتلة سيدنا عيسى عليه السلام، أي "قتلة الإله"، وأخذوا سلالة اليهود كلها بهذا الجرم. وتحول ذلك المفهوم بمرور الوقت إلى المعاداة للسامية ذات الجذور الآرية. أما المسلمون، فانطلاقاً من معتقداتهم التي لاتفرق بين المجموعات العرقية، فلم ينظروا لليهود باعتبارهم شعب الله المختار كما ترى الصهيونية، ولا باعتبارهم بشراً من الطبقة الثانية، دماؤهم نجسة، نجاسة لا طهارة لها، بسبب قيامهم بقتل الإله، كما ترى المعاداة للسامية. اليهود في التشريع الإسلامي هم أهل كتاب، وحقوقهم داخل المجتمعات الإسلامية مكفولة ومصونة، بل إنهم في مرتبة أعلى من العرب المشركين الذي خرج النبي-صلى الله عليه وسلم- من بينهم، وبعد قيام دولة إسرائيل، لم تتغير مواقف المسلمين في هذا الخصوص. لم تقم أية دولة مسلمة بعدوان جماعي ضد الأقليات اليهودية فيها رداً على حملات الإبادة والمجازر التي تقيمها إسرائيل في فلسطين وفي لبنان. وفي حين يحمل الأوروبيون الأجيال اليهودية، جيلاً بعد جيل، مسؤولية أجداث وقعت قبل قرون عديدة، ويتحركون تجاههم بمنطق الذنب الأول، يرفض المسلمون، انطلاقاً من عقيدتهم التي تنص على أنه "لا تزر وازرة وزر أخرى"، معاقبة اليهود المعاصرين على أوزار لم يرتكبوها. [1]

عندما انتهت مرحلة الحرب الباردة، كان الشرق الأوسط ودول المنطقة بشكل خاص تعيش حالة صدام دائم مع دولة إسرائيل، رافضة الاعتراف بها بوصفها عنصراً أجنبياً طارئاً على جيوسياسية المنطقة. هاجر اليهود إلى المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى على شكل مجموعات، ثم حولوا تلك المجموعات بعد الحرب العالمية الثانية إلى دولة، و ها هم في فترة ما بعد الحرب الباردة يستهدفون تحولاً جديداً، بل ربما يكون تحولاً أكثر جذرية. فالمجموعات اليهودية التي التصقت بشكل جماعي في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، كانت تسعى إلى تعزيز كياناتها من خلال صراعها المدعوم من قبل الإدارة الاستعمارية البريطانية ضد المجتمعات العربية المستقرة. بذل أولئك اليهود، الذين حرموا لقرون طويلة من امتلاك الأرض في أوروبا، جهوداً حثيثة لترسيخ وجودهم داخل الأراضي التي استولوا عليها بدعم سياسي من الإدارة الاستعمارية البريطانية ودعم معنوي من اليهود المقيمين في الدول الأخرى. وظهرت إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية باعتبارها بناءاً سياسياً يواجه مشكلة التوافق مع دول المنطقة. وبينما نظر إلى إسرائيل باعتبارها جزءاً من الولايات المتحدة وفقاً للمفهوم الاستراتيجي، وباعتبارها جزءاً من أوروبا وفقاً للمفهوم الثقافي، أدارت علاقاتها مع بلدان المنطقة خلال مرحلة الحربة الباردة على أساس من سياسة صدامية واستراتيجية توسعية دائمة، بهدف فرض نفسها عضواً أساساً لا غنى عنه داخل المنطقة. [2]

وعند النظر من زاوية أخرى، نجد أن إسرائيل عاشت خلال فترة الحرب الباردة في المنطقة بروح (الغيتو)، بينما عملت على سجن العرب الموجودين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في (غيتو) ثان. وتبرز العلاقات التي ظهرت على المستوى العالمي بعد الحرب الباردة أن إسرائيل قررت تطبيق أحد أكثر التحولات جذرية في تاريخ اليهود، وتفعيله بالمفهوم الاستراتيجي. ويتمثل المبرر الأهم لهذا التحول الاستراتيجي في إدراك إسرائيل أن التنظيمات العالمية تستهدف، وبشدة، الإبقاء على السمة المحلية للشرق الأوسط. هذا الوضع هو أحد النتائج البارزة للتناقض بين المحلية والعالمية داخل

([1])أحمد داود أغولو ، العمق الاستراتيجي مرجع سابق،. .

([2])أوغلو، أحمد داود، (2011)، **العمق الاستراتيجي "موقع تركيا ودورها في السياحة الدولية**، الدار العربية للعلوم ناشرين، مركز فرح للدراسات ، الطبعة الأولى، الدوحة، قطر، ص414.

النفسية اليهودية، الذي حاولنا توضيحه في الصفحات السابقة. فوضع الهيمنة الأطلسية المحبوسة داخل (غيتو) محدود في جغرافيا الشرق الأوسط، لم يكن ليوفر وضعاً تكتيكياً مناسباً للمجتمع اليهودي، الذي كيف كيانه على مر العصور على الحراك الاقتصادي. كما أن توسع ساحات المناورة التكتيكية بالنسبة لإسرائيل، اكتسب أهمية حياتية في عملية التواكب مع التنظيمات العالمية التي ستتشكل بغية ملء فراغ القوة الجيواقتصادية والجيوسياسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. [1]

فترة ما بعد الحرب الباردة والاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة:

وفرت حرب الخليج لإسرائيل الأرضية اللازمة والمناسبة لتحقق ذلك التحول. فقد انتهت الحرب بتأديب الدول العربية التي كانت تنتهج سياسة صدامية مع إسرائيل، وفتح صفحة جديدة في عملية دمج إسرائيل في المنطقة. وبعد أن كانت إسرائيل خلال فترة الحرب الباردة تنتهج سياسة توسعية دائمة بغية توفير النطاق الأمني الضروري، إذا بها في المرحلة الجديدة تعتمد استراتيجية الانتشار داخل المنطقة من خلال عملية السلام. وفي هذا الإطار، وقعت اتفاقية سلام مع الأردن بعد اتفاقية السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية، ثم بدأت مرحلة من المباحثات والمفاوضات المباشرة وغير المباشرة مع عدد من الدول الإسلامية. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن السياسات التي انتهجتها كل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن خلال حرب الخليج كانت سياسات منحازة للعراق، يتسنى لنا أن نفهم طبيعة وحجم الدور التأديبي لهذه العملية العسكرية. ظهرت انعكاسات الضربة العسكرية التي وجهت للعراق على منظمة التحرير الفلسطينية، التي عانت الكثير من الصعوبات حتى حصلت على الاعتراف بها ممثلة للشعب الفلسطيني، وعلى الأردن الذي اتخذ من السياسات البرجماتية شعاراً له. [2]

ان قيام بعض الدول مثل تركيا ومصر والمغرب بتكثيف علاقاتها مع إسرائيل خلال تلك المرحلة أن ثمة عملية تجرى لإعادة ترتيب الشرق الأوسط. بعد هذه التطورات، كثفت إسرائيل، وبقدر مهم، من قدراتها على المناورة التكتيكية داخل المنطقة. وبينما ظلت إسرائيل منذ تأسيسها حتى ذلك الوقت دول غريبة عن المنطقة، إذا بها مع هذه الخطوة تصبح قوة مؤثرة في المنطقة، وسيكون بمقدورها بعد توسيع نطاقها التكتيكي الاستفادة من الاختلافات الداخلية على نحو أكثر فاعلية. وبهذا يمكنها إقامة علاقات حيوية بين نطاقي التأثير الدبلوماسي والأمني. ثمة تشابه مدهش بين عملية السلام، وبين تأثير الثورة الفرنسية على المجتمعات اليهودية، فقد حولت الثورة الفرنسية على المجتمعات اليهودية، فقد حولت الثورة الفرنسية اليهود من جماعة لا يمكنها الاندماج مع القسم الآخر من المجتمع إلى مواطنين يتمتع كل منهم بالحق في الاندماج قانونياً وسياسياً. وبهذا تهيأت لليهود فرصة النفوذ إلى كل شرائح المجتمعات التي يعيشون فيها في ظل المبادئ الجديدة التي نصت عليها الثورة الفرنسية. وعلى الشاكلة ذاتها، نجد أن دولة إسرائيل التي نظر إليها حتى بداية عملية السلام باعتبارها ورماً خبيثاً في الجسد الجيوسياسي للشرق الأوسط، إذا بها مع نهاية تلك العملية تكتسب صفة الدولة القومية، وتقف على قدم المساواة مع الدول الأخرى التي تشكل خريطة المنطقة، بعد أن اضطرت الدول التي كانت ترفض إسرائيل إلى الاعتراف بشرعية وجودها.

كان التحول في موازين القوة داخل البناء الاقتصادي-السياسي الدولي هو السبب الأساسي وراء المتغير الاستراتيجي الذي عزز نفوذ إسرائيل في المنطقة، فقد عمل انفلات مركز القوة

([1])الصدر نفسه، ص414.
([2])المصدر نفسه، ص415.

الاقتصادي-السياسي الدولي من أسر المحور الأطلسي وتوجهه نحو التعددية القطبية، على دفع إسرائيل إلى صياغة استراتيجية ذات منظور أوسع أفقاً، من شأنها المساعدة في تطوير قدرتها على المناورة الدولية. وكانت هذه الاستراتيجية السلمية، التي تكسر حالة الحصار الإقليمي التي تعيشها إسرائيل، ضرورة فرضها السعي نحو الانخراط في أنماط من العلاقات أكثر تنوعاً في البناء الدولي، مع مواصلة علاقة المصالح المشتركة مع الأطلسي. ومن هنا، بدأ التفكير في إسرائيل في التوجه نحو انفتاح جديد على المستويين الدولي والإقليمي من خلال التأقلم مع المنطقة في أقصر وقت ممكن، في محاولة للخروج من وضعية الدولة التي يعتمد وجودها على المحور المهيمن فقط. ومن اللافت للنظر أن يبدأ الزعماء الإسرائيليون عملية السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية في أوروبا على نحو مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية، ثم يكثفون في مرحلة لاحقة من مبادراتهم باتجاه آسيا وأفريقيا.

وأدركت إسرائيل أيضاً أن مركز القوة الاقتصادي/السياسي قد انتقل إلى آسيا، سواء من حيث المصادر الاقتصادية، أو من حيث الحيوية الاقتصادية. والحقيقة أنه بالرغم من تراكم رؤوس الأموال والخبرات لدى أوروبا والأطلسي، فإن الصراع من أجل الهيمنة الاقتصادية السياسية الدولية خلال القرن القادم سيكون في آسيا. مرت إسرائيل خلال مرحلة الحرب الباردة بفترة حالفة بالمشكلات مع دول آسيا، باستثناء دول مثل سنغافورة وهونغ كونغ، اللتين تعدان استمراراً للإمبراطورية البريطانية الاستعمارية، ولكنها أدركت أن بمقدورها النفوذ إلى آسيا من خلال إعادة تنظيم علاقاتها الآسيوية واكتساب وضعية شعرية في المنطقة وإنجاز عملية السلام. ولهذا، أقدمت إسرائيل بصورتها الجديدة التي تبلورت خلال عملية السلام على تكثيف نشاطها الدبلوماسي مع أكبر دول آسيا من حيث عدد السكان، مثل الصين والهند وإندونسيا. وإذا جمعنا بين هذا النشاط الدبلوماسي وبين كون إسرائيل من الدول ذات النصيب الأكبر من العلاقات الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى، سيكون من اليسير علينا أيضاً إدراك حجم الدور الآسيوي للاستراتيجية الإسرائيلية المتغيرة. [1]

لقد رهنت إسرائيل وجودها ومستقبلها السياسي خلال فترة الحرب الباردة بعلاقاتها الوطيدة مع الدول التي تشكل مركز القوة الدولي، ولكنها أدركت في الوقت نفسه أن هذه العلاقات المحدودة لا يمكن أن تكون كافية في المرحلة الجديدة، التي اكتسبت فيها العولمة سرعة فائقة. وتنسحب هذه الحقيقة أيضاً على الاستراتيجيتين العالمية والإقليمية على حد سواء. توجهت إسرائيل نحو تجاوز العقبات التي نجمت عن العلاقات الدبلوماسية المحدودة على المستوى العالمي، وبذلت جهودها من أجل الحصول على وسائل تكتيكية تمكنها من ممارسة مزيد من التأثير على المستوى الإقليمي. وترجع أهم أسباب هذا التحول في الاستراتيجية الإقليمية إلى أن وعي إسرائيل بأن استراتيجيتها خلال فترة الحرب الباردة، التي اتجهت إلى تسخير الآلة العسكرية للدفاع عن شريطها الضيق، قد نحتها بعيداً عن أهم مصدرين طبيعيين في الشرق الأوسط، وهما المياه والبترول. وكانت استحالة السيطرة على هذه الموارد الطبيعية بالآلة العسكرية، دافعاً لإسرائيل نحو انتهاج استراتيجية تحقق لها الالتقاء بهذه الموارد الطبيعية بالطرق السلمية. وكما ساهمت الخلفية العالمية في تشكيل الاستراتيجية الإسرائيلية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفي توجيه عملية السلام، التي تمثل إحدى تطبيقات هذه الاستراتيجية، كان لعناصر إقليمية أخرى دور في انتهاج إسرائيل تلك الاستراتيجية وخوض عملية السلام. أدركت إسرائيل أنها مضطرة لتقديم بعض التنازلات المحلية لوقف حركة الانتفاضة المتصاعدة، من جهة، والتمكن من توسيع ساحة تأثيرها العالمية، من جهة أخرى. وكانت عملية السلام الأخيرة انعكاساً لهذا الإدراك، فإزاء حركة الانتفاضة، التي تعد من أنجح نماذج المقاومة

([1])أوغلو، أحمد داود، المرجع السابق ، ص419.

الشعبية في التاريخ القريب، والتي غيرت بالكلية ملامح الصورة التي نجمت من محاولة المزج بين القضية الفلسطينية والإرهاب، اضطرت إسرائيل إلى تقديم هذه التنازلات المحلية في إطار مناسب لاستراتجيتها. وقد وجدت هذا الإطار في عملية السلام، التي تراها قاعدة انطلاق مناسبة لتوسيع مجال تأثيرها العالمي. [1]

ويعكف الاستراتيجيون الإسرائيليون اليوم على صياغة توازن جديد بين الرموز السكولوجية/الثقافية/الدينية، التي حققت قيام دولة إسرائيل، وبين المعايير الإقليمية/العالمية السائدة. وتتمثل الملفات التكتيكية لاستراتيجية إسرائيل العالمية والإقليمية على النحو الآتي:

1- إقامة شريط أمني من خلال حل الموضوعات الخلافية التي اندلعت داخل الحدود الإسرائيلية نتيجة لعملية السلام.
2- إتمام عملية دمج إسرائيل داخل هذا الشريط الأمني بوصفها دولة ذات حقوق شرعية على قدم المساواة مع بقية دول المنطقة.
3- اكتساب دبلوماسية مرنة ونشطة للاستفادة من الخلافات التي ستظهر بعد عملية السلام بين دول المنطقة، التي عرفت بحرصها على تأجيل الخلافات الداخلية في أوقات الصراع مع إسرائيل.
4- إقامة شبكة من العلاقات الشرعية اللازمة للاستفادة من مصادر المنطقة الجيواقتصادية، والتوجه في هذا المجال نحو المشروعات متعددة الجنسيات بدعم من التمويل اليهودي العالمي.
5- تطوير علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دول آسيا، وفي مقدمتها دول الجنوب، وذلك من خلال الانفتاح الجديد الذي وفرته شرعية إسرائيل الإقليمية.
6- الخروج من محلية الشرق الأوسط، والاضطلاع بدور مؤثر في التشكيلات الاستراتيجية العالمية، من خلال ما توفره شبكة العلاقات من إمكانات، وما يحققه وجود المجموعات اليهودية المنتشرة في الدول المختلفة من امتيازات. [2]

وقد أظهرت إسرائيل مهارة في إنجاز التحول الاستراتيجي، الذي يعد أحد أكبر التحولات أهمية في تاريخ اليهود، وذلك من خلال اختيار أكثر التوقيتات ملائمة له. فبعد حرب الخليج الثانية 1991، عانت الدول العربية قدراً كبيراً من الضعف والشعور بالوحدة في مجال العلاقات الدولية، فاستغلت إسرائيل هذه الفرصة لبدء عملية السلام في ظروف رأتها الأكثر ملائمة لها. كما تزامن هذا الوضع أيضاً مع فترة تفاقمت فيها أزمة الشرعية لدى النخب السياسية في الدول العربية، وهو ما وفر بدوره لإسرائيل القدرة على استغلال الخلافات الموجودة بين الدول العربية وتصعيدها في عملية السلام. كانت المشكلة الرئيسة لإسرائيل حتى بدء عملية السلام هي الانتفاضة، التي تعد نهجاً نضالياً مؤثراً، وضع إسرائيل في ثمانينيات القرن العشرين في موقف بالغ الصعوبة بسبب اتهامها بانتهاك حقوق الإنسان. وإذ بهذه الانتفاضة تتحول بفعل عملية السلام إلى مشكلة بين الفلسطينيين أنفسهم، سيما

([1])جاد الله ، محمد ، (1992)، عام محادثات التسوية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 12.
([2])الحمد ، جواد ، (1996)، الصراع العربي- الصهيوني في ظل تطبيق مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

بعد تشكيل السلطة الفلسطينية، وقد ظهر مدى تأثير هذه الخطوة التكتيكية الإسرائيلية في العلاقات التي توترت تدريجياً بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين حماس المحرك الرئيسي للانتفاضة. [1]

المطلب الثالث: التوازنات الإقليمية وعملية السلام في الشرق الأوسط:

تعد عملية السلام في الشرق الأوسط إحدى نتائج المتغيرات العالمية والإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. اختتمت حرب الخليج الحرب الباردة بحرب ساخنة، عالمية الأبعاد، وجاءت عملية السلام في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج 1991، باعتبارها جهداً عالمي الأبعاد كذلك. حملت هذه المرحلة، التي بدأت في أوروبا بعمليتي أوسلو ومدريد، ثم تقدمت مع مرور الوقت تحت الوصاية الأمريكية، مغزى ودلالة رمزية خاصة من الوجهة الدبلوماسية، باعتبارها تدشيناً لمرحلة سلام عالمية، وإن كانت حرب الخليج قد أظهرت كيف سيكون عقاب المتسبب في المشكلات في المرحلة الجديدة، فإن عملية السلام، التي زعمت أنها ستحل أزمة الشرق الأوسط، قصد بها بيان كيف ستتم إدارة عملية السلام ذي صبغة عالمية. وبالرغم من الخطاب السلمي المثالي والمتفائل، اعتمدت عملية السلام على عناصر واقعية إلى أقصى درجة، فعند النظر من زاوية التوازنات العالمية، نجد أن حرب الخليج كانت تجلياً لمناورات القوة الواقعية الأمريكية، بينما كانت عملية السلام في الشرق الأوسط متجلياً لمناورات القوى العظمى الأوروبية، والمناورات الدبلوماسية الواقعية الأمريكية على حد سواء. وإذا ما نظرنا من زاوية القوى الإقليمية، نجد أن تلك اللوحة الواقعية اكتسبت سمة أكثر وضوحاً، فالتحولات السياسية التي واجهت القوى الإقليمية المهمة عقب انتهاء الحرب الباردة، أثرت أيضاً على أنماط معالجة هذه القوى لعملية السلام في الشرق الأوسط. ويمكن إيجاز المجالات الأساسية لأزمة السياسة الداخلية والخارجية لتلك القوى آنذاك، وما بذلته من جهود لحلها، على النحو التالي:

1- كانت الأولوية الأبرز لإسرائيل، وهي الطرف المباشر في العملية، هي القدرة على تجاوز مشكلة الشرعية الخارجية، المشكلة ذات الصبغة الدولية والإقليمية، التي ظلت تواجهها خلال فترة الحرب الباردة.
2- أما الدول العربية، التي تمثل الطرف الآخر من العملية، فواجهت مشكلات الشرعية السياسية الداخلية، التي عملت حرب الخليج على تفاقمها.
3- وشهدت إيران، التي كان من المحتمل أن تشكل مركز معارضة إقليمية أساسية للعملية، فترة انتقالية من خط الساسة الثورية التي سادت في عهد الخميني إلى خط السياسة الخارجية البراغماتية/الواقعية في عهد رفسنجاني.
4- تمتعت تركيا بوضعية تمكنها من التأثير في التوازنات، نظراً لثقلها في المنطقة، بالرغم من أنها لم تكن طرفاً مباشراً في العملية، وبذلت جهوداً من أجل التكيف مع المعايير العالمية الجديدة، والتوافق مع حالة عدم الاستقرار الإقليمي التي أسفرت عنها حرب الخليج، لا سيما في شمال العراق. [2]

في ظل هذه التوازنات، بدأت عملية السلام في الشرق الأوسط ضمن إطار يلتقي فيه بحث إسرائيل عن الشرعية الخارجية، مع أزمة الشرعية الداخلية في الدول العربية. وبالنظر إلى الأمر من زاوية إسرائيل، نجد أنها اختارت توقيتاً مناسباً لتدشين عملية السلام، في فترة شهدت خلالها الدول

---

(1)المصدر نفسه.
(2)أوغلو، أحمد داود، المرجع السابق ، ص422.

العربية أزمات خطيرة في سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء. أما الدول العربية، فقد بذلت جهوداً لتدارك الموقف واستعادة هيبتها التي فقدتها في حرب الخليج بتحقيق تقدم في المسألة الفلسطينية. كان الشعور المتبادل بالحاجة إلى عملية السلام هو الذي ضخ الدماء في معادلة "الأرض مقابل السلام". وقد أدت مرحلة المراجعة التي دخلت فيها السياسة الخارجية الإيرانية إلى حصر ردود الفعل الإيرانية في حدود الملف اللبناني، بعد أن كان من المنتظر أن تبدي طهران معارضة شديدة لمجمل العملية. ونجم عن إقصاء الدول المعارضة للعملية من النظام الدولي، مثل العراق وليبيا، إلى تأديب عناصر المقاومة في الداخل العربي. أما تركيا، فقد استغلت الارتباط القائم بين نطاقات الحظر التي أسفرت عنها حرب الخليج، لا سيما في الشمال العراقي، وبين المناخ العام لعملية السلام في الشرق الأوسط، استغلالاً أتاح لها تعزيز علاقاتها مع إسرائيل في مواجهة التعاون بين سوريا وحزب العمال الكردستاني. وقد أدى ذلك الخيار إلى تدعيم ثقل إسرائيل في توازنات المنطقة. ومن هنا، فإن تركيا اضطلعت بدور محفز في جهود تشكيل إسرائيل لشرعيتها الخارجية.

والمعروف أن من سمات الوضع الراهن في الشرق الأوسط عدم القدرة على معالجة قضاياه على مستوى إقليمي. فبينما يمكن تأطير مشكلات رواندا، والصومال، بل ومشكلات البلقان أيضاً، في قالب إقليمي، فإن الأهمية التاريخية لفلسطين بشكل عام وللقدس بشكل خاص جعلت من الصعب حصر القضية الفلسطينية ومشكلة القدس في الإطار الإقليمي. كل القضايا المتعلقة بالقدس هي قضايا محل اهتمام من قبل المجتمعات المسلمة والمسيحية واليهودية، التي تشكل ما يقرب من نصف سكان العالم. وقد أثر هذا الوضع أيضاً على الموقف التفاوضي لأطراف التفاوض، كان باراك خلال المباحثات يشعر بضغط الراديكاليين اليهود الذين يعتبرون التنازل عن القدس خيانة للقضية اليهودية التاريخية، وبصعوبات الوقوع في التناقض بين شرعية الدولة الإسرائيلية وبين القيم الرمزية والتاريخية واللاهوتية التي تأسست عليها.

لا يمكن وصف التدهور الذي تصاعد في شهر أيلول 2000، بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، بأنه كان حدثاً مفاجئاً أو محض مصادفة، سواء من حيث تطوراته أو العواقب التي جرها خلفه. بداية، إن دخول شخصية رمزية كأريل شارون إلى المسجد الأقصى بقوة عسكرية (قوة أمنية تجاوزت الألف جندي)، وفي يوم الخميس، الذي تم اختياره بدقة لقياس ردود الأفعال الجماهيرية يوم الجمعة، وهو الذي عرف بمسؤوليته عن مذبحتي صبرا وشاتيلا في الماضي، هو حدث لا يمكن النظر إليه باعتباره خطوة غير محسوبة العواقب، سياسية كانت أو اجتماعية أو دبلوماسية. كما أن عدم إقدام باراك على منع هذا الحدث، بالرغم من التحذيرات التي وجهها إليه عرفات، يلفت الانتباه إلى أن إسرائيل، التي كانت توظف عامل التوقيت بدقة بالغة في كل خطواتها، استهدفت بهذا الحدث وقف عملية السلام على أقل تقدير. كانت إسرائيل تبحث عن صيغة تمكنها من مواصلة هيمنتها على القدس دون أن تفقد المكاسب التي حققتها من عملية السلام في الشرق الأوسط. ولهذا، أقدمت على تصرف استفزازي كاد أن ينسف عملية السلام. وقد فضلت إسرائيل هذا التوتر المحسوب، الذي من شأنه أن يؤجل أي قرار متعلق بالوضعية النهائية للقدس، إلى أن تتهيأ الظروف التي تضمن استمرار الوضع القائم لصالحها. وفي المقابل، عزز هذا التدهور من موقف عرفات، بعد أن فقد الكثير من هيبته وشرعيته بسبب التنازلات التي قدمها في كل مرحلة من مراحل عملية السلام. ومع حلول خريف عام 2000، كان هناك ثلاثة سيناريوهات مختلفة محل نقاش بين الأطراف المختلفة:

1- استئناف عملية السلام من حيث توقفت، وفي ظل الظروف السيكولوجية ذاتها.
2- تفاقم التدهور، وتحوله إلى حرب شاملة.

3- العمل على استمرار الوضع القائم في ظل سياسة التوتر المحسوب. [(1)]

بعد توتر بهذا الحجم، يصبح من الصعوبة بمكان العودة بالمواصفات ذاتها إلى الإيقاع، والاستعداد النفسي، والإرادة السياسية، التي توفرت في المرحلة الأولى من عملية السلام. ومن ناحية أخرى، لم تتبلور عوامل دولية وإقليمية كافية لتحويل هذا التوتر إلى حرب إقليمية شاملة، إذ تبدو قوى النظام الدولي والقوى الإقليمية بعيدة عن تحمل مثل هذا المخاطرة. بيد أن تأزم المسألة تدريجياً يمكنه أن يمهد أيضاً لظهور ردود أفعال تتجاوز الحدود الفلسطينية. ومن ثم، فإن أكثر التوقعات واقعية في هذه المرحلة من التطورات تتمحور حول استمرار هذا المناخ المتدهور إلى أن ينكشف الغموض المتعلق بالوضعية النهائية للقدس. اتبعت الحكومة الإسرائيلية سياسية المماطلة لتحمي بها الوضع القائم لصالحها، والتزمت الصمت حيال استفزازات أريل شارون التي تزيد من حدة التدهور، لما رأته من فائدة في هذا التصعيد بالنسبة لها. وما نراه، أن سياسة "تجميد الأزمة التي لا يمكن تجاوزها" هي السياسة التي يتوقع تطبيقها في الحالة الفلسطينية، وهي السياسة التي تم انتهاجا في أزمات أخرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. عند حدوث اختلاف بين سياسة الأمر الواقع وسياسة الحكم بالقانون، يصبح الحل هو التجميد المؤقت، تماماً كما حدث في العراق والبوسنة وكوسوفا وقرباخ. وإذا أردنا طرح الأمر في صورة معادلة مباشرة، يمكننا اختزال مشكلة الشرق الأوسط في مشكلة فلسطين، ومشكلة فلسطين في مشكلة القدس، ومشكلة القدس في مشكلة المسجد الأقصى.

المطلب الرابع: آفاق العلاقات العربية-الإسرائيلية:

شكل العلاقة بين العرب وإسرائيل والتي تتحدد على أساس نجاح التسوية السياسية على الصعيد الإقليمي والعربي، ودرجة تحقيق الرخاء الاقتصادي لكلا الطرفين، إضافة إلى مدى فاعلية مواقف القوى المعارضة، عدا عن القبول الفلسطيني بنتيجة التسوية، ودرجة تحقيق الطموح الفلسطيني الذي ينزع إلى إقامة دولته المستقلة وضمن ترتيب إقليمي معين. [(2)]

إن الاتجاه الذي ستأخذه العلاقة سيكون على قاعدة التعاون الذي تسعى إسرائيل إلى تحقيقه من خلال سلسلة المشاريع التي تطرحها لتطوير البنى التحتية. وتوطيد عملية التطبيع الإسرائيلي-العربي، التي تصب جميعها في خدمة تنظيم شروط اندماج إسرائيل في المنطقة، ومن هذه الزاوية يمكن فهم اهتمام إسرائيل الواضح بعمليات التوسيع والتطوير لشبكات البنية التحتية بينها وبين الدول العربية المحيطة، فعبر هذه البنية، تربط إسرائيل نفسها بالمنطقة مادياً وعينياً، وتوفر أشكالاً أخرى من الترابط بالمنطقة، وبذلك يتحول التعاون إلى مشروع للهيمنة الاقتصادية على المنطقة. إلا أنه ومن ناحية أخرى يجب أن ندرك أن المشروع الشرق الأوسطي للتعاون هو وليد مرحلة تاريخية محددة، وهي مرحلة لم تستكمل معالمها وشروطها الرئيسية إلا في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، فقد تفرض تطورات وتعقيدات الواقع في حركته الفعلية مساراً مختلفاً عند بدء تطبيق المشروع الشرق الأوسطي الذي يهدف للتعاون، وذلك لاعتبارات عديدة منها غياب الاستثمارات الرأسمالية التي تعتمد أغلبية مشاريع إسرائيل عليها، وتنامي معارضة سياسية وشعبية واسعة لعملية التطبيع في الدول العربية المعنية، وتصاعد المعارضة داخل إسرائيل لصالح لانسحابات واسعة من الأراضي العربية، وهناك أيضاً توتر بين عناصر مهمة من المشروع في صيغته المتداولة، قد تأخذ شكلاً صراعياً أو تناقضياً، في أوضاع معينة، وتحديداً بين العناصر التي تغلب الاعتبارات الاقتصادية، وتلك التي تغلب

([1])أوغلو، أحمد داود، المرجع السابق، ص4195.

([2])جاد الله ، محمد ، (1992)، عام محادثات التسوية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 12.

الاعتبارات الأمنية أو الأيديولوجية، وقد برز هذا التوتر بوضوح في التطورات التي جرت بعد توقيع اتفاق أوسلو، حيث سعت إسرائيل إلى التنصل من تطبيق المرحلة الثانية من الاتفاق المذكور انطلاقاً من اعتبارات أمنية (أمن المستوطنات)، ولا سيما بعد العمليات الفدائية التي نفذتها حركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتان. [1]

ويرى الباحث أن ارتبطت العلاقات العربية الإسرائيلية إلى حد كبير باحتلال إسرائيل للأراضي العربية وما تمارسه من سياسات عدوانية اتجاه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية ومواقفها العدائية من القضايا العربية ورفضها لخطط السلام العربية الإسرائيلية مما ساهم في بناء حالة من عدم الثقة بين الجانب العربي والجانب الإسرائيلي.

المبحث الثاني: دور إسرائيل في العلاقات العربية الدولية

المطلب الأول: البعد العسكري والأمني في العلاقات التركية الإسرائيلية :

يعد التعاون العسكري والأمني من أهم مجالات التعاون والتحالف العسكري التركي-الإسرائيلي على الإطلاق، وتعد الاتفاقية العسكرية بين إسرائيل وتركيا أكبر اتفاقية عسكرية في المنطقة، فهي بين بلدين يملكان أكبر جيشين في المنطقة من حيث العدة والعتاد والتطور، بل من الممكن أن يكون انضمام تركيا لحلف الناتو عام 1952 مكافأة لها لاعترافها بإسرائيل عام 1949، خاصة في ظل السعي التركي في تلك الفترة إبان الحرب الباردة لمواجهة التهديدات السوفيتيية[2].

فمن الناحية العسكرية استطاعت إسرائيل أن تعوض تركيا عن الحظر الذي تفرضه بعض الدول الأوروبية على بيع الأسلحة لأنقرة بسبب حملتها ضد الانفصاليين الأكراد، وإحجام أمريكي عن نقل أنظمة الأسلحة الحساسة إلى أنقرة، وتم أيضاً التعاون في مجال الفضاء بحيث تحصل تركيا على صور من الأقمار الصناعية الإسرائيلية لمناطق في الدول المجاورة بجانب إطلاق قمر صناعي مشترك للأغراض العسكرية، ومراقبة الأجواء السورية والإيرانية والعراقية[3].

الفائدة في مجال بيع إسرائيل الأسلحة إلى تركيا متبادلة، تركيا بحصولها على الأسلحة، وإسرائيل بإيجاد سوق لمنتجاتها العسكرية والعوائد المالية الضخمة، وهناك اتفاقية لبيع أسلحة إسرائيلية إلى تركيا تتجاوز قيمتها ملياري دولار، ومن بينها تحديث 170 دبابة تركية من طراز إم 60، وتصنيع طائرة للتجسس دون طيار، وبيع صواريخ مضادة للدبابات، وبيع قمر اصطناعي للتجسس، فضلاً عن تصنيع صواريخ أرو-توا الإسرائيلية التي تنوي إسرائيل نشر بطارياتها وراداراتها في جنوب شرق تركيا للتصدي للصواريخ الإيرانية حسب ما هو معلن[4].

([1])عبد السلام ، الفاتح عبد الله ، (1994)، حرب الخليج الثانية وتداعياتها على العلاقات العربية-العربية، دراسات استراتيجية، العدد الأول، ص 37-61.

([2]) خماش، رنا عبد العزيز(2010). العلاقات التركية –الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص 45.

([3]) عودة، جهاد (2003). التحالف العسكري التركي-الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، مجلد 38، 2003، ص 326.

([4])نقلاً عن الموقع الالكتروني http://www.aljazeera.net .

ومن أبرز جوانب التعاون التركي الإسرائيلي التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات بينهما[1]، والذي أثبت نجاحه بتقديم المخابرات الإسرائيلية معلومات لتركيا أسفرت في النهاية إلى إلقاء القبض على أوجلان-المطلوب لتركيا- في نيروبي عام 1999، ولم يكن الدور الإسرائيلي الذي قام به الخبراء العسكريون الإسرائيليون عن القوات السورية المحتشدة على الحدود السورية-التركية خافياً، فقد أرسل وزير الحرب الإسرائيلي آنذاك إسحاق مردخاي إلى أنقرة مسؤولاً عسكرياً إسرائيلياً يحمل صور التقطها القمر الصناعي الإسرائيلي (أفق 4) للقوات السورية الموجودة على الحدود[2]، فضلاً عن الزيارات المتبادلة والمستمرة بين العسكريين الأتراك والإسرائيليين، مما يدل على مدى عمق التعاون وجديته بينهما[3].

ويعد هذا التحالف تحذيراً مباشراً للدول الأعداء أهما في المنطقة (سوريا والعراق وإيران)، والمتفحص لبنود هذا الاتفاق يستطيع أن يرى أنه موجه ضد دول بعينها في المنطقة، وهي سوريا والعراق قبل الغزو الأمريكي عام 2003، وضد إيران بعده، أو على الأقل هو موجه لردعها، خاصة في بنود الاتفاقية المتعلقة بالسماح للطائرات الإسرائيلية التحليق في أجواء تركيا على مقربة من تلك الدول، والمساح لها أيضاً باستخدام القواعد العسكرية التركية، الأمر الذي يسمح لها بضرب تلك الدول بسهولة وبصورة مباغتة ومفاجئة، ويؤكد ذلك ما ذكرته صحيفة تشرين السورية إلى أن الاتفاقية العسكرية التركية- الإسرائيلية تستهدف البلاد العربية مثلما تستهدف الأقطار الإسلامية، لا سيما أن إذاعة القوات المسلحة الإسرائيلية قد أكدت أن إسرائيل ستستطيع من خلال التسهيلات التركية مراقبة الأجواء الإيرانية والسورية إلكترونياً، وأن رئيس هيئة الأركان الجنرال التركي جوبك بير طلب من إسرائيل منح أولوية المراقبة للأجواء السورية ثم الأجواء الإيرانية[4].

ومما زاد من توضيح الصورة لسوريا بأنها إحدى الدول المستهدفة من الاتفاق تصريح وزير الدفاع التركي أثناء جولة مع مسؤولن إسرائيليين في الجولان السوري المحتل بقوله: "إن سوريا هي المقر العام للإرهاب الذي يمارس ضد تركيا وضد إسرائيل في آن واحد"[5]، إضافة إلى ما أشار إليه رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست عضو حزب الليكود عوزي لاندوا بقوله: "إذا وقعت حرب بين تركيا وإسرائيل، فهناك أشياء عدة يمكن أن تفعلها إسرائيل دون الدخول في مواجهة مع سوريا... والتعاون القائم بيننا وبين تركيا يجب أن يستثمر في الشرق الأوسط على صعيد أمننا نحن كإسرائيل وتركيا لمواجهة دول أخرى في المنطقة، وعلى سبيل المثال إزاء إيران والوضع القائم بينها وبين تركيا أيضاً"[6]، ويؤكد ذلك أيضاً تصريح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في 1997/9/18: 1997/9/18: "إن هذه المناورات يمكن أن تعتبر من أجل الارتقاء والأبحاث، لكنها يمكن أن تتحول إلى عمليات عسكرية تهدد أمن المنطقة، وتهدد أطرافها في أي لحظة مناسبة"، وأضاف الشرع أن هذه المناورات "تشكل تهديداً للأمن القومي العربي". ولم يكن هذا موقف سوريا فقط، بل هو موقف العراق وإيران ومعظم دول المنطقة من التعاون والتحالف التركي-الإسرائيلي، فقد عبر مندوب العراق لدى الأمم المتحدة في 16 نيسان 1996 عن رفض بلاده للاتفاق، وقال: "إن الإجراء الذ

([1]) كامل، عثمان، (1997)، تركيا والشرق الأوسط الفرص والمخاطر، مجلة الدفاع، ع 133، ص 22.

([2]) عودة، جهاد (2003)، مرجع سابق، ص 326.

([3]) خماش، رنا عبد العزيز(2010). مرجع سابق، ص 46.

([4]) العزاوي، وصال نجيب (1998). أبعاد التعاون العسكري التركي الإسرائيلي-دراسة في الدوافع والأهداف، مركز الدراسات الدولية، العدد 5، ص 384.

([5]) فودة، محمد (2000). اتفاق التعاون العسكري المشترك التركي الإسرائيلي، مجلة الدفاع، مجلد 164، ص 59.

([6]) كيوان، التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي، ص 21.

اتخذته تركيا بإبرام اتفاق مع إسرائيل ليس له ما يبرره؛ لأن تركيا جزء من منطقة إقليمية، ولم تراع الرفض الإقليمي الشامل لهذا الاتفاق، ولم تراع حساسيات جيرانها من الدول العربية"[1].

وبالنسبة لإيران فقد أعلن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أثناء زيارته لأنقرة في 18 كانون ثاني 2000 قلق بلاده من التعاون الإسرائيلي-التركي، ومن التأثير المشؤوم للدولة اليهودية في المنطقة[2]. إضافة إلى موقف الرئيس الإيرانين السابق محمد خاتمي بانتقاده المناورات التركية الإسرائيلية-الأمريكية في عام 1997، حيث قال: "إن أنقرة انحازت إلى ذلك بضغط من الأمريكيين رغم سخط العالم العربي والإسلامي في المنطقة، وأن المناورات المعلنة تشكل تهديداً للمنطقة". وفي السياق ذاته وصفت صحيفة جمهوري إسلامي الإيرانية الموقف التركي بالخيانة وقالت: "إن خيانة تركيا الكبرى أدت إلى أن تكون إسرائيل جارة لنا"[3].

في حين أنه كان هناك نفي تركي- إسرائيلي لتلك الاتهامات، فقد صرح رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ في زيارة له للقدس في أيلول 1998 بالقول : "إن التعاون التركي-الإسرائيلي لا يستهدف أي طرف ثالث في منطقة الشرق الأوسط، بل يصب في خانة بناء الاستقرار الإقليمي فيها"، وفي السياق ذاته وصف رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك بنيامين نتنياهو طبيعة العلاقة بين تل أبيب وأنقرة بـ "تعاون طبيعي إلى أقصى حد بين دولتين تريدان الإسهام في استقرار المنطقة، وإذا تشكل هكذا تحالف فإنه تحالف يمكن أن يوسع، وهو ليس محظوراً على أحد"[4].

أما على صعيد العملي لتلك الاتفاقيات فقد تم إجراء مناورات مشتركة سنوياً بين تركيا وإسرائيل بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، وعرفت المناورات باسم عروس البحر، وشاركت فيها قوات بحرية وجوية، واشترت تركيا في نيسان 2005 من إسرائيل ثلاث طائرات دون طيار، واشترت نظم محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية (صناعات الطيران الإسرائيلية) بتكلفة 183 مليون دولار، وبموجب الاتفاق ستحصل تركيا على عشر محطات أرضية، ولكل منها ثلاثة طائرات أو أربع[5].

رأى مركز الدراسات العربي الأوروبي في دراسة له حول العلاقات التركية - الإسرائيلية، أن هناك خلافا حادا لدى صُناع القرار في إسرائيل، حول إعادة العلاقات إلى سابق عهدها بين الدولتين، ولفتت الدراسة إلى أن من أسماهم بالمتحمسين لخطوة الاعتذار يُراهنون على عدة أمور، وهي:

أولا: كما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو شخصيا، فإن الاعتبار الأهم الذي دفعه لتقديم الاعتذار لتركيا، هو حاجة إسرائيل لوجود طرف إقليمي قوي ومؤثر، مثل تركيا، للحصول على مساعدته في مواجهة التحديات الناجمة عن الأحداث في سوريا.

([1]) الهيئة العامة للاستعلامات، (1997)، العلاقات التركية-الإسرائيلية والتوازن الإقليمي، سلسلة دراسات دولية معاصرة، رقم 114، كانون الأول/ ديسمبر 1997، ص 25.

([2]) صحيفة الحياة اللندنية، 2000/1/19.

([3]) العزاوي، وصال نجيب (1998). مرجع سابق، ص 386.

([4]) كيوان، التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي، ص 16.

([5]) خماش، رنا عبد العزيز(2010). مرجع سابق، ص48.

ثانياً: تبيَّن للقيادة العسكرية الإسرائيلية أن المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية تضررت كثيراً، في أعقاب التوتر مع تركيا، وقرار أردوغان تجميد كل أشكال التعاون الأمني والاستخباري، علاوة على التوقف عن إجراء المناورات العسكرية المشتركة، وعدم السماح لأذرع الجيش الإسرائيلي المختلفة بالتدرب في الأراضي والمياه الإقليمية التركية.

ثالثاً: ينطلقون في إسرائيل من افتراض مفاده أن فرص تحسن العلاقات مع تركيا، باتت كبيرة، لأن الولايات المتحدة ترى في إصلاح هذه العلاقة مصلحة إستراتيجية لها، وهو ما وجد تعبيره في الجهود الكبيرة التي بذلها الرئيس أوباما ووزير خارجيته جون كيري، من أجل تقريب وجهات النظر بين الجانبين.

رابعاً: ترى إسرائيل الرسمية أن لديها من الإغراءات الاقتصادية ما قد يقنع أردوغان في النهاية لحسم الأمر وتحسين العلاقة مع إسرائيل، وعلى رأس هذه الإغراءات، أن تعرض إسرائيل على تركيا أن يتم نقل الغاز الإسرائيلي الذي شرع في استخراجه من حوض البحر الأبيض المتوسط عبر الأراضي التركية إلى أوروبا، وذلك بواسطة أنبوب بحري يمتد من إسرائيل إلى تركيا ومنها إلى أوروبا. [1]

شهد عام 2010 مزيدًا من التّدهور في العلاقات السياسيّة بين الدولتين بعد اعتداء الجيش الإسرائيليّ على أسطول الحرّية المتّجه إلى غزّة في المياه الدوليّة في أيار / مايو سنة 2010، وقتْله تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن سفينة مرمرة التركيّة. لقد هزّ هذا الاعتداء العلاقات الإسرائيليّة - التركيّة بشدّة، وأدخلها في طورٍ جديد من التوتّر السياسيّ. وطالبت تركيا إسرائيل بُعيد الاعتداء الإسرائيليّ، بثلاثة مطالبَ محدّدةً وواضحة، وهي: تقديم اعتذارٍ رسميّ لتركيا، ودفع تعويضات لعائلات الضّحايا الأتراك، وفكّ الحصار عن قطاع غزّة. وربطتْ تركيا بين استجابة إسرائيل لهذه المطالب الثلاثة ومستقبل العلاقات بين الدّولتين. [2]

مما لا شك فيه إن أحد الاعتبارات التي تدفع دائرة صنع القرار في تل أبيب إلى محاولة نزع فتيل الأزمة مع أنقرة يمكن في تعاظم مكانة تركيا الإقليمية ولعدم التورط في مواجهة معها بسبب تطورات إقليمية أخرى. ومن الواضح أن تركيا أصبحت، بعد تولي أردوغان الحكم، ضمن دائرة الحسابات الاستراتيجية التي تأخذها إسرائيل بعين الاعتبار قبل أن تقرر تل أبيب بشكل نهائي شن حملات عسكرية ضد هذا الطرف العربي أو ذاك خشية تأثيرها على العلاقة مع أنقرة. [3]

---

(1) العلاقات التركية الإسرائيلية-تصالح إستراتيجي، كتب محرر الشؤون الدولية، الطليعة، 2012، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: http://www.taleea.com/index.php?option

(2)محارب، محمود، العلاقات الإسرائيلية التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار، المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، دراسات إقليمية، 2012، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: http://www.dohainstitute.org/release/67eff147-7889-4f84-824c-b80acb37a6f9

(3)مركز الدراسات العربية- الأوروبي ، مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية بعد الاعتذار، الأنباء، 2013، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: http://anbaaonline.com/?p=103872

المطلب الثاني: الدور الإسرائيلي في العلاقات العربية مع روسيا الإتحادية:

العوامل المؤثرة على صياغة الموقف الروسي من عملية التسوية:

يتأثر صياغة الموقف الروسي من عملية التسوية بالعوامل التالية:

أ- نفوذ اللوبي اليهودي في روسيا:

تمتع اليهود في الاتحاد السوفيتي بأوضاع متميزة عن بقية شعوب الاتحاد السوفييتي، وبشكل أدى إلى منح أبناء الفئة التجارية بشكل خاص من فرص دخول الجامعات والمعاهد العليا بدلا من أن تضطرهم الحاجة الاقتصادية للتوجه نحو العمل في المعامل، وكان منهم الأطباء بنسبة (37.4%) عام 1960 والمحامين والموسيقيين. وفي عام 1968 وفي دراسة أشارت إلى نحو 4% من مجموع اليهود السوفيت قد أصبحوا في عداد الاختصاصيين في المجالات العلمية والثقافية، ولدى النظر في هذا الرقم في ضوء العدد الكلي لليهود (2.6) مليون في عام 1968 فيتضح بأنه كان هناك (700) ألف اختصاصي يهودي أو في طريقة إلى التخصص، لا بل ويذكر بأن عدد الطلاب اليهود في الجامعات والمعاهد العليا السوفيتية جاوز في أواخر الستينات (110) آلاف طالب، بينما لم يكن عدد الطلاب اليهود في الجامعات والمعاهد العليا الإسرائيلية قد جاوز (35) ألفا، رغم أن العدد الكلي لليهود السوفيت يقل عن عدد اليهود في إسرائيل، واليهود لا يعملون كعمال في المصانع الثقيلة أو في الأعمال الزراعية إلا بشكل هامشي لا يكاد يذكر، ومن الواضح أن عاملين رئيسين قد ساهما في الوصول إلى هذه التركيبة الاجتماعية لليهود، وهما: أن نحو (98%) من اليهود السوفيت هم سكان مدن، بينما لا تزيد نسبة سكان المدن في الشعوب السوفيتية الأخرى على (52%)، حيث أن من طبيعة سكان المدن أن يتوجهوا إلى المجالات العلمية والثقافية لدى توفر العامل الآخر لديهم والمتمثل بالمستوى الاقتصادي المريح على أقل تقدير، وهو الذي تم توفيره لليهود بشكل عام بحكم تلك الأموال التي تراكمت بين أيديهم من خلال أعمال التجارة والسوق السوداء خلال الخمسينات[1].

وبعد قيام روسيا الاتحادية كثر الحديث عن وجود لوبي يهودي مؤثر على السياسة الروسية الخارجية على الرغم من أن البعض يتحفظ على وجود لوبي يهودي على غرار ما هو موجود في الولايات المتحدة[2].

ولكن هناك مؤشرات تبين بروز دور يهودي مؤثر على السلطة السياسية في روسيا، إذ أخذت عصابات المافيا تسيطر على الاقتصادي الروسي ويسيطر اليهود على هذه العصابات، وبالتالي يسيطرون على العصب الاقتصادي الروسي، ومن خلال القوة اليهودية في روسيا تمكن اليهود من الهيمنة على عدد كبير من وسائل الإعلام واقتحموا أسوار الكرملن وتربعوا على كراسي ومناصب في أجهزة السلطة التنفيذية، ولا يتناسب النفوذ اليهود في روسيا مع عددهم هناك، ووفقاً لبعض الإحصاءات يصل عدد اليهود في روسيا إلى أقل من 1% من بين (147) مليون نسمة عدد سكان روسيا الحالي وحتى هذه النسبة قد لا تكون دقيقة لأن كثيراً من الروسي قد سجلوا أنفسهم يهوداً خلال

([1])حجاوي، سلافة، (1980)، اليهود السوفيت: دراسة في الواقع، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ص ص 111-112.

([2])نقاشية ، حلقة ، (1998)، عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية، المستقبل العربي، العدد (230) -4- ص 141.

العقدين الماضيين حتى يتمكنوا من الهجرة إلى خارج روسيا[1]، وقد أشارت مجلة نيوزويك الأمريكية إلى دور اليهود القوي في عصابات المافيا الروسية التي أصبحت أقوى عصابات المافيا في العالم وأكثرها انتشاراً وتشعباً، فبالإضافة إلى هيمنتها الكبيرة على القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً، المصارف وعلى وسائل الإعلام في روسيا نفسها تبسط هذه العصابات نفوذها على سوق المافيا في الولايات المتحدة وإسرائيل وعدد كبير من دول أوروبا الشرقية وألمانيا والنمسا ووفقاً للمجلة الأمريكية (نيوزويك 1995/10/2) فقد رصد مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي وجود خمس عصابات كبيرة في الولايات المتحدة يتفرع منها حوالي 220 عصابة صغيرة في 17 ولاية أمريكية، وحاول بعض اليهود الوصول إلى الكرملن ومنهم كيرينكو وشوباييس وكذلك بوريس بيريزوفسكي أغنى رجل في روسيا حيث يهيمن اليهود على القطاع المالي والاقتصادي في روسيا. وكذلك سيطر اليهود على وسائل الإعلام. ويملك بريزوفسكي أكبر قناة تلفزيونية وهي القناة الاجتماعية الروسية التي تجتذب أكثر من (37%) من المشاهدين الروسي ويملك الجريدة المستقلة وهي أكبر الصحف اليومية وأكثرها تأثيراً، وكذلك مجلة او جونيوك والقبس الأسبوعية الواسعة الانتشار، أما رئيس المؤتمر اليهودي الروسي فلاديمير فينوسنيسكي الذي يمتلك مجموعة لمؤسسة مالية ضخمة فهو الآخر يمتلك ابمراطورية إعلامية تشتمل على القناة التلفزيونية المستقلة التي تستحوذ على حوالي (18%) من المشاهدين الروسي وصحيفة سيفوردينا اليون، ويمتلك المليونير اليهودي فلاديمير بوتانين (صاحب بنك اونيكسيم) عدداً من الصحف الروسية كصحيفة كومسمول سكايا برافدا ليتراتورنايا غازيتا. وكان الرئيس الروسي الأسبق يلتسين قد عين بوتانين نائباً لرئيس الحكومة السابقة مكافأة له على مساهمته الكبرى في تمويل حملة يلتسين الانتخابية[2] وتشير المعلومات إلى أن السياسة الروسية المقبلة ستتأثر بتصاعد النفوذ اليهودي في إدارتها بعد أن وصلت نسبة اليهود بين موظفي الكرملن إلى ما يقرب من (40%)[3]. كما أن صعود بوتين في الانتخابات تم بفضل مساعدة ومساندة بوريس بيريزوفسكي، ويعترف بوتين بهذا الدعم في كتاب صدر أثناء الحملة الانتخابية، كما يقر ويعترف بأنه "من الضروري على الدولة الروسية بأن تقيم علاقات مع أوساط رجال المال حيث أن التأثير في روسيا يتوقف على تحرك هؤلاء الناس"[4].

ب- دور اليهود المهاجرين الروس في التأثير على العلاقات الروسية-الإسرائيلية:

بعد أن وصل عدد اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفييتي إلى ما يقارب من (700) ألف عام 1996 تمكنوا من تشكيل حزب اليهود الروس بزعامة متان شرانكي الذي يرأس المنبر الصهيوني من أجل يهود الاتحاد السوفيتي وقرر خوض الحياة السياسية الإسرائيلية أيضاً. ومع أن خبراء آخرين عبروا عن آراء مختلفة وشككوا في إمكانية تصويت اليهود الروسي بالإجماع لصالح الحزب إلا أن هؤلاء لم يتوانوا في الاعتراف بأن هذا الحزب سيحظى بدعم وتأييد من الإسرائيليين القدامى، أي من قبل يهود من أصول روسية هاجروا في حقب تاريخية مختلفة، وأصبح الإعلان عن تشكيل هذا الحزب من أشد بواعث القلق لدى القيادات والأحزاب الإسرائيلية الكبيرة، إذ تخشى هذه الأحزاب من أن تفقد الأصوات التي تمنح لها مما يعني تقليص دائرة تمثيلها في انتخابات الكنيست في

([1])توفيق ، سعد حقي ، مرجع سابق، ص130.

([2])الخطيب، محمود، (1999)، النفوذ اليهودي في روسيا: هيمنة وتخريب، فلسطين المسلمة، العدد الثاني، ، ص ص 58-59.

([3]) التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1998، المرجع السابق، ص 101.

([4])الأصفهاني، نبيه، (2000)، الرئاسة الروسية الجديدة بين التغيير والاستمرارية، السياسة الدولية، العدد (141)، ص 197.

المستقبل، والأخطر من هذا يكمن في المواقف والأفكار التي سيعتمدها في برنامجه، حيث أنه يتبنى مواقف وأفكاراً مغالية في التطرف والتشدد(1). والحزب يؤيد هجرة جميع ما تبقى من اليهود في روسيا وأوكرانيا والجمهوريات المستقلة التي كانت تشكل في مجموعها الاتحاد السوفييت، ويضع الحزب هدف هجرة هؤلاء ونقلهم إلى إسرائيل في مقدمة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ولما كانت هناك علاقة عضوية بين الهجرة والاستيطان فإن هذه العلاقة تحتم من وجهة نظر الحزب عدم التخلي عن المناطق التي سيتم توجيه المهاجرين إليها، إذ أنها المناطق الوحيدة القادرة على استيعاب واستقبال هجرة جماعية سيخلق مشاكل استيعابية فتعجز الأراضي الواقعة ضمن الخط الأخضر (حدودها ما قبل الرابع من حزيران/ يونيو 1967) على استيعاب هذه الأعداد، كما يؤدي إلى ظهور مصاعب ومشاكل اقتصادية واجتماعية حيث تعجز الحكومة عن استيعاب هذه الأعداد من اليهود، والخطورة تكمن في أن الحزب تبنى استراتيجية العدوان والتوسع، إذ ينظر إلى المنطقة العربية على أنها مجال حيوي لإسرائيل من حقها التمتع بثرواتها ومواقعها والاستئثار بكل ما تخزنه وتحويه. وإن الاستمرار في هجرة اليهود من روسيا ستخلق ضواغط على عملية السلام وعلى حل الصراع العربي-الإسرائيلي، إن مساعي حزب اليهود الروسي في حالة تكتله يدفع الحكومة الإسرائيلية بمطالبة روسيا بالاستمرار بالسماح بالهجرة، مما يثير مخاطر على عملية التسوية في المنطقة(2).

ج- تطوير العلاقات العسكرية الروسية – الإسرائيلية:

قامت روسيا وإسرائيل بتطوير علاقاتهما العسكرية خلال التسعينات ولا سيما في مجال التصنيع الحربي، إذ بدأ الجانبان علاقة شراكة في العديد من مجالات التصنيع الحربي. ومنذ عام 1992 بدأ تعاون ثلاثي بين روسيا وإسرائيل وجنوب أفريقيا، وقد اعتمد الجانب الإسرائيلي على المساعدات الروسية لصيانة وتطوير الأسلحة والمعدات التي استولت عليها القوات الإسرائيلية من الجيوش العربية في جولات القتال بين الجانبين، علاوة على أن الجانب الإسرائيلي يمتلك أيضاً قاعدة صناعية لا بأس بها في المجالات المختلفة للتصنيع الجوي، أما الجانب الروسي فإن دوافعه من وراء هذا التعاون تنبع من رغبته في توفير المزيد من فرص تصدير السلاح إلى الخارج، علاوة على أن روسيا تعاني من صعوبات اقتصادية حادة للغاية، بما يمنعها من تخصيص موارد مالية كافية لدفع عمليات الأبحاث والتطوير والتصنيع في المجالات العسكرية المختلفة، لذلك فإن روسيا تسعى إلى الدخول في علاقات شراكة مع أية أطراف خارجية قادرة على المشاركة في عمليات التمويل والتطوير لتخفيض التكاليف التي تتطلبها مثل هذه الأنشطة، والمثال على ذلك قيام علاقات تعاون ثلاثي بين إسرائيل وروسيا وجمهورية جنوب أفريقيا حول إقامة مشروع لتطوير الطائرات المقاتلة الروسية الجديدة (سوخوي-37)، وكان هذا التطوير ينطوي على دلالات استراتيجية بالغة الأهمية لأن انضمام روسيا إلى إطار التعاون بين إسرائيل وجنوب أفريقيا بكل ما تملكه روسيا من تركة سوفيتية لا بد أن يشكل تحولاً استراتيجياً ذا أبعاد إقليمية وعالمية شاملة، وهذا التعاون سوف يمثل مصدراً جديداً لتعزيز النفوذ الإسرائيلي في مواجهة العالم العربي(3).

---

(1)توفيق، سعد حقي، مرجع سابق،ص 132.

(2) حزب اليهود الروسي وموقعه على الخارطة السياسية الإسرائيلية، تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، عدد 6-15 حزيران 1995، ص ص 26-29.

(3) التعاون العسكري الروسي-الإسرائيلي: المؤشرات الراهنة واحتمالات المستقبل، تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، العدد (6)، 1995، ص ص 32-35.

د- الأوضاع الاقتصادية الروسية:

تبنت روسيا مفهوم التحول السريع الذي اعتمد على تحرير الأسعار وتعديل النظام الضريبي وخصخصة الملكية العامة للدولة، كما بدأت في التعاون مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدات اللازمة للإصلاح، ولكن نتائج هذه السياسة لا تبدو إيجابية، إذ تدهور الناتج الإجمالي الروسي ما بين عامي 1991 و1998 بنسبة (50%) فلم يحقق برنامج الخصخصة ما كان مرجواً منه، كما بدأت صناعات وطنية عديدة، تقترب من الاندثار وتشهد الميزانية الروسية عجزاً كبيراً منذ عدة سنوات نتيجة الانخفاض الكبير في الإيرادات[1]، فمن جهة يعاني الاقتصاد الروسي من نقص الاستثمارات مع انخفاض كل من الاستثمار المحلي والأجنبي في السنوات الخمس الأخيرة، حيث تلقت روسيا أقل استثمارات أجنبية من دول الكومنولث، ومن جهة أخرى هناك ضعف في تحصيل الضرائب نتيجة لتراخي الدولة في التحصيل وتأخر الإصلاحات الضريبية ونتيجة لهذا الوضع أصبحت الدولة عاجزة عن دفع الرواتب المتأخرة لموظفيها وبدأت مستويات المعيشة تتدهور خاصة مع تزايد البطالة التي تقدرها منظمة العمل الدولية بـ (14.2%)[2].

لقد كانت روسيا عاجزة عن تسديد الدين الخارجي الذي بلغت قيمته المستحقة منه ما لا يقل عن (17.9) مليار دولار منها (4.5) مليار دولار تخص نصيب صندوق النقد الدولي ويطالب الصندوق ضمانات من الحكومة وضع آلية فعالة تمكنها من جمع الضرائب والحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وقد انعكس هذا التطلع المتعطش للدعم المالي الخارجي الذي تسعى الحكومة الروسية بكافة جهودها في السياسة الخارجية على شكل صياغة جديدة للأولويات المطروحة مع مراعاة الفصل الدقيق بين الأهداف الثابتة على المدى الطويل وبين ترتيبات جديدة لأوليات المرحلة التي فرضتها الظروف الصعبة الحالية. إن طبيعة الاعتماد الروسي الخارجي على المعونة الغربية اقتضى موازنة المواقف الروسية من قضية الصراع العربي-الإسرائيلي وأثر ذلك بشكل واضح على مواقفهم من التسوية خلال المرحلة الحالية بشكل لا يؤدي إلى المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية. [3]

هـ- الأوضاع الداخلية في روسيا:

ينادي الروس ذوو النزعات القومية المؤيدة لإبقاء التعاون مع الحلفاء القدامى لإيجاد توازن في العلاقة مع الغرب، وقد تحقق ذلك في المساعي المبذولة من قبل روسيا لاستعادة دورها في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن ذلك، يرى الروس بأن روسيا مركز الأرثوذوكسية في العالم، وهي في الوقت ذاته تضم طائفة إسلامية كبيرة تتزايد أهميتها في الحياة السياسية والاجتماعية. ومن هذا المنظور فإن لسكان روسيا مصلحة أكيدة في أن يحل السلام في منطقة الشرق الأوسط مهد الديانات الثلاث، وأن يسود تعامل طبيعي بين شعوبها، وأن تبقى دور العبادة لجميع الديانات بعيدة عن المخاطر، وألا يلجأ الناس من مختلف الأديان إلى السلاح وأن يتمكن الروس من زيارة الأماكن المقدسة من دون عوائق أو خوف، ويضيف فكتور بوسوفاليوك المبعوث الروسي للشرق الأوسط أن إحصائيات عام 1992 تشير إلى أن مئة ألف عائلة في العالم العربي مرتبطة بعلاقات قرابة مع روسيا وسائر دول الكومنولث، وقد ارتفع هذا الرقم بنسبة عالية، وفي إسرائيل هناك (800) ألف

---

(1)توفيق، سعد حقي، مرجع سابق،ص 134.
(2)قابيل، مي، (2001)، تكلفة الفساد في روسيا، السياسة الدولية، العدد (143)، ص 236.
(3)الأصفهاني ، نبيه، المرجع السابق، ص ص 224-225.

مواطن سوفييتي سابق، علماً بأن صلاتهم مع روسيا والجمهوريات الأخرى لم تنقطع بل إنه لا يمكن لها أن تنقطع"[1].

العلاقات الاقتصادية والعسكرية العربية-الروسية:

أولاً: العلاقات الاقتصادية العربية-الروسية:

إن العلاقات الاقتصادية العربية-الروسية تشكل أحد أهم جوانب العلاقات العربية-الروسية، حيث أخذت السياسة الروسية في المنطقة العربية تتحدد وفق اعتبار المصالح وليس الأيديولوجية، ويشكل العامل الاقتصادي أساس ذلك، وهناك عوامل تساهم في تحديد العلاقات الاقتصادية العربية-الروسية يمكن إجمالها بما يلي[2]:

1- التقارب الجغرافي بين الشرق الأوسط وروسيا بغض النظر عن وجود الجمهوريات الآسيوية المستقلة التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي.
2- احتلال المشرق العربي المرتبة الأولى في المبيعات العالمية للنفط وهي مسألة في غاية الأهمية، لأنها تعطي المنطقة منزلة كبيرة في نظام العلاقات الاقتصادية العالمية ومن أجل استقرار الوضع السياسي في المنطقة والحافظ على هذا الوضع وأن تبذل قصارى جهودها للحفاظ على مساهمتها في جميع التطورات الجارية هناك وتعمل كل ما في وسعها كي تدخل نظام التعاون المتبادل مع دول الأوبك والدول العربية المصدرة للنفط بغية ضمان مصالحها الاقتصادية والنفطية.
3- تهدف روسيا إلى الاستفادة من الفوائض المالية الكبيرة العربية في بعض المناطق في الوطن العربي من أجل القيام بالاستثمارات وإجراء إصلاحات في اقتصادها الوطني.
4- ترى روسيا أن الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط كبيرة، حيث تتركز مصالح الدول الكبرى ومصالح عدد كبير من الدول الصغيرة التي يعتمد ميزان الطاقة الخاص بها على توريدات النفط من هذه المنطقة.
5- الشراكة بين روسيا في إطار سياستها الجيوستراتيجية وبين الدول التي تهتم بمجريات الأمور في الشرق الأوسط ولا سيما في مناطق استخراج النفط.

ويمكن أن نضيف أن لروسيا الاتحادية علاقات اقتصادية متميزة مع بعض البلدان العربية، ترجع جذورها إلى زمن الاتحاد السوفيتي السابق وحافظت على استمرارها حتى الوقت الراهن ومن أجل استمرارها تأخذ روسيا بعين الاعتبار في علاقاتها مع الدول العربية المشار إليها أعلاه. لقد تحولت العلاقات الاقتصادية العربية-الروسية إلى علاقات منفعية متبادلة وليس عامل أيديولوجي مثل تعاون مصر مع روسيا يقوم اليوم على تبادل منفعة وهو مدخل اقتصادي بحت بالدرجة الأولى[3].

ولروسيا علاقات اقتصادية متميزة مع كل من سوريا والعراق وليبيا. هناك قروض روسية لسوريا تقدر بنحو (11-12) مليار دولار منها (1.5) قروض متأخرة السداد، ولهذا تسعى روسيا لاستمرار العلاقات الاقتصادية وإيجاد آلية لدفع القروض وبالنظر لعدم قدرة سوريا على دفع هذه الديون

(1) حمودي ، عبد الكريم ، المرجع السابق، ص 10.
(2)فيلونيك ، الكسندر ، المرجع السابق ، ص ص 108-109.
(3)عبد العليم، طه ، العرب وروسيا، المرجع السابق ، ص 117.

وعدم استطاعة روسيا لإلغائها، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها، فقد تمت تسوية لهذه المشكلة بالاتفاق بين البلدين، على أن يؤجل بحث الديون العسكرية التي تشكل النسبة الأكبر إلى وقت لاحق وتقوم سوريا بسداد الديون الاقتصادية التي تشكل النسبة الأكبر إلى وقت لاحق وتقوم سوريا بسداد الديون الاقتصادية عبر تصدير بضائع سورية إلى روسيا، وقد ساعد هذا على إحراز تقدم نسبي في العلاقات بين البلدين تمثل في انعقاد الدورة الأولى للجنة الروسية-السورية في شباط/فبراير 1998، والتي اختتمت بتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري وأهمها اتفاق للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية واستمرار العمل باتفاق عام 1983 الذي كان قد جمد[1]. كذلك تحتاج سوريا إلى تزويدها بقطع غيار للآلات الروسية الموجودة لديها بما فيها العسكرية لاستمرار عملها وكيفية تسديد قيمة هذه المعدات بأموال تحتاجها روسيا لتشغيل مصانعها والتخفيف من البطالة وتسعى سوريا إلى استيراد قطع غيار لمحطة تشرين الحرارية التي تبلغ طاقتها (400) ميغاوات[2] إذ لا يزال الخبراء الروس فيها بحاجة إلى توريد أجهزة ومعدات أسلاك نقل الطاقة منها إلى المنطقة الجنوبية، ومن سد الفرات (880) ميغاوات إلى باقي المحافظات، وتسعى روسيا إلى دخول شركاتها في المناقصات التي تعلنها هيئات ومؤسسات الدولة السورية ومعاملتها كمعاملة الشركات الأجنبية العالمية في هذا المجال، وكذلك تعزيز التبادل التجاري بين الجانبين والعمل على رفعه من (50) مليون دولار في السنة إلى (400) مليون دولار ومنح مزايا ضريبية لكلا الجانبين وعودة روسيا إلى استيراد منتجات سورية والمساهمة في استخراج الفوسفات واستيراده ومعالجته[3].

ثانياً: التعاون العسكري العربي-الروسي:

لقد أخذت السياسة الروسية تعطي أهمية كبيرة لتعزيز علاقات التعاون التسليحي مع الدول العربية، وتسعى روسيا إلى بيع السلاح من أجل الحصول على العملة الصعبة لأي دولة ترغب في شرائه، وبهذا فقد تخلت روسيا عن الاعتبارات الأيديولوجية التي كان الاتحاد السوفييتي السابق يلتزم بها في علاقاته التسليحية مع دول المنطقة، حيث أدت الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تمر بها البلاد إلى دفع الحكومة الروسية نحو تبني سياسة تقوم على بيع الأسلحة والمعدات إلى كل من يستطيع دفع ثمنها، وأصبحت هذه السياسة تقوم على مبدأ (إن لم نبع، باع غيرنا)، وأصبحت روسيا سوقاً مفتوحاً لبيع الأسلحة الفائضة عن الحاجة، ووصلت كميات الأسلحة والمعدات المعروضة إلى كميات مذهلة جداً وتتراوح الأسلحة ما بين الغواصات وطائرات القتال المتطورة ودبابات القتال الرئيسية، وذلك من أجل زيادة القدرة على مواجهة المنافسين الغربيين فقد اتجهت السياسة التسليحية الروسية نحو تخفيض أسعار صادراتها من الأسلحة والمعدات، وذلك بهدف زيادة قدرتها التنافسية في مواجهة الغرب في أسواق العالم الثالث، علاوة على أن الجانب الروسي أصبح يتوسع كثيراً في تقديم خدمات ما بعد البيع إلى الأطراف المستوردة بهدف امتلاك ميزة نسبية في السوق الدولية للسلاح[4]. وتستفيد روسيا في هذا الإطار من أن الأسلحة والمعدات المتعاقد عليها عادة ما تكون قد استعملت في صفوف القوات المسلحة، بما يبرز خفض روسيا أسعارها عند إعادة بيعها مرة أخرى، وعمدت روسيا إلى تأكيد وجودها في معارض السلاح في الشرق الأوسط، حيث أبدت الحكومة الروسية حرصها البالغ على المشاركة في جميع المعارض التسليحية الكبرى في العالم من أجل إبراز النظم التسليحية الروسية في

([1])الشيخ ، نورهان ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 220.
([2])توفيق ، سعد حقي ، مرجع سابق،ص 138.
([3])حمودي، عبد الكريم، مرجع سابق، ص 10.
([4])توفيق ، سعد حقي ، مرجع سابق،ص 143.

مواجهة النظم الغربية، بل إن روسيا حرصت على تقديم أحدث مبتكرات ترسانتها العسكرية في هذه المعارض[1].

ففي إطار منظومات الطيران سعت روسيا بجهود حثيثة إلى اكتساب أسواق الطائرات المقاتلة في المنطقة العربية خلال السنوات الماضية. وأصبحت المحاولات الكثيفة التي تبذلها الصناعات الجوية الروسية للدخول إلى المنطقة أيام الاتحاد السوفيتي السابق لا تتم على أسس عقائدية. والواضح أن الطموح الروسي بات يتجاوز كثيراً مجرد الرغبة في الفوز بالعقود التسليحية مع الدول التي كانت تشكل في الماضي أسواقاً تقليدية للاتحاد السوفيتي، فإلى جانب اهتمام موسكو بالاحتفاظ بحصتها في تلك الأسواق، أخذت الاعتبارات التجارية البحتة تلعب الآن دوراً متزايداً وجوهرياً في تحديد وجهات السياسية الروسية وأولوياتها الاقتصادية، ومن هذا المنطق تحاول الصناعات الجوية الروسية العسكرية منذ مدة الدخول إلى أسواق حيوية جديدة، وقد حققت في سعيها هذا نجاحات لا يستهان بها. إذ باعت أنظمة دفاع جوي ومدرعات وأسلحة متنوعة إلى دول خليجية مثل الإمارات والكويت، كما أنها باتت ترتبط بعلاقات تسليحية قوية مع إيران، وفازت بعقود لطائرات هليوكوبتر ومدرعات مع تركيا وحققت نجاحاً مهماً بفوزها بعقد مع ماليزيا لتزويد قواتها الجوية للمرة الأولى في تاريخها مقاتلات روسية من طراز (ميغ-29) وتخوض المقاتلات الروسية حالياً غمار التنافس على الفوز بالعقود المتوقعة مع أكثر من دولة خليجية وخصوصاً مع الإمارات والكويت. وفي مجال تحديث القوات الجوية حازت (سوخوي-27) وطرازها المحسن (سوخوي-37) على اهتمام خاص[2]. وبالنسبة للمقاتلة (ميغ-29) فهي تعمل حالياً في المنطقة العربية في كل من سوريا والعراق واليمن وإيران. وتم تطوير طائرة (ميغ-33) لكن لم يصدر منها إلى الخارج. وتعتبر هذه المقاتلة موازية عموماً لطرازات الجيل الغربية مثل (اف -16) و (اف-18) و(ميراج-2000)، كما أن المقاتلة (سوخوي-27) التي لم تحصل عليها دولة شرق أوسطية حتى الآن تشكل بالنسبة للعديد من المراقبين بما في ذلك الغربيون الطراز القتالي الأفضل من نوعه في العالم[3].

وقد تطورت العلاقات العسكرية بين روسيا وسوريا، حيث عمدت روسيا إلى مساعدة سوريا في الحصول على أسلحة مثل منظومة الصواريخ المضادة للطائرات (اس اس 30)، فضلاً عن مساعدة سوريا في مشروع إنتاج صواريخ أرض-أرض بعيدة المدى تعمل عليه منذ مدة ومن المعروف أن سوريا تعتمد منذ أكثر من ربع قرن على نظام دفاعي جوي سوفياتي وأنها تحتاج إلى تحديثه لكنها تواجه صعوبات مالية في هذا الشأن. وقد سبق أن طلبت العام 1994 تزويدها بمنظومة صواريخ جديدة وطائرات مقاتلة[4].

وعقدت عدة صفقات بين سوريا وروسيا منها، تصدير روسيا أسلحة موجهة مضادة للدبابات (صواريخ أي تي-14) عددها (1000) في عام 1995 وكذلك صواريخ أرض-جو (اس 300) عام 1997. ومع اليمن تم عقد صفقة بيع طائرات قاذفة (سوخوي-27) بعدد (14) طائرة عام 1999، ومع الإمارات العربية المتحدة تم عقد صفقة لبيع طائرات نقل عسكري (أي 1- 76) بعدد (4) طائرات عام 1997، ومع الأردن تم عقد صفقة لبيع عربات قتال مدرعة حاملة جنود (بي ام بي-3)

---

(1) السياسة الدولية الجديدة في الشرق الأوسط: الثوابت والمتغيرات، تقديرات استراتيجية، المرجع السابق، ص ص 47-48.

(2)توفيق ، سعد حقي ، مرجع سابق،ص 145.

(3) الصناعات الأمريكية والفرنسية والروسية تتنافس، مجلة الوسط، بيروت، العدد (198)، 1995/11/13.

(4) الوطن العربي، العدد (1156)، 1999/4/30.

بعدد (126)، عام 1994، ومع مصر عقدين، الأول يتضمن تزويد مصر بطائرات هليكوبتر مسلحة (ام أي-17) بعدد (20) طائرة عام 1996 والثاني يتضمن صفقة لتزويدها بصواريخ أرض-جو بيتشورا عدد (50) عام 1999، ومع الجزائر عقدين يتضمن الأول تزويدها مضاد صواريخ أرض-أرض (تي أتش -35) بعدد (96) عام 1998 والثاني تزويدها بثلاث طائرات مقاتلة قاذفة (سوخوي-24) عام 1999[1]. وقد تم عقد صفقات بين روسيا والجزائر أثناء زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى موسكو في 4 نيسان 2001 تتضمن شراء (22) طائرة (سوخوي-24) وشراء أسلحة ومعدات روسية بمبلغ مليار ونصف المليار دولار[2].

وعلى الرغم من هذه الصفقات فإن روسيا تعاني تراجعاً في سوق السلاح العالمي نسبة إلى ما كان عليه الحال في مطلع التسعينات، فعلى سبيل المثال نجد أن صادرات روسيا من السلاح عام 1992 كانت أكثر من ثلاثة مليارات دولار مقابل (4.6) مليار دولار للولايات المتحدة، لكن في عام 1995 قفزت صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة إلى ما يقارب من (10) مليار دولار بينما لم تتعد الصادرات الروسية أكثر من (4) مليارات دولار، كما تشير معطيات أخرى إلى تراجع هذه الصادرات سنة 1998[3]، إما لأن حلفاء روسيا التقليديين لم يعودوا قادرين على الدفع أو لأن قيوداً كثيرة تفرض على صادرات روسيا من الأسلحة، وهي لم تعد قادرة على تحدي الغرب كما كانت تفعل سابقاً، أن الكثير من حلفاء روسيا السابقين يفرضون عليها حظر استيراد السلاح ومنهم العراق وليبيا والسودان وهي دول تعتمد على السلاح الروسي في وارداتها[4]. فضلاً عن سوريا تعتمد على السلاح الروسي ولكنها بحاجة إلى المال اللازم لشرائه.

المطلب الثالث: تطور العلاقات الافريقية العربية وتأثير اسرائيل:

تعد منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي من المناطق الهامة بالنسبة للأمن القومي العربي، إذ تشاطئ البحر الأحمر من الجهة الشرقية المملكة العربية السعودية واليمن. من الجهة الغربية مصر والسودان وجيبوتي. وإن استقلال ارتيريا في عام 1993 أدى إلى فقدان أثيوبيا واجهتها البحرية وإحلال ارتيريا على البحر الأحمر، وعلى الرغم من مساعدة بعض الأقطار العربية لارتيريا خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار فإنها رفضت الانضمام إلى الجامعة العربية. ولوجود مشاكل لارتيريا مع اليمن باحتلالها لجزر حنيش فإن تأثيرها أخذ يزداد في المنطقة. ومهما كان التصور العربي لأمن منطقة البحر الأحمر وامتدادها الجغرافي في القرن الأفريقي فإنه لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار دورها في المنطقة، إذ أنها أخذت تشكل جزءاً من المعادلة الأمنية في البحر الأحمر. وإن إسرائيل والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لها مصلحة في عدم عروبة ارتيريا حتى لا تكون الدول المتشاطئة على البحر الأحمر كلها دولاً عربية تهدد مصالح إسرائيل والغرب في المستقبل. ولارتيريا مصلحة في التعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة نظراً لما يوفره لها ذلك من إمكانات تتعلق بالتنمية، مما يوفر لها بالتالي قدرات عسكرية تمكنها من مواجهة أية ضغوط عربية. إذ أن تعرض ارتيريا للتأثير العربي المستمر عبر البحر الأحمر وعبر السودان يجعلها تخشى الاستقرار السياسي فيها. وهذا يعني أن هناك قدراً من الالتقاء في المصالح بين ارتيريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى

---

(1)بركات ، وائل ، (2000)، صفقات السلاح في منطقة الشرق الأوسط، 1999-2000، السياسة الدولية، العدد (140)، ص ص 222-226.

(2) إذاعة مونت كارلو في 4 نيسان 2001.

(3)توفيق ، سعد حقي ، مرجع سابق،ص 146.

(4)العليم ، طه عبد ، العرب وروسيا، مرجع سابق، ص 115.

في مدخل البحر الأحمر بشكل قد يعني إمكانية تكرار هذه العملية أو غيرها بين الحين والحين وهذا أمر يعد تهديداً للأمن القومي العربي[1].

ومن الناحية الاستراتيجية، وفي منطقة القرن الأفريقي، فإن الدول الثلاثة غير العربية ارتيريا واثيوبيا واوغندا في وضع أفضل بكثير من الدول العربية الثلاثة السودان والصومال وجيبوتي. فالدول الأولى غير العربية قد طرحت تصورات لمواجهة حالة الصراع الداخلي فيها بشكل يؤدي إلى استقرارها. فقد وضعت اثيوبيا على سبيل المثال دستورياً ارتكز على تجربة جديدة هي الفدرالية الاثنية والذي يعترف بحق الشعوب الاثيوبية جميعها في تقرير المصير باعتباره أنموذجا لحل المشاكل الاثنية في أفريقيا[2]. كما لم تتأثر إمكانية اثيوبيا الأفريقية كثيراً بتغيرات الوضع الداخلي فيها، فضلاً عن تحسن شبكة علاقاتها الدولية مع الولايات المتحدة والغرب. أما ارتيريا فهي في مرحلة استقرار ولديها جيش قوي تجاورها دولة ضعيفة (اثيوبيا) وتمتلك شبكة علاقات دولية متينة مع الغرب، وبخاصة مع الولايات المتحدة. أما أوغندا فقد تحقق فيها الاستقرار إلى حد كبير منذ وصول موسفيني نسبة إلى ما كانت عليه سابقاً. كما أنها طرحت تصوراً سياسياً جديداً على المستوى الدستوري يقوم على الاعتراف السياسي بالممالك الأربع القديمة سعياً منها لمواجهة المشكلة الاثنية. وتسعى إلى تشكيل قوة إقليمية في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل والبحيرات، لا سيما بعد مساندتها للحركة الوطنية الرواندية التي استولت على السلطة في رواندا عام 1992 ومساندتها للتوتسي في شرق زائير وللجيش الشعبي لتحرير السودان. في حين تعاني البلدان العربية الثلاثة الصومال والسودان وجيبوتي من أوضاع متردية أما على المستوى الداخلي أو على مستوى علاقاتها بدول الجوار، أو على المستوى الدولي أيضاً. فالصومال تعاني من مشاكل عديدة بعد انهيار الدولة، أما جيبوتي فهي بلد يعاني من مشاكل داخلية ونزاعات مستمرة بين قبيلتي العفر والعيسى وتنازعه في الوقت ذاته أطماع كل من ارتيريا وأثيوبيا. أما السودان فهو يعاني من مشاكل تدهور أوضاعه الداخلية مع جيرانه ومع العالم الخارجي[3].

وفي منطقة البحيرات العظمى يشكل الاختراق الأمريكي والإسرائيلي تأثيراً على المصالح العربية في المنطقة، ولا سيما المصالح المصرية، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق الأهداف الآتية في منطقة البحيرات العظمى: [4]

2- السيطرة على وسط القارة وضمان الوصول إلى المناطق الغنية بالمعادن والثروات الطبيعية بما يعزز من شعار الشراكة الأمريكية الأفريقية القائم على مبدأ التجارة بدلاً من المساعدة.
3- التأثير على السياسة المائية في المنطقة واعتبار المياه ورقة ضغط يمكن إثارتها في إطار الترويج لمقولة حروب المياه في المنطقة.
4- التخلص من النفوذ الفرنسي في المنطقة، إذ أن وصول التوتسي إلى الحكم في كل من رواندا وبوروندي الذين هم معروفون بانتمائهم وارتباطهم الانجلوسكسوني بدلاً من الهوتو ذوي الارتباط الفرنكوفوني يساعد على تحقيق هذا الهدف الأمريكي[1].

([1]) ندوة المستقبل العربي: القرن الأفريقي: أهم القضايا المثارة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة الأفريقية، العدد (218)، 1997/4، ص 87.

([2])توفيق ، سعد حقي ، (2003)، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، ص 270.

([3])ندوة المستقبل العربي: المرجع السابق

([4])توفيق ، سعد حقي ، مرجع سابق، ص 271.

ويرتبط الوجود الأمريكي في المنطقة دائماً بالوجود الإسرائيلي، حيث تسعى إسرائيل من خلال رؤيتها الشمولية لمنطقة البحيرات العظمى بامتداداتها الجغرافية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر إلى تحقيق جملة من الأهداف الأمنية والاستراتيجية: (2)

1- الوصول إلى منابع النيل بما يمكنها من استخدام هذه القضية كورقة ضغط من أجل تحقيق حلمها القديم من النيل إلى الفرات أو على الأقل السعي إلى تحقيق مشروع إيصال مياه النيل إليها.
2- عدم جعل البحر الأحمر بحيرة عربية والعمل على ربط مفهومها للأمن الإسرائيلي والامتداد الجيوستراتيجي له في جنوب البحر الأحمر.
3- محاضرة الأمن القومي العربي ولا سيما في امتداده المصري والسوداني وفق استراتيجية حلف المحيط أي إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الاثنية والدينية المعادية للعرب.

إن المخططات الإسرائيلية المتعلقة بالبحيرات العظمى ومنابع النيل عموماً، لا تهدف إلى فتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والمائي العربيين من خلال اثيوبيا وارتيريا بل يتجاوز ذلك إلى فتح أبواب المنطقة أمام المصالح الأمريكية(3).

وهكذا يعتبر الدور الإسرائيلي مكملاً للدور الأمريكي ومسانداً له بل مستفيداً منه، حيث نجحت إسرائيل في الاستفادة من العلاقة الوثيقة لموبوتو رئيس زائير الأسبق بالولايات المتحدة في تعزيز وجودها في زائير. وكانت زائير من أوائل الدول الأفريقية التي أعادت علاقاتها مع إسرائيل في أيار/مايو عام 1982. وذكرت تقارير المخابرات الفرنسية أن إسرائيل قامت خلال عام 1996 بتزويد جيشي رواندا وبوروندي بالأسلحة القديمة بدون مقابل مادي لكسب ثقة حكومتي البلدين ومن أجل أن تتمكن من التغلغل في منطقة البحيرات العظمى القريبة من منابع النيل، كما لم تكتف إسرائيل بتزويد جيشي رواندا وبوروندي "اللذين يسيطر عليهما أبناء قبيلة التوتسي" بالأسلحة بل زودت بالسلاح أيضاً المتمردين الهوتو في البلدين، والذين ينطلقون في هجماتهم من شرق الكونغو، كما قامت بتسليح متمردي التونسي الزائيريين الذين فجروا الأحداث الأخيرة بمهاجمتهم للقوات الزائيرية واستيلائهم على معظم أراضي شرق البلاد تقريباً وبينت تلك التقارير أن إسرائيل أرادت من هذه العملية استكمال خططها الرامية إلى الالتفاف حول الدول العربية بعد أن نجحت من قبل في فرض نفوذها(4).

لذا تشكل أزمة الكونغو أخطر تحد يواجه القارة الأفريقية ويزيد من استنزاف مواردها وبسبب تورط أكثر من ست دول فيها بشكل مباشر، مما يهدد بإشعال حرب إقليمية كبرى في منقطة البحيرات العظمى.

ومن أجل مواجهة مثل هذه الأوضاع والتطورات في القارة الأفريقية ينبغي على العرب التعامل مع الدول المجاورة والمحاذية لها بما يحقق الأمن والاستقرار للطرفين، وبما أن ارتيريا تعد

---

(1)حسن ، حمدي عبد الرحمن ، (1999)، التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (135) ، ص 33.
(2)توفيق ، سعد حقي ، مرجع سابق، ص 272.
(3)حسن ، حمدي عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص ص 33-34.
(4)سليم ، رجاء إبراهيم ، (1999)، الأزمة الكونغولية وتداعياتها، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (135) يناير، ص ص 52-53.

جزءاً من المعادلة الأمنية للبحر الأحمر فإنه ينبغي التعامل معها بشكل لا يؤدي إلى تصعيد الموقف معها ومحاولة تقديم بديل يوفر لها إمكانيات تنموية وأمنية والعمل على زيادة العون العربي لها في المجالات كافة، فضلاً عن ضرورة وجود قدر من التنسيق بين الأقطار العربية المشاطئة للبحر الأحمر مصر والسودان والأردن والسعودية واليمن مثل القيام بتدريبات بحرية مشتركة لمراقبة التطورات في المنطقة(1).

حدَّد الرئيس ميدفيدف ـ خلال اجتماعه السنوي بالدبلوماسيين الروس ـ أولويات سياسة بلاده الخارجية في تطوير الاقتصاد، وتأسيس مراكز ومؤسسات مشتركة للاستفادة من الابتكارات والتكنولوجيات رفيعة المستوى، واعتبر آخرون مشروع "سكولكوف" خطوة جوهرية في هذا الاتجاه، ليشمل إلى جانب إسرائيل، فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وصولاً للولايات المتحدة، في حين تُشير البيانات إلى تخصيص موسكو ما يعادل اثني عشر مليار دولار للحصول على التقنية الغربية خلال المرحلة القادمة. ولعل سعي موسكو نحو تحديث، بل تطوير، قدراتها العسكرية بما يتفق وتكنولوجيا العصر، عامل آخر دفعها إلى توقيع اتفاق تعاون تقني وعسكري مع إسرائيل، بدايته تبادل الخبرات والمعلومات وتطوير التعليم العسكري، والطب، والتدريب. واعتُبرت موافقة إسرائيل على إقامة منشأة عسكرية مشتركة بقيمة أربعمائة مليون دولار لإنتاج طائرات استطلاع دون طيار بتقنية إسرائيلية، قفزة نوعية للتعاون التقني والتكنولوجي بين الجانبين، يعززه استقبال تل أبيب لعدد من الفنيين الروس للتدريب على التعامل مع هذه التقنية الجديدة. وامتد إلى مجالات البحوث والمشاريع التنموية والتجارية، وأبرزها مشاريع ترتكز على النانو تكنولوجي، مع تواصل مناقشات الخبراء في موسكو وتل أبيب حول آفاق التعاون لتطوير قطاع العلوم والتكنولوجيا في روسيا، توصلت مؤخراً إلى إنشاء صندوق استثماري مشترك في مجال تكنولوجيا النانو، وذلك خلال زيارة وفد مؤسسة "روس نانو" إلى إسرائيل في العاشر من شباط/ فبراير. ويمكن القول أن تنامي علاقات التعاون التقني بين موسكو وتل أبيب فتح الباب أمام تطورها سياسياً وأمنياً وعسكرياً، مع قدرة إسرائيل على الاستفادة من التناقضات السياسية، وتحويل العلاقات الأولية المتواضعة إلى علاقات إستراتيجية، ربما تؤدي إلى توافق استراتيجي وسياسي على حساب علاقات روسيا مع العالم العربي. (2)

المطلب الرابع: الأبعاد السياسية للعلاقات الإسرائيلية – الهندية

ترجع بداية العلاقات الرسمية بين الهند وإسرائيل إلى مطلع خمسينيات القرن الماضي عندما اعترفت الهند بدولة إسرائيل على أساس الأمر الواقع، مستندة إلى اعتراف أكثر من 40 دولة بها، بينها دولتان إسلاميتان هما تركيا وإيران. وقد اقتصرت هذه العلاقة في بدايتها على التمثيل القنصلي، لكن توفرت مجموعة من الأوضاع ساعدت في إعلان قيام العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الهند وإسرائيل في 1992/1/29. (3)

وفي عودة إلى الوراء للاطلاع على موقف الهند من الصهيونية، نرى أنه في سنة 1933، أعرب نهرو عن موقفه من اليهود والصهيونية والمسألة الفلسطينية، وذلك في رسالة أعلنها في أيار/مايو من تلك السنة، وجاء فيها أنه يرى أن اليهود شعب متميز، يتسمون بالغرور، ويذهبون إلى

---

(1) سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 274.
(2) أشرف صباغ ،(2011)، نقلا عن الموقع الالكتروني : http://anbamoscow.com.
(3)زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي للهند: دفعة جديدة للتحالف الهندي – الإسرائيلي"، "أخبار الخليج"، 2004/2/21.

أنهم شعب الله المختار، لكن الشعوب كلها تقريباً انغمست في هذا الغرور. ويصف الصهيونية بأنها دعوة الماضي التي تدفعهم نحو القدس وفلسطين، وأن وعد بلفور جاء لكسب يهود العالم. أي أن الإطار الفكري لغاندي ونهرو تحدد في معارضة الصهيونية وفي إبراز الطابع العربي لفلسطين، وكذلك في الربط بين الصهيونية والاستعمار، الأمر الذي تفاعل مع مصالح الهند، وأثر في نمط العلاقات بين إسرائيل والهند. (1)

وفي عام1991، وقبل إعلان إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بعام، فإن الموقف الهندي تجاه الصهيونية تغير عندما عارضت الهند قراراً في الأمم المتحدة يساوي بين العنصرية والصهيونية، وهو القرار الذي كانت أيدته في سنة 1975 عندما أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين، وحمل الرقم 3379، والذي دان الصهيونية واعتبرها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وهذا ما عدّته إسرائيل نقلة جوهرية في سياسات الهند تجاهها. (2)

وفيما يتعلق بالموقف الهندي التاريخي من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فإنه عندما طلبت بريطانيا إدراج قضية فلسطين في جدول أعمال الأمم المتحدة في 1947/4/2، وقررت الجمعية العامة تشكيل لجنة خاصة من 11 دولة بينها الهند لدراسة الموقف واستقصاء جميع جوانب المشكلة في فلسطين، أكد الوفد الهندي في اللجنة برئاسة السيد آصف موقفَ بلاده من أن اليهود لم يتعرضوا لأي اضطهاد في الهند عبر تاريخها، وأن مشكلة فلسطين يجب حلها بين العرب واليهود بطريقة ودية، وأن الدين ليس أساساً لبناء دولة. وهذا البيان الهندي واضح الدلالة في تحليله، فمن ناحية، اختير المندوب الهندي مسلماً هندياً، ومن ناحية ثانية تم تأكيد أن الصراع في فلسطين ليس صراعاً دينياً، وأنه يجب حله بين العرب واليهود ودياً، ومن ناحية ثالثة، أن الدين لا يمكن أن يكون أساساً متيناً لقيام دولة. (3)

وعلى هذا الأساس عارضت الهند مشروع تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة في سنة 1947، كما عارضت إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وهي الفكرة التي لاحت في الأفق منذ صدور وعد بلفور في سنة 1917.

لقد ترسخت أسس السياسة الهندية المؤيدة للعرب وقضيتهم المصيرية فلسطين منذ المهاتما غاندي وجواهر لال نهرو، وتجذرت في سياسة حزب المؤتمر، وأصبحت نهجاً ثابتاً طوال العقود التي سبقت التسعينيات؛ فبعد وفاة نهرو أرادت إسرائيل اختبار حكومة إنديرا غاندي ومحاولة جس النبض بهدف إقامة العلاقات الدبلوماسية، إلاّ إن تل أبيب واجهت رداً عنيفاً عندما رفضت نيودلهي في آذار/مارس 1966 السماح لرئيس الكيان الصهيوني زالمان شازار بالنزول من الطائرة التي توقفت في نيودلهي في طريقها إلى بورما. (4)

وبعد عدوان الخامس من حزيران 1967، واحتلال إسرائيل أراضي عربية جديدة في

---

(1)العويني، محمد علي، (1974)، "العلاقات السياسية بين إسرائيل ودول جنوب وشرق آسيا 1948 - 1972"، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص 303 – 304.

(2)عبد الحميد ، خالد، (2002)، "العلاقات الهندية – الإسرائيلية: الجذور والآفاق"، "شؤون الأوسط"، العدد 106، ص 196.

(3)جلال ، محمد نعمان ، (2002)، "العلاقات العربية – الهندية: من التقارب إلى الحياد"، www.aljazeera.net

(4)إسماعيل ، أحمد علي ، (1966)، "التسلل الإسرائيلي في آسيا"، "السياسة الدولية"، العدد 6 ، ص 127.

فلسطين وفي البلاد العربية الأُخرى، تمسكت الهند بثوابت سياستها العربية، إذ أكد الخطاب السياسي الهندي ما يلي:

1. معارضة الهند كلياً مبدأ الاحتفاظ بالأراضي المحتلة نتيجة العدوان.
2. تأييد الهند قرار مجلس الأمن 242، الذي صدر بالإجماع في 1967/11/22.
3. تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة كافة.
4. التأييد الهندي الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.
5. إدانة العدوان الإسرائيلي على الدول العربية.(1)

أمّا في المحافل الدولية، وخصوصاً في الجمعية العامة، فوقفت الهند مع جميع القرارات التي جاءت لمصلحة القضية الفلسطينية، وأعلنت تأييدها القرار 2253 الصادر عن الجمعية العامة في سنة 1967، والذي يدعو إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع منها في المستقبل، كما صوتت تأييداً للقرارات الأُخرى في هذا الشأن، وخصوصاً تلك التي نصت على إدانة إسرائيل لانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ولسياستها التوسعية والقمعية ضد الشعب الفلسطيني، وخرقها اتفاق جنيف. فقد صوتت نيودلهي إلى جانب القرارات 3210، و3227، و3236، التي دعت منظمة التحرير إلى الاشتراك في المداولات التي تجريها الجمعية العامة، وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني، ومنح منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب.(2)

وكانت الهند قبل سنة 1992، جعلت حل القضية الفلسطينية شرطاً لتطبيع العلاقات بإسرائيل، لكنها في تلك السنة، قررت عدم الربط بين الأمرين، وأوضحت صراحة أنها غير مستعدة لجعل قيام دولة فلسطينية مستقلة شرطاً مسبقاً لتحسين علاقاتها بإسرائيل. وكان هذا القرار متوافقاً مع السياسة أكثر من توافقه مع ما كان يتبعه العالم، فخلال الأعوام الأخيرة أصبحت الحكومة الهندية أقل حدة في ردات فعلها تجاه معاملة إسرائيل للفلسطينيين، إذ إن سياسة إسرائيل تلك، لم تواجه في الأعوام الأخيرة إلاّ رفضاً لطيفاً من جانب الحكومة الهندية، كما أنها (الحكومة) أيدت شجب الهجمات الانتحارية الفلسطينية والهجمات الإرهابية الأُخرى في إسرائيل.(3)

وشهدت العلاقات الهندية – الإسرائيلية منذ وصول حكومة فاجبايي الهندوسية المتطرفة إلى سدة الحكم في نيودلهي، تطورات ومستجدات إيجابية، وذلك على الرغم من موقف الهند المبدئي من الصراع العربي – الإسرائيلي. ومن هنا، اتبعت الهند سياسة خارجية ترمي إلى إقامة تحالف استراتيجي بينها وبين إسرائيل، مع الإبقاء على الأبواب مفتوحة مع العالم العربي. وهكذا، بدأت الهند بانتهاج سياسة متوازنة مع العرب وإسرائيل بعد إعلان إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة، فلم تعد سياسة ما قبل التسعينيات هي سياسة ما بعدها. وبدا هذا التحول واضحاً عندما عارضت الهند في سنة 1991 قراراً في الأمم المتحدة يساوي بين العنصرية والصهيونية.(4)

إلاّ إن نيودلهي، وفي كثير من المحافل الدولية حيث لقراراتها أهمية اعتبارية ومؤثرة في

---

(1)المنوفي ، كمال، (1973)، "السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط"، "السياسة الدولية"، العدد 33، ص 53.
(2)المصدر نفسه.

(3)Pant, op. cit., p. 68.

(4)زرير ، محمد مصطفى ، (2001)، "العلاقات السياسية بين الهند ودول مجلس التعاون: الواقع وآفاق المستقبل"، "شؤون خليجية"، العدد 27، ص 57 – 58.

مكانـة إسـرائيل وسـمعتها الدوليـة، تلجـأ إلـى اتخـاذ مواقـف مغـايرة تمامـاً، فهـي لـم تصـوّت لمصـلحة القرارات التي تصدرها مؤتمرات حقوق الإنسان الدولية لحماية الشعب الفلسطيني، كما أنها لم تصوت علـى القـرار الـذي دان سياسـة الاسـتيطان الإسـرائيلية، والصـادر عـن مـؤتمر السـكان الـذي عُقـد فـي نيروبي. (1)

بالإضـافة إلـى ذلـك، لا بـد مـن الإشـارة إلـى خفـوت صـوتَي الاعتـراض أو الانتقـاد الهنـديين لسياسات إسرائيل القمعية في الأراضـي الفلسـطينية، وهـي سياسـات بلغـت أوجهـا فـي حصـار الـرئيس ياسـر عرفـات فـي رام الله، وفـي تـدمير القـرى والمـدن، والقيـام بمـذابح فـي جنـين ونـابلس وطـولكرم وغيرها. (2)

علاوة على ذلك، فإن السياسة الهندوسية المتطرفة للهند انعكست على موقف حكومـة جاناتـا من الانتفاضة الفلسطينية في سنة 2000، فقد توقـع العـرب عامـة، والفلسـطينيون خاصـة، مـن الـدول الصديقة لهم وعلى رأسها الهند باعتبارها من الـدول المؤسسـة لحركـة عـدم الانحيـاز، أن تتخـذ جانـب التأييد للشعب الفلسطيني في انتفاضته ضد المحتل الإسـرائيلي، نظـراً إلـى أن الفلسـطينيين هـم ضـحية العدوان الإسـرائيلي، لكـن الحكومـة الهنديـة اتخـذت موقفـاً محايـداً أقـرب إلـى تأييـد إسـرائيل، ضـاربة عرض الحائط بمشاعر الشعوب العربية التي فاجأها واستفزها هذا الموقف الهنـدي المسـاند لإسـرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني. (3)

وقـد أثـار هـذا الموقـف السـلبي للحكومـة الهنديـة مـن الانتفاضـة، لـيس فقـط مشـاعر الشـعوب العربية والإسلامية، بل أيضاً مشاعر أكثـر مـن 100 مليـون مسـلم مـن سـكان الهنـد، كمـا أثـار اسـتياء حزب المؤتمر الهندي المعارض الذي يعبر عن نصف سكان الهند تقريباً، وقـد عبـر عـن هـذا الموقـف تصـريح رئيسـة حـزب المؤتمر سـونيا غانـدي التـي شـنت هجومـاً شـديداً ضـد حكومـة حـزب جاناتـا بسـبب سياستها في الشرق الأوسط، واتهمتها بأنها خانت علاقات الهند التاريخية بالحركة الفلسطينية. (4)

وفـي أثنـاء زيـارة شـمعون بيـرس لنيـودلهي فـي آب 2000، والتـي هـدف مـن ورائهـا إلـى الحصـول علـى دعـم الهنـد لموقـف إسـرائيل فـي المفاوضـات التـي كانـت جاريـة فـي كامـب ديفيـد مـع الفلسطينيين تحت إشراف كلينتون، ولا سيما إزاء قضية القدس، أعلنت الهنـد موقفهـا المؤيـد لإسـرائيل بجعـل القـدس عاصـمتها الموحـدة. كمـا بلّـغ بيـرس المسـؤولين الهنـود خـلال زيارتـه الهنـد فـي كـانون الثـاني/ينـاير 2002، عـدم ارتيـاح بلـده لمواقـف الهنـد المتعاطفـة مـع القضـايا العربيـة، وخصوصـاً فيمـا يتعلق ببعض عمليات التصويت في الجمعية العامة، وذلك في إشارة منه إلى مواقف الهند التي توافقت مع الدول العربية في إدانة إسرائيل لاستخدامها القوة المفرطة ضد الفلسطينيين. (5)

ويمكن إرجاع التغير في الموقف الهندي إلى خمسة اعتبارات رئيسية تتمثل فيما يلي: (6)

1 – إقامـة الهنـد علاقـات مفيـدة ومهمـة بإسـرائيل، ويكفـي الإشـارة إلـى حجـم التبـادل التجـاري بـين

---

(1)بدوي ، هشام ، (1993)، "تطور العلاقات الهندية – الإسرائيلية"، "السياسة الدولية"، العدد 114، ص 209.
(2)جلال ، محمد نعمان ، المرجع السابق.
(3)سويلم ، حسام ، (د.ت)، "فلسطين وكشمير بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الهندي" ، ص 61.
(4)المصدر نفسه، ص 62.
(5)سويلم، "علاقات إسرائيل ونفوذها..."، المرجع السابق، ص 794 – 895.
(6)محمد نعمان جلال، المرجع السابق.

البلدين، والذي زاد على مليار دولار في سنة 2000، بينما كان 2.2 مليون دولار في سنة 1992.

2 – التعامل الهندي مع إسرائيل شمل قطاعات مهمة في التكنولوجيا المتقدمة والمجالات العسكرية ومجال الفضاء والذرة، حتى إن بعض التقارير الصحفية أشار إلى أن تجربتين من التجارب النووية الخمس التي أجرتها الهند في سنة 1998، كانت لحساب إسرائيل.

3 – تأثير العلاقات الأميركية - الهندية المتزايدة، ليس فقط في المجال الاقتصادي أو السياسي، بل أيضاً في المجال العسكري. ودور اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة معروف في هذا الصدد.

4 – ثبات العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الهند والدول العربية، إذ إن أحداً لا يتوقع أن تتعرض هذه العلاقات لأي مساس نتيجة تطور العلاقات الهندية – الإسرائيلية وتحسُّنها، وهذا ليس غريباً، فالعالم كله يطور علاقته بإسرائيل، ومع ذلك لا تتعرض علاقاته بالدول العربية لأي أذى، فلماذا تكون الهند استثناء في هذه الممارسات؟

5 – إن الثقل السياسي للمسلمين في الهند، وهم الذين كانوا عامل ضغط في التأثير في مواقف السياسة الهندية في عهد نهرو وحزب المؤتمر الهندي، يواجه الضعف، كما أنهم هم أنفسهم، يتعرضون لضغوط في ظل سياسة حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي المتشدد، كما ظهر في أحداث كوجارات في النصف الأول من سنة 2002.

أمّا فيما يتعلق بقضية جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فقد صرّح السفير الهندي في القاهرة كانوال سيبال (Kanual Sibal)، في 1996/3/26، لإحدى الصحف، بأن كلاً من الهند وإسرائيل تعارض معاهدة منع الانتشار النووي، وأن دولته لا تقيم علاقات بإسرائيل في مجال الأسلحة والتقنية النووية. [1]

وفي سنة 2000، عندما طرح العرب في الجمعية العامة دعوة إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي امتنعت من ذلك، وأن هذا يتناقض مع الدعوة إلى جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، اجتمعت الهند وإسرائيل على التصويت ضد الفقرة السادسة من قرار جعل الشرق الأوسط منطقة مجردة من السلاح النووي، وخالية من أسلحة الدمار الشامل، وذلك في مقابل تأييد 138 دولة للقرار. والفقرة السادسة تطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي بصفتها الدولة الوحيدة في المنطقة غير المنضمة إلى الاتفاقية، وأن هذا في إطار تأكيد مفهوم العالمية للمعاهدة المذكورة. وكانت الهند قبل سنة 2000 تكتفي بالامتناع من التصويت لاعتبارات خاصة بتسلحها النووي.

وعلى الرغم من النفي الهندي والإسرائيلي المتكرر لوجود تعاون نووي بين البلدين، فإن الزيارات المتكررة للعلماء الهنود والإسرائيليين، كلٌّ لبلد الآخر، توضح غير ذلك، إذ كشفت "الواشنطن تايمز" أن عالم الذرة الهندي عبد الحميد مسلحي قام بزيارتين سريتين لإسرائيل في صيف سنة 1996 وشتاء سنة 1997، كما ذكرت صحيفة "معاريف" الصهيونية أن أبا البرنامج النووي الهندي، أبو الكلام، زار تل أبيب عدة مرات في حزيران/يونيو 1996، وفي سنة 1998 قبل

([1]) أبعاد المخطط الإسرائيلي – الهندي لإعادة رسم الخريطة السياسية في آسيا في مواجهة باكستان والعرب"، "شؤون خليجية"، العدد 29 (ربيع 2002)، ص 145.

التفجيرات النووية. [1]

بالإضافة إلى ذلك، فإن تصريح وزير الداخلية الهندي لال كريشنا أدفاني خلال زيارته تل أبيب في تشرين الثاني 1999 "بأنه يؤيد تعاوناً كاملاً مع إسرائيل في جميع المجالات، بما في ذلك المجال النووي الذي يجب تعزيزه"، يشير إلى وجود تعاون نووي، وإلى أن قسماً من التفجيرات النووية الهندية أُجري لحساب إسرائيل التي زودت الهند بالسائل الثقيل لمفاعلاتها. [2]

أمّا موقف الهند في الأمم المتحدة من أزمة الخليج الثانية، فجاء ليؤكد توجهاتها الجديدة، إذ اتسم موقف حكومتها تجاه الغزو العراقي للكويت بالغموض والتناقض؛ فعلى الرغم من إعلان حكومة نيودلهي موقفاً سياسياً مرتكزاً على عدد من المبادئ العامة الحيادية، لعل أهمها: رفض حق التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو في الأمم المتحدة تحت شعار الاعتبارات الإنسانية، وخصوصاً فيما يتعلق بالأكراد والشيعة في العراق؛ العمل على إيجاد آلية لضمان السلامة الإقليمية في منطقة الخليج؛ حماية سيادة واستقلال جميع دول الخليج؛ ضرورة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية؛ ضرورة وضع كل من القضية الفلسطينية وأزمة الخليج في إطار واحد؛ [3] فإنها أيدت قوات التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية، إذ سمحت لطائرات هذا التحالف بالهبوط في مطار بومباي للتزود بالوقود في أثناء عبور الطائرات المجال الجوي الهندي متجهة نحو الخليج، وذلك على الرغم من إعلانها عدم اشتراكها بصورة مباشرة في تلك الحرب. [4]

وفيما يتعلق بالموقف الهندي من الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق في آذار 2003، فإنه جاء متماشياً، من ناحية، مع مصالحها في منطقة الخليج العربي، ومن ناحية ثانية، مع مواقف أغلبية دول العالم والرأي العام العالمي، إذ أبدى رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجبايي تخوفه من أن تفقد الأمم المتحدة فاعليتها وتموت موتاً معنوياً إذا تحركت الولايات المتحدة خارج إطارها، وشنت حرباً ضد العراق. وكان التحالف القومي الديمقراطي الحاكم بزعامة فاجبايي أكد في 2003/2/16 معارضته بقوةٍ الخطط الأميركية لشن حرب على العراق، محذراً من عواقب اقتصادية وخيمة على دول أُخرى ومنها الهند نتيجة الحرب، وعندما قامت الحرب اعتبرتها الهند غير قانونية ولا أخلاقية، وأصدر البرلمان الهندي قراراً يدعو إلى الانسحاب السريع لقوات التحالف. [5]

الأبعاد الاستراتيجية العسكرية والاستخباراتية والأمنية للعلاقات الإسرائيلية – الهندية

أ – الأبعاد الاستراتيجية العسكرية والدفاعية للعلاقات الإسرائيلية – الهندية

لقد كانت المؤسسة الدفاعية الهندية دائماً أقل عداء تجاه إسرائيل من الحكومة الهندية، ذلك بأن العسكرية الهندية كانت تتابع بتفهم علمي الإنجازات التي حققتها إسرائيل في ساحة الحروب وفي

([1])Inbar, op. cit., p. 94; Kumaraswamy, “India and Israel…”, op. cit.

([2])سويلم ، حسام ، (2000)،"العلاقات الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل"، "السياسة الدولية"، العدد 142 ، ص 241؛ الجاسور، المرجع السابق، ص 119.

([3])لوتاه ، مريم سلطان، والبحيري ولاء علي، (2004)، "العلاقات الخليجية – الهندية"، "سلسلة أوراق آسيوية"، العدد 57 ، ص 56.

([4])الحميد ، عبد ، المرجع السابق، ص 196.

([5])زرير، محمد مصطفى ، (2003)،"التحالف الأمريكي – الهندي – الإسرائيلي: تحدٍّ جديد يواجه العالم العربي"، "شؤون خليجية"، العدد 35، ص 164.

تطوير إنتاج الأسلحة المتقدمة عبر أعوام، ولذلك تنامى لديها تقدير وإعجاب بالتقدم الاستراتيجي والأداء العسكري اللذين حققتهما إسرائيل. ويحتل المجال العسكري والدفاعي أولوية واهتماماً خاصاً في علاقات الجانبين الإسرائيلي والهندي، وذلك ارتباطاً بمجموعة من الاعتبارات هي: (1)

1 – أن كلاً من إسرائيل والهند لديه صناعات سلاح متطورة، الأمر الذي يعني أن كلاً منهما لديه القدرة على إفادة الآخر.

2 – أن كلتا الدولتين تمتلك أسلحة دمار شامل، وتقف من مسألة نزع أسلحة الدمار النووية في نظامها الإقليمي موقفاً معارضاً. وعلى الرغم من اختلاف الأسباب التي تدعو الطرفين إلى تبني الموقف نفسه، فإن وحدة الهدف تصنع رابطة جديدة ربما تساهم في تعميق الروابط بينهما.

3 – تُعدّ العلاقات العسكرية الإسرائيلية – الهندية أكثر جوانب العلاقات بين البلدين المتسمة بالغموض وعدم الوضوح، كما أنها بعيدة كل البعد عن وسائل الإعلام مع أن هذه الأخيرة كثيراً ما تشير إلى بعض ملامح العلاقات العسكرية بين البلدين. وينكر المسؤولون الهنود أي اتفاقات عسكرية تم إبرامها مع إسرائيل، كما تمارس هذه الأخيرة رقابة صارمة على نشر التفصيلات التي تتعلق بصادرات الدفاع. (2)

ويمكن أن نتناول التعاون العسكري بين البلدين على النحو التالي:

1 – نقل تكنولوجيا الأسلحة والمعدات العسكرية:

يشكل سعي الهند لامتلاك أحدث التكنولوجيا العسكرية تكاملاً مع حاجات إسرائيل إلى توسيع تسويق منتوجاتها العسكرية. فقد استهلكت مشاريع الدفاع الأساسية التي قامت بها الهند بمفردها مستعينة بخبراتها الوطنية – مثل دبابة القتال الخفيفة أرغون وطائرة القتال الخفيفة – مبالغ طائلة ووقتاً طويلاً. وتواجه نيودلهي صعوبات عديدة في تطوير الطائرات بدون طيار "UAVs"، وكذلك مختلف أنواع الصواريخ، كما أن روسيا عاجزة عن أن تمد الهند بما وعدتها به من أسلحة، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى التوجه نحو إسرائيل لتلبية حاجاتها الدفاعية، وهو ما جعل إسرائيل أكبر ثاني مصدر أسلحة ومعدات للهند بعد روسيا، في حين تحتل فرنسا المركز الثالث، إذ بلغت مبيعات الأسلحة فيها خلال الفترة 2003 – 2005، نحو 120 مليار دولار، أي ما يعادل 900 مليون دولار في السنة، وذلك مقارنة بروسيا التي تصل مبيعاتها إلى 1.5 مليار دولار بالسنة. (3)

وإذا كانت الهند تنظر إلى التعاون العسكري مع إسرائيل على أنه ضرورة فرضتها حقائق ما بعد الحرب الباردة، فإن إسرائيل ترى في تعاونها العسكري مع الهند فرصة اقتصادية تأتي بها مبيعات السلاح لدعم مصانع السلاح. (4)

---

(1)حسين، المرجع السابق، ص 23.

(2)Amnon Barzilai, "Israel and India Sign Space Program Cooperation Agreement", Haaretz, November 11, 2002; http://www.haaretzdaily.com

(3)"Growing Relationship with Israel", Research Unit for Political Economy, no. 41 (December 2005); http://www.rupe-india.org/index.html

(4)Kumaraswamy, "Strategic Partnership…", op. cit., p. 44.

2 – البحث والإنتاج العسكري المشترك:

لا شك في أن السوق الهندية في مجال الأسلحة ليست صغيرة، فميزانية دفاعها في أوائل التسعينيات بلغت 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي، أمّا خلال الفترة 1996 – 1997 فبلغت 10 مليارات دولار، منها 5% كان مخصصاً للبحث في مجال الدفاع، كما أن الهند تطلعت إلى زيادة المكونات المحلية الهندية في معداتها الدفاعية من نسبة 30% في سنة 1998 إلى 70% بانتهاء سنة 2005، وذلك من أجل توفير المزيد من الموارد المالية للتصنيع المحلي بدلاً من الاستيراد الخارجي، وهذا كان الدافع إلى مزيد من البحث والإنتاج العسكري المشترك مع إسرائيل. (1)

3 – التعاون في مجال تكنولوجيا الصواريخ ويشمل:

أ – التعاون في مجال الصواريخ والقاذفات.

ب – تطوير الصواريخ الباليستية حاملة الرؤوس النووية.

4 – التعاون في مشاريع الفضاء:

يذكر أن الهند وإسرائيل تعاونتا في مجال الإطلاق الصاروخي، إذ ذكرت مصادر إسرائيلية في نيسان/أبريل 1997، أن إسرائيل تعاقدت مع الهند على بيع الصاروخ شافيت، وهو صاروخ فضائي بعيد المدى ذو مراحل ثلاث في إطلاق الأقمار الصناعية الخفيفة إلى المدارات القريبة من الأرض. (2)

وكانت الهند تخطط في سنة 2000 لإطلاق قمر صناعي بالاعتماد على عربات إطلاق الأقمار "GSLV" (Geostationary Satellite Launch Vehicle)، وهذا البرنامج في الإطلاق يستهلك أموالاً طائلة، بالإضافة إلى أنه يستغرق كثيراً من الوقت والجهد، ولذا اتجهت الهند إلى التعاون مع إسرائيل، ذلك بأن استيراد هذا النظام يوفر كثيراً على الهند، كما أن إسرائيل أصبحت مصدراً معتمداً وشريكاً لا غنى عنه للحصول على التكنولوجيا وتحديثها. (3)

الانعكاسات العسكرية والاستخباراتية والأمنية

1 – إن أخطر ما يبرز من التعاون العسكري الهندي – الإسرائيلي هو اتفاق تل أبيب ونيودلهي على عدم توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، ذلك بأن هذا التنسيق الهندي – الإسرائيلي يشكل أكبر تحدٍّ للأمن القومي العربي في المدى القريب والبعيد. (4)

---

(1)Kumaraswamy, “Strategic Partnership…”, op. cit., p. 48; Idem, “India and Israel…”, op. cit.

(2)محمود ، أحمد إبراهيم ، (1999)، "التجارب النووية الهندية – الباكستانية: الآثار الاستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط"، في: محمد إبراهيم منصور (محرر)، "الخيار النووي في الشرق الأوسط" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 476.

(3)Kumaraswamy, “India and Israel…”, op. cit.

(4)الجاسور، المرجع السابق، ص 122.

2 – إن التعاون النووي بين البلدين يؤدي إلى دعم وزيادة قدرات الردع النووي الإسرائيلية، وخصوصاً أن الهند تمتلك برنامجاً نووياً متقدماً، الأمر الذي يمكّن إسرائيل من تهديد الأمن القومي العربي. [1]

3 – غياب التعاون العربي – الهندي في المجال العسكري، وذلك في ضوء التعاون العسكري المكثف بين الهند وإسرائيل.

4 – التأثير السلبي والمباشر للوجود الإسرائيلي في شبه القارة الهندية، في أمن الخليج عامة، وأمن الدول العربية فيه خاصة، إذ تنظر إسرائيل إلى منطقة الخليج باعتبارها من المناطق المهمة بالنسبة إليها، والدليل على ذلك أن خرائط الحركة الصهيونية العالمية ومشاريعها، جعلت حدود دولة إسرائيل المزمع إنشاؤها تمتد إلى مناطق واسعة تصل إلى تخوم شبه الجزيرة العربية ضمن إطار إسرائيل الكبرى. كما أن عدداً من صانعي القرار في إسرائيل، دعا عدة مرات إلى احتلال منطقة الخليج.

5 – إن الوجود الإسرائيلي في شبه القارة الهندية يمكّن إسرائيل من أن تساهم، ولو بشكل غير مباشر، في الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي. [2]

6 – في 1982/12/21، وفي جلسة لجنة الدفاع والخارجية في الكنيست الإسرائيلي، صرح أريئيل شارون عندما كان وزيراً للدفاع في إسرائيل بـ: "أن دائرة المصالح الحيوية المباشرة لإسرائيل تمتد من باكستان وإيران شرقاً إلى ساحل المغرب على المحيط الأطلسي غرباً، ومن دول آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً حتى جنوب إفريقيا ومدخل البحر الأحمر جنوباً"؛ وفي المقابل فإن المجال الحيوي الهندي يمتد بحسب الخارجية الهندية من الخليج غرباً، مروراً بباكستان، ووصولاً إلى بنغلادش ونيبال شرقاً، وهذا معناه، وفقاً لآراء الخبراء الاستراتيجيين العرب، أن هناك تطابقاً كبيراً بين المجالين، الأمر الذي يعني توفير بيئة ملائمة ومحفزة لمزيد من التعاون العسكري والاستراتيجي على حساب العرب، وخصوصاً أن منطقة الخليج تقع ضمن المجال الحيوي لكلا البلدين. [3]

7 – إن التعاون الاستراتيجي بين الهند وإسرائيل، بهذه الأبعاد المتعددة، يخدم بصورة خاصة المصالح القومية والأمنية لكلا البلدين. وإذا كانت إسرائيل تقدم هذه المساعدات الاستخباراتية والتقنية والعسكرية كلها للهند، فهي ليست من دون مقابل، إذ يتعين على الهند أن تقدم ما يخدم الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل في المنطقة العربية على الساحات الاستخباراتية والدفاعية نفسها، ولا سيما أن للهند حضوراً بشرياً ومصالح اقتصادية كثيفة في الدول العربية، وخصوصاً الخليجية، الأمر الذي يمكن أن يخدم المخططات الإسرائيلية في هذه المنطقة.

8 – أصبحت الهند تشكل عمقاً استراتيجياً لإسرائيل تبرز خطورته في أثناء الأزمات والصراعات المسلحة، والتي من المحتمل أن تقع في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي، يمكن إدراك حجم الخطر المحدق بالأمن القومي العربي قطرياً وقومياً. [4]

([1])حسين، المرجع السابق، ص 53.
([2])ناصر، "تطور العلاقات الهندية – الإسرائيلية..."، المرجع السابق، ص 41.
([3])المصدر نفسه، ص42.
([4])سويلم، المرجع السابق، ص 245.

9 – هذا التعاون الهندي – الإسرائيلي يفتح المجال أمام إسرائيل كي تستفيد من التفوق الهندي في مجال صناعة الأقمار الصناعية وإطلاقها، وذلك لدعم برنامج أقمار التجسس الإسرائيلي "أفق"، وهو ما يزيد في إمكانات الاستطلاع والإنذار، وكذلك توفير المعلومات في أوقات السلم والحرب، وانعكاسات ذلك على القدرات الإسرائيلية في مجالات الردع، بالإضافة إلى الاستفادة من شبكة الأقمار الهندية على غرار التعاون في هذا المجال مع الولايات المتحدة.

10 – إن تطوير التعاون بين الهند وإسرائيل كي يشمل مشاريع مشتركة ونقلاً للتكنولوجيا والأبحاث في المجالات العسكرية، يهدد الأمن القومي العربي، ويجعل التوازن العسكري مختلاً لمصلحة إسرائيل، كما أنه يزيد في قدرات إسرائيل على الاعتماد على الذات لإنتاج منظومات التسلح الرئيسية، ولخفض تكاليف الإنتاج، الأمر الذي ينعكس على القدرات والإمكانات العسكرية الإسرائيلية في مواجهة الإمكانات العربية. [1]

11 – زيادة الخلل في التوازن الاستراتيجي للقوى العسكرية في منطقة الشرق الأوسط في إطار مقارنة القدرات العسكرية العربية بالقدرات الإسرائيلية.

ويرى الباحث أن إسرائيل بما تمتلكه من قوة ضغط وتأثير على الإدارات الأمريكية المتعاقبة وما تمتلكه من قدرة على التأثير على بعض الدول الأوروبية قد ساهم في اتخاذ هذه الدول لمواقف تؤيد دولة إسرائيل في ظل عدم التعاون بين الدول العربية وعدم قدرتها على اتخاذ مواقف فعالة مؤثرة في المجتمع الدولي، كذلك استطاعت إسرائيل التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على العلاقات العربية الإقليمية وخصوصاً مع دول القارة الإفريقية وتركيا والهند وغيرها من الدول من خلال التحالفات الإستراتيجية العسكرية والتي ساهمت في التأثير على العلاقات العربية مع هذه الدول.

ينطلق الكيان الصهيوني في العلاقات التي ينسجها على الصعيدين الاقليمي والدولي، من منطلقين أساسيين هما: أولاً أنه كيان وظيفي من حيث المبدأ يكرس جهده في خدمة القوة الكبرى التي ترعاه، وهي الولايات المتحدة في الظرف الراهن، وثانياً أنه ذو نزعة توسعية ترمي إلى الهيمنة وإلى أداء دور "إمبريالية صغرى" في سياق الإمبريالية العالمية العامة.

وهذان المنطلقان يحكمان بالضرورة دور الكيان تجاه قارة آسيا حيث عمل ويعمل باستمرار على زرع قاعدة وجود ونفوذ له فيها، إما لمجابهة قوة إسلامية صاعدة مثل الباكستان وإيران، وإما لإحباط ومحاصرة إمكانية بروز هذه القوة والتحكم في مسار حركتها المستقبلية مثلما هي الحال بالنسبة لدول آسيا الوسطى الإسلامية المتحررة من ربقة الاتحاد السوفياتي السابق. وفي هذا المجال تسعى إسرائيل لتوظيف إمكانياتها الخاصة والإمكانيات التي ستحصل عليها من الدول الداعمة، خدمة لأغراضها الصهيونية التوسعية في فلسطين أولاً و في سائر الدول العربية ثانياً، في إطار مشروعها الممتد من الفرات إلى النيل مستفيدة من النسيج الأيديولوجي المتعدد الألوان الذي تتشكل منه الفكرة الصهيونية، من أجل الدخول في علاقات مرحلية مع الدول الآسيوية وفي مقدمتها الهند، وذلك ضمن رؤية جيوستراتيجية شاملة تنسجم مع نظرية "دول المحيط" او "السنتو"، أي الدول المحيطة بالعالمين العربي والإسلامي، التي كان ينادي بها الزعيم الصهيوني دافيد بن غوريون منذ مطلع الخمسينات، والتي ترمي إلى محاصرة أو احتواء قوة أية دولة عربية أو إسلامية تقوم سياستها على رفض المشروع الصهيوني التوسعي الإمبريالي. وحري بنا أن نتذكر أنه من المستحيل على الإسرائيليين أن

---

(1)حسين، المرجع السابق، ص 53.

يثقوا حقيقة بنوايا أية دولة عربية أو إسلامية مهما أظهرت من نوايا حسنة، ولهذا نجدهم يعملون على تطويق بل وتهديد حتى الدول التي لهم معها اتفاقيات سلام مثل مصر، من خلال توثيق علاقاتهم مع دول أفريقية عديدة تحيط بمصر ويمكن أن تؤثر عليها في أمنها القومي مثل أثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجيبوتي. والإسرائيليون يعملون لتكون لهم حصة واضحة ومهمة في صياغة الأمن الإقليمي وذلك على أساس قواعد ثابتة تخدم أمنهم القومي وتقوم على القواعد التالية: (1)

1- التفوق العسكري والاستراتيجي على الدول العربية كافة من اجل ضمان التوسع الاقليمي، ولهذا ترفض اسرائيل الاشارة الى اية حدود في وثائقها الرسمية. وقد عبر دافيد بن غوريون عن ذلك بقوله: "ان الحرب سوف ترسم حدود الدولة، وستكون هذه الحدود اوسع من تلك التي خصصتها الامم المتحدة". وفصل موشيه ديان هذه الفكرة عام 1967 بقوله: "ان الهدف الاول للطريق الذي ننهجه هو ان نضع خريطة جديدة، ونهاية الصراع سوف تتحقق في التحليل الاخير الذي يتضمن الحقيقة الشاملة لوجود دولة يهودية هنا تكون من القوة والاهمية بحيث يصبح من المستحيل تدميرها وسيكون من الضروري التعايش معها".

2- قطع الطريق على نمو الإمكانيات التسليحية للدول العربية ولأية دولة إسلامية تجاهر بالعداء لمشروعهم التوسعي مع احراز تفوق علمي وتكنولوجي اسرائيلي يصل الى حدود الاكتفاء الذاتي.

3- المساهمة في بناء حوض جيوستراتيجي متكامل يضم عدة دول ذات مصلحة مثل الهند وتركيا وأثيوبيا)وفي الماضي ايران(لتطويق الدول العربية وتهديد أمنها الوطني والقومي، مع إمكانية توسيع هذا الحوض ليطال دولاً أخرى مثل الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى، وفقاً للمصالح المتحركة التي باتت الحركة الصهيونية تتحكم بالأهم فيها، على ضوء أحادية القطبية الأميركية، وهذا كله بما ينسجم مع المصلحة الصهيونية في إدارة الصراع مع الفلسطينيين أولاً والعرب ثانياً.

---

(1)مرتضى ، إحسان، (2013)، الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية الهندية، باحث في الشؤون الإسرائيلية، المنتدى العربي للدفاع والتسليح: نقلاً عن الرابط الإلكتروني: http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=64654

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

اتسم واقع النظام العربي الإقليمي قبل الدخول في العملية السلمية بعدة خصائص كان من أوضحها زيادة تشرذم بنيانه الاجتماعي، وزيادة النزعة نحو الانعزالية والاستقطاب، مع تأخير فرص التطور والتقدم في أقطار العالم العربي، وصرف النظر عن التحديات الحقيقية التي تواجهه على الصعيدين الإقليمي والدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة. وقد انعكس هذا الوضع في تفجير الصراعات العربية سواء أكانت صراعات حول الأرض أم كانت حول قضايا أيدلوجية، أو بتوزيع الموارد، وقد واجهت هذه التناقضات ذات الطابع العدائي تحديات خطيرة أدت إلى إثارة شكوك قوية بشأن القدرة على حل صراعات عربية أخرى (مثل الصراعات بين سوريا والعراق، وقطر والبحرين، ومصر والسودان، والجزائر والمغرب، واليمن والسعودية). وقد جاءت حرب الخليج الثانية لتزيد في تعميق منطق مصالح الدولة وتغليبه على مقتضيات الوحدة العربية. وقد كان لإسرائيل دور فاعل في إبراز صورة سلبية للدول العربية والإنسان العربي بما تمتلكه من سيطرة على وسائل الإعلام مما ساهم في تراجع الدول العربية على ممارسة دور فاعل في النظام الدولي الجديد.

فعلى المستوى الاقتصادي للنظام العربي الإقليمي، شهدت فترة ما قبل اندلاع أزمة الخليج الثانية- تدهوراً في الدخول النقدية العربية من العملات الصعبة لانخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى وقف بعض خطط التنمية في بعض الأقطار النفطية، وكانت الدول غير النفطية- التي كانت تعتمد على تحويلات أبنائها العاملين في دول الخليج – أكثر تأثراً من هذا التدهور في عائدات النفط وبدلاً من أن تتجه الدول النفطية العربية إلى التنسيق، اتجهت إلى التنافس، سواء أكان ذلك على نطاق المطالبة بزيادة حصصها من الإنتاج وعدم الالتزام بالحصص المقررة في منظمة الأوبك، أم كان ذلك دخول سوق المضاربة على الأسعار في سوق النفط الدولية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط بصورة متزايدة، وهكذا فبدل أن يكون النفط سلاحاً يمكن للعرب توظيفه سياسياً في الصراعات الخارجية، أصبح أحد مصادر الصراع والخلاف بين الأقطار العربية ذاتها.

لقد شكل النظام الدولي الجديد تحولات مهمة ، فإعادة التركيز على موضوع التحالفات الاستراتيجية بين الدول فيما يساهم في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية وقد استثمرت اسرائيل علاقاتها السياسية والعسكرية والأمنية مع الغرب في اقامة علاقات دولية واقليمية مهمة كما في علاقتها مع تركيا قبل 2009 ، وع علاقتها مع أثيوبيا ودول القرن الأفريقي والبحيرات الكبرى وكذلك مع دول آسيا الوسطى وكثير من الدول الأوربية

وعلى المستوى الأمني، فعلى الرغم من المبالغ الضخمة التي أنفقت في مجال التسلح، فإن الدول القطرية العربية لم تستطع أن تحقق الأمن من العدوان الخارجي، ومن ذلك ضرب المفاعل النووي العراقي، وضرب الصواريخ السورية في البقاع، وضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، والاعتداء الأمريكي على ليبيا.

وقد استطاعت إسرائيل امتلاك منظومة تسليح هجومية ودفاعية متقدمة على الدول العربية على الرغم من الإمكانيات المالية الكبيرة للدول العربية، وكذلك استطاعت إسرائيل امتلاك سلاح نووي قوي مكنها من تحقيق تفوق كبير على الدول العربية كل ذلك يعكس حرص دولة إسرائيل على توفير الأمن والحماية لهذه الدولة.

النتائج

تحاول إسرائيل السعي للمحافظة على استراتيجيتها في سياستها الأمنية بشكل واضح، وأثرها على سياستها الحالية والمستقبلية، وتأثيرها في مجمل الصراع القومي العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً. وقد نصل إلى نتيجة من هذه الاستراتيجيات على نطاق الكيان الإسرائيلي وهذه استنتاجات تطرح بشكل عام منها أن النظرية الأمنية قامت على ركائز ثابتة أهمها:

أولاً: نظرية الردع التي تبنتها إسرائيل في إطار عقيدتها الأمنية إلى جانب إستراتيجية الحرب الإستباقية.

ثانياً: مفهوم الحدود الآمنة وهي في إطار هذه النظرية عبارة عن مفهوم متغيرٍ قابلٍ للتبديل والتعديل حسب متطلبات الأمن الإسرائيلي.

ثالثاً: عامل العمق الإستراتيجي الذي يُعدّ غيابه حتى الآن من أكبر التحديات التي تواجه النظرية الأمنية الإسرائيلية نظراً للوضع الجغرافي لدولة إسرائيل.

إن السلام العادل لا يمكن تحقيقه من خلال النظريات أمنية بقدر ما يحتاج إلى استرداد وردّ الحقوق والقبول بالآخر، وعدم استخدام القوة لفرض سياسة الأمر الواقع. فإذا كانت إستراتيجية السلام الفلسطيني قائمة على قاعدة أن أمن إسرائيل مرتبط بالاستقلال والأمن الفلسطيني، وإنهاء معاناة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الشرعية الدولية، فإن إستراتجية إسرائيل ما زالت قائمة على قاعدة السلام مقابل الأمن.

يمكن أن تتغير البيئة السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت في الوقت الراهن تصب في غير مصالح إسرائيل وما يطرح على أمنها من تحديات ومخاطر كبيرة خصوصاً على خلفية التحولات السياسية. إن تحديد المركز الإسرائيلي في النسيج الإستراتيجي المتداخل للدول الكبرى يستدعي ملاحظتين أساسيتين:

1. تفاوت مكانة إسرائيل في استراتيجية الدول الكبرى من دولة أخرى، وذلك تبعاً لطبيعة البنية الداخلية لكل دولة من هذه الدول من جهة، وطبيعة شبكة العلاقات الخارجية لها من جهة ثانية.
2. التفاوت في تحديد المكانة الإسرائيلية في إستراتيجية كل دولة من الدول الكبرى طبقاً لتوجهات السلطة السياسية في كل فترة زمنية، إذ ثمة قدر من التباين بين الديغوليين والاشتراكيين في فرنسا في تحديد المركز الإسرائيلي ضمن الإستراتيجية الفرنسية، ونجد فترة من التباين بين فترة حكم فيلي برانت في ألمانيا وفترة حكم هيلموت كول، أو بين التصور الصيني في فكرة ماوتسي تونغ وفترة ما بعد برنامج التحديثات الأربعة الذي قاد دنغ هيساو بنغ.

أن إسرائيل أدت هذه الوظيفة الأمنية والإستراتيجية بنجاح واضح، لاسيما في مجال تدعيم تلاعب القوى الخارجية بالمنطقة العربية والعمل على إفشال التجارب الوحدوية وتشجيع الأقليات والتأثير في دوائر صنع القرار السياسي للدول الكبرى بشكل يحول دون اتساق مصالح هذه الدولة مع المنطقة العربية.

إن تحولات البيئة الدولية والإقليمية ساهمت في البحث الإسرائيلي عن وظيفة تنسجم مع هذه التحولات المتمثلة في الآتي:

1. إن انهيار الاتحاد السوفييتي جعل القيمة الإستراتيجية من هذه الجانب لإسرائيل أقل أهمية، رغم أن تنامي مركز الشيوعيين في روسيا قد يدفع نحو استعادة هذه المسألة بعضاً من قيمتها.
2. إن حماية المصالح البترولية تتم حالياً وبشكل مباشر عبر وجود عسكري أمريكي قرب المراكز البترولية العربية، وهو أمر يساهم في تقليص الوظيفة الأمنية لإسرائيل.
3. تراجع مراكز الثقل للقوى الإقليمية جعل إسرائيل في وضع إستراتيجي أفضل، ويتضح ذلك من تراجع المركز المصري والعراقي والسعودي.

تدرك إسرائيل قيادة سياسية وعسكرية وأكاديمية أن التحولات الديمغرافية والتحولات الجيوسياسية العالمية والإقليمية تشير إلى أن الزمن ليس لصالح المشروع الصهيوني المتمثل بإسرائيل ككيان يعكس تطلعات وتصورات واضعي أسس هذا المشروع.

كانت صورة إسرائيل على السياحة الدولية تتسم بالسلبية، وعكست ذلك نتائج استطلاع واسع النطاق أجرته وزارة الخارجية الإسرائيلية أوائل 2009، شمل شرائح متعلمة وميسورة في 13 دولة كبيرة مثل (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا والصين والهند وعدد من الدول الأوروبية)، حيث اتضح من هذا الاستطلاع أن 59% من المستطلعين ينظرون إلى إسرائيل كدولة عدوانية ومتعجرفة.

إن أوائل 2009 شهدت نهاية فترة أربع سنوات من النمو المطرد في العلاقات الإسرائيلية الأوروبية، وخاصة بعد العدوان الإسرائيلي على غزة، وعدم استجابة حكومة نيتنياهو لمطلب تجميد الاستيطان، وراح التبادل المر للتصريحات يحتل الصفحة الأولى من الصحف الإسرائيلية، بشأن إعاقة أوروبا لجهود تعزيز العلاقات الثنائية، وتقع في لب المشكلة سياسة الاتحاد الأوروبي التي تربط بإحكام، التقدم في علاقاتها مع إسرائيل تتجه إلى المواقع التي كانت فيها قبل 2004.

التوصيات:

في ضوء تحليلنا ودراستنا لموضوع السياسات الأمنية الإسرائيلية وأثرها على العلاقات العربية الدولية فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. من الأهمية بمكان الدول العربية استغلال مواردها الطبيعية من النفط والغاز في الضغط على الدول الغربية الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لاتخاذ مواقف سياسية أكثر اعتدالاً اتجاه القضايا العربية وخصوصا التسوية السلمية.
2. استطاع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وفي بعض الدول الأوروبية اتخاذ دور فاعل من الضغط على هذه الدول وتغيير مواقفها تجاه الكثير من المواقف العربية وهذا يدفع أهمية تفعيل دور الجاليات العربية والشركات الاقتصادية العربية بالقيام بنفس الدور في هذه الدول .
3. يكتسب موضوع السياسات الأمنية الإسرائيلية أهمية كبيرة في تحليل وفهم السياسة الخارجية الإسرائيلية ومواقفها من القضايا العربية والصراع في منطقة الشرق الأوسط وهذا يتطلب القيام بدراسات وأبحاث علمية تكمل ما توصلت إليه هذه الدراسة.
4. يدرك قيادة إسرائيل أن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية آخذة بالتراجع لصالح ارتفاع مكانة قوية أخرى كالصين والهند وروسيا والاتحاد الأوروبي، وهذا سينعكس سلباً على واقع إسرائيل ومستقبل مشروعها الصهيوني التطبيقي في المنطقة.
5. إن الهدف الإستراتيجي الإسرائيلي هو التوصل إلى حل نهائي للصراع الإسرائيلي العربي، والتوصل إلى سلام دائم ومستقر مع العال العربي كافة، إن إسرائيل تسعى إلى حل الصراع لكونها تدرك أنه هو باب بناء علاقات بينها وبين العالم العربي كافة، وتدرك إسرائيل أن التوصل إلى سلام مع العالم العربي هو بمثابة ضرورة إستراتيجية وحيوية من النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وأنه اعتراف بوجودها.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. أحمد، نسيم (2011)، **انتهاك الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان في فلسطين**، بيروت، مركز العودة الفلسطيني.
2. إدريس، محمد السعيد (1991)، **الرؤية الأمريكية لإسرائيل: ألنظر في السياسة الأمريكية والعرب**، (ط3)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
3. الآغا، إحسان (2002)، **البحث التربوي وعناصره ومنهاجه وأدواته**، (ط2)، غزة، دار واتا للنشر.
4. أوغلو، أحمد داود (2011)، **العمق الاستراتيجي "موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية،** (ط1)، الدوحة، الدار العربية للعلوم والناشرين.
5. بركات، نظام (1986)، **مراكز القوى في اسرائيل 1963-1983 ، ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية**، عمان.
6. توفيق، سعد حقي (2003)، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين،** (ط1)، عمان، دار وائل للنشر.
7. حجاوي، سلافة (1980)، **اليهود السوفيت: دراسة في الواقع**، بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة بغداد.
8. الحمد، جواد (1996)، **الصراع العربي- الصهيوني في ظل تطبيق مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
9. الحي، وليد عبد (1997)، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، (ط1)، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
10. الخطيب، عمر (1981)، **القنبلة الذرية العربية والمواجهة النووية مع إسرائيل**، الكويت، سلسلة دراسات الخليج العربي.
11. الخطيب، محمود (1999)، **النفوذ اليهودي في روسيا: هيمنة وتخريب**، (ط2) رام الله، دار الشروق للنشر والتوزيع.

12. خماش، رنا عبد العزيز (2010)، **العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية،** (ط1)، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
13. الدجاني، هشام (1998)، **العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل: قضايا استراتيجية،** القاهرة، المركز القومي للدراسات الاستراتيجية.
14. ربيع، حامد (1995)، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط،** (ط2)، القاهرة، دار الموقف العربي.
15. رسلان، احمد فؤاد (1989)، **الأمن القومي المصري،** القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب.
16. الزرو، نواف (2007)، **إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015: آفاق التسوية للصراع العربي الإسرائيلي في إسرائيل وتوجهاتها إزاء الدولة الفلسطينية،**عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
17. سلمان، رضا (2001)، **اسرائيل شاحاك: اسرار مكشوفة،** (ط2)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
18. سمارة، سميح (1992)، **ديمقراطية الأرض المقدسة،**عمان، دار الشروق.
19. سويلم، حسام (2001)، **فلسطين وكشمير بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الهندي،** القاهرة، دار نهر النيل.
20. الشقحاء، فهد بن محمد (2004)، **الأمن الوطني: تصور شامل (المفهوم، الأهمية، المجالات، المقومات)،** الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
21. شقير، محمد لبيب (1986)، **الوحدة الاقتصادية العربية،** (ط1)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
22. الشهراني، سعد بن علي (2003)، **اقتصاديات الأمن الوطني: مدخل إلى المفاهيم والموضوعات،** الرياض.
23. العاجز، صائب (1989) **نظرية الأمن الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي،** عمان، مؤسسة الفيروز.
24. عبد الكريم، إبراهيم (2001)، **السياسة الخارجية الإسرائيلية،** (ط1) أبو ظبي، أبو ظبي للطباعة والنشر.

25. الغنيمي، محمد طلعت (1974)، **بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي،** الإسكندرية، منشأة المعارف.

26. القباع، عبد الله سعود (1990)، **الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية،** الرياض، مطابع الفرزدق.

27. القشطيني، خالد (1981)، **الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية،** بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

28. كعوش، يوسف (1989)، **الأمن القومي العربي: تحديده وتعريفه، مصادر تهديده، إستراتيجية حمايته،** عمان، دار الشروق.

29. الكيالي، عبد الوهاب (1979)، **موسوعة السياسة،** (ج1)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

30. الكيلاني، هيثم (1996)، **التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائلي وتأثيرها في الامن العربي،** ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات.

31. ليفتا، أرائيل (1992)، **النظرية العسكرية الإسرائيلية،** عمان، دار الحكمة للنشر.

32. ماكنمارا، روبرت (1970)، **جوهر الأمن،** ترجمة يونس شاهين، القاهرة، الدار القومية.

33. محمود، أحمد إبراهيم (1999)، **التجارب النووية الهندية – الباكستانية: الآثار الإستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

34. محمود، امين عبدالله (1984)، **مشاريع الاستيطان اليهودية منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العاليمة الاولى،** الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون.

35. المصري، محمد محمود (2004)، **الدولة العبرية والبحث عن الهوية،** القاهرة، مكتبة مدبولي.

36. مظلوم، محمد جمال الدين (1989)، **الأمن القومي المصري بين النظرية والتطبيق،** القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية.

37. الموعد، حمد (1991)، **إسرائيل والمتغيرات الدولية،** دمشق، دار كنعان للنشر.

38. نافع، محمد عبد الكريم (1975)، **الأمن القومي،** (ط1)، القاهرة، مطبوعات الشعب.

39. نوفل، احمد سعيد (2007)، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي،**بيروت، مركز الزيتونة.

40. هلال، علي الدين (2011)، **النظام الإقليمي العربي: دراسة العلاقات السياسية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
41. هويدي، أمين (1982)، **في السياسة والأمن**، بيروت، معهد الإنماء العربي.

2. المواقع الإلكترونية:

1. أبو زيد، زيد (2010)، الصراع العربي الصهيوني، **http://zaidabuzaid.jeeran.com**
2. أشرف صباغ ،(2011)، الأمن القومي الاسرائيلي ونظرياته ومستوياته، نقلا عن الموقع الالكتروني: **http://drabbass.wordpress.com**
3. الاهداف القومية الاسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها، (2010)، نقلا عن الموقع الالكتروني: **http://www.aljazeera-net/dd823cca-of-37.9670-2a7zn/-3515t**
4. الجبوري، عبد الوهاب محمد (2006)، صواريخ المقاومة اللبنانية أسقطت نظرية الحدود الآمنة الإسرائيلية، نقلا عن الموقع الالكتروني: **http://pulpit.alwatanvoice.com**
5. جلال، محمد نعمان (2002)، العلاقات العربية - الهندية: من التقارب إلى الحياد، نقلا عن الموقع الالكتروني: **http://www.aljazeera.net**
6. عباس، خضر (2003)، مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، نقلا عن الموقع الالكتروني: **http://alommaah.com**
7. عكاشة، سعيد، عبد القادر، محمد (2010)، العلاقات التركية الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام، كراسات إستراتيجية، مؤسسة الأهرام الرقمي، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: **http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=716899&eid=5303**
8. العلاقات التركية الإسرائيلية - تصالح إستراتيجي، كتب محرر الشؤون الدولية، الطليعة (2012)، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: **http://www.taleea.com/index.php?option**
9. محارب، محمود (2012)، العلاقات الإسرائيلية التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار، المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، دراسات إقليمية، نقلاً عن الرابط الإلكتروني:

http://www.dohainstitute.org/release/67eff147-7889-4f84-824c-b80acb37a6f9

10. محمد، أيمن (2011)، نظرية الأمن الإسرائيلية، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: http://www.moqatel.com

11. مرتضى، إحسان (2013)، الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية الهندية، باحث في الشؤون الإسرائيلية، المنتدى العربي للدفاع والتسليح: نقلاً عن الرابط الإلكتروني: http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=64654

12. مرتكزات الإستراتيجية الإسرائيلية (2013)، مجلة الدفاع المدني، نقلا عن الموقع الالكتروني:**http://www.albasalh.com**

13. المسيري، عبد الوهاب (2011)، تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، نقلا عن الموقع الالكتروني: **http://www.elmessiri.com**

14. موسوعة مقاتل، نظرية الأمن الإسرائيلي، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/index.htm

3. المجلات

1. أحمد، عماد سيد (2004)، سياسة الاغتيالات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 157)، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 9.
2. إسماعيل ، أحمد علي (1966)، التسلل الإسرائيلي في آسيا، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 6)، ص 127.
3. إسماعيل، حافظ (1992)، الدبلوماسية ومتطلبات الأمن الوطني، **ندوة الدبلوماسية في المجتمع الدولي المعاصر**، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ص4.
4. الأصفهاني، نبيه (2000)، الرئاسة الروسية الجديدة بين التغيير والاستمرارية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (141)، ص 197.
5. بدوي ، هشام (1993)، تطور العلاقات الهندية – الإسرائيلية، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 144)، ص 209.

6. بركات ، وائل (2000)، صفقات السلاح في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (140)، ص 222-226.
7. جاد الله ، محمد (1992)، عام محادثات التسوية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (العدد 12)، ص 54.
8. جوهر، حسن عبد الله (1995)، الأمن الوطني لدولة الكويت والمنظور الإستراتيجي المطلوب، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (العدد 4)، ص7 .
9. حسن، حمدي عبد الرحمن (1999)، التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 135)، ص 33.
10. الرمضاني، مازن إسماعيل (1988)، الأمن القومي العربي والصراع الدولي، **مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية**، (العدد2)، ص 9-10.
11. زرير، محمد مصطفى (2001)، العلاقات السياسية بين الهند ودول مجلس التعاون: الواقع وآفاق المستقبل، **مجلة الشؤون الخليجية**، (العدد 27)، ص 57 – 58.
12. زرير، محمد مصطفى (2003)، التحالف الأمريكي – الهندي – الإسرائيلي: تحدٍّ جديد يواجه العالم العربي، **مجلة الشؤون الخليجية**، (العدد 35)، ص 164.
13. زهرة، عطا محمد صالح (1984)، اتفاق التحالف الإستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد 63)، ص33.
14. سليم، رجاء إبراهيم (1999)، الأزمة الكونغولية وتداعياتها، **مجلة السياسة الدولية**، ، (العدد 135)، ص 52-53.
15. سويلم، حسام (2004)، أبرز التطورات الإستراتيجية والعسكرية والتكنولوجية الأخيرة في إسرائيل، **مجلة الحرس الوطني السعودي**، (العدد 266)، ص3.
16. الشهراني، سعد (1999)، مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، **ورقة مقدمة لمؤتمر المئوية بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية**، المجلد الأول، الرياض، ص30 .
17. عبد الحميد ، خالد (2002)، العلاقات الهندية – الإسرائيلية: الجذور والآفاق، **مجلة شؤون الأوسط**، (العدد 106)، ص 196.
18. عكاشة ، سعيد (2011)، اسرائيل في مواجهة الواقع الجديد في الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد25) ص1.

19. عودة، جهاد (2003)، التحالف العسكري التركي-الإسرائيلي، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 153)، ص 326.

20. فراج، خالد (2009)، الحرب الإسرائيلية على غزة، آراء في العدوان وتداعياته، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (العدد 77)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص 13-17.

21. فودة، محمد (2000)، اتفاق التعاون العسكري المشترك التركي الإسرائيلي، **مجلة الدفاع**، (مجلد 164)، ص 59.

22. قابيل، مي (2001)، تكلفة الفساد في روسيا، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 143)، ص 236.

23. كامل، عثمان (1997)، تركيا والشرق الأوسط: الفرص والمخاطر، **مجلة الدفاع**، (العدد 133)، ص 22.

24. لوتاه، مريم سلطان، والبحيري ولاء علي (2004)، العلاقات الخليجية – الهندية، **سلسلة أوراق آسيوية**، (العدد 57)، ص 56.

25. المجذوب، طه محمد (1972)، التطورات الجديدة في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 91)، ص 26-27.

26. المنوفي، كمال (1973)، السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 33)، ص 53.

27. نقاشية، حلقة (1998)، عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد 230)، ص 141.

28. هلال، جميل (1995)، المشروع الاسرائيلي للنظام الاقليمي، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (العدد 22)، ص31- 51.

29. هلال، علي الدين (1984)، الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول، **مجلة شؤون عربية**، (العدد 35)، ص12.

4. الرسائل الجامعية والبحوث:

1. عماد، ايهم علي (2004)، **اثر العوامل الاقتصادية في صنع السياسة الخارجية الاسرائيلية** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة تشرين، دمشق، سوريا.

2. العويني، محمد علي (1974)، **العلاقات السياسية بين إسرائيل ودول جنوب وشرق آسيا 1948 - 1972**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
3. الغرايبه، فارع احمد (1996)، **دور الاحزاب السياسية الاسرائيلة في صنع السياسة الخارجية الاسرائيلية (1984-1994)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
4. الفاعوري، أحمد عواد نويران (2011)، **التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلية في الفترة (2006-2012)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
5. القحطاني، فيصل (2006)، **استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
6. كايد، عزيز هارون (1993)، **البعد الديني في السياسة الاسرائيلية (1948-1988)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية ، عمان، الأردن.
7. المسيري (2011)، **نظرية الأمن الصهيونية**، المركز الفلسطيني للإعلام، الموسوعة اليهودية، مركز المرشد للدراسات والأبحاث – جنين، فلسطين.
8. المصري، محمد (2009)، **نظرية الأمن الإسرائيلية**، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، نابلس، فلسطين.
9. ميلشتاين، ميخائيل وآخرون (2011)، **المستجدات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط**، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)، تل أبيب، اسرائيل.

ثانياً: المرجع باللغة الأجنبية

1. Ahmet Davutoglu (1994), **Yahudi Meselesi'nin Tarihi Donusumu ve Israil'in Yeni Stratejisi**, Avrasya Dosyasi.
2. Amnon Barzilai (2002), **Israel and India Sign Space Program Cooperation Agreement**, Haaretz, from **http://www.haaretzdaily.com**
3. Arthur Koestler (1949), **Promise and Fulfillment: Palestine 1917-1949**, (S.3), Macmillan Publishing Company, London, p 34.
4. Barnett Litvinof (1965), **To the House of Their Fathers: a History of Zionism**, (S. 19), Praeger, New York, p19-20.
5. Barryh Buzan (1999), **Is International Security Possible**, Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security (Conference), edited by Ken Duncan Lennox.
6. Bernard Lewis (1986), **Semites and Anti-Semites**, (S.103), Weidenfeld and Nicolson, London, p.101
7. Chan, Steve (1984), **International Relations in Perspective: The Pursuit of Society, Welfare and Justice**, (S.4), Macmillan Publishing Company, New-York, p76.
8. Cox, Arthur Macy (1975), **The Myths of National Security**, Beacon Press, Boston.
9. Derek Wilson, Rothschild (1990), **A Story of Wealth and Power**, (S. 177), Mandarin, London, p. 90.
10. Calvin Goldscheider ve Alan S. Zuckerman (1984), **The Transformation of the Jews**, (S. 38), The University of Chicago, Chicago, p.38.
11. **Encyclopedia Britannica**, (1998), Vol. 20.
12. Garnham, David (1998). **National security essentials: applications for the UAE**, Abu Dhabi, The Emirates Center for Strategic Studies & Research.
13. Gerald Lyman Soliday (1974), **A Community in Conflict, Hanover**, (S.60), Brandeis University Press, p. 86-87.
14. Graebner, Norman A. (1986), **The National Security: Its Theory and Practice, 1945-1960**, London, Oxford University Press.
15. **International Encyclopedia of the social Sciences,** (1983), Vol. 11.

16. Jacobson Bar (1998), **A Psychological Perspective on Security**, Tel-Aviv, Tel Aviv University.
17. Kako and Vishkin Golov (2009), **A National Security Doctrine for Israel**, Lauder School of Government, IDC Herzliya.
18. Lew Irwin (2006), **The Israeli Solution To Palestinian Terrorism, The Israeli Security Fence**, Faculty of the U.S. Army Command and General Staff College.
19. Maria, Frans Alphons, Geusau, Alting von, Pelkmans, Jacques, Karlsson, Gunnar Adler (1982), **National Economic Security: Perceptions, Threats and Policies,** New Jersey, Transaction Publishers.
20. Murray, Williamson (2002), **Transformation Concepts for National Security in the 21st Century,** USA, Strategic Studies Institute Press.
21. Ryu, Yong-Wook (2003), **The Asian Financial Crisis and ASEAN's Concept of Security**, USA, Harvard University Press.

THE IMPACT OF ISRAELI SECURITY POLICIES ON THE ARAB INTERNATIONAL RELATIONS

By

Rasul Movla Omarov

Supervisor

Dr. Faisal Alrfouh, Prof.

Abstract

The study seeks to identify the stages of the evolution of the Israeli security policies, since the establishment of the State of Israel 1948 until now, the study of the effect of changes in the level of regional and international environment affecting the security theory and Israeli security policies, and analysis of the impact of Israeli security policies on the Arab international relations. This is a study of recent studies that address the issue of security in the political strategy of the Israeli military in the light of Western interest, especially the United States and the European Union to Israel's security in the light of that seen in the Arab region shifts will affect the theory of Israeli security and therefore the policies of Israeli security, which will be a major challenge Arab countries and international relations.

The study relied on the descriptive and analytical approach to systems analysis and the study found that Israel as a racist has to in order to achieve Western interests in the region and the rape of the rights of the Palestinian people in their own land and homeland causing the emergence of the State of Israel at the expense of the State of Palestine, which resulted in making political and economic problems and social exceeded the Palestinian people to all the Arab peoples and this made the variable Israel make security a priority for the political and economic state. And that Israel has led job security and the strategy successfully and clear, especially in the field of strengthening the manipulation of external forces in the Arab region and work to thwart the experiments unionist and encourage minorities and influence in decision-making circles Political major countries in preventing the consistency of the interests of this state with the Arab region. The study recommends Arab countries to exploit its natural resources of oil and gas in the pressure on Western nations large and especially the United States and the European Union to take political positions more moderate direction of Arab issues, especially the peace settlement, and acquires Multi security policies of the Israeli great importance in the analysis and understanding of Israel's foreign policy and positions of the issues Arab and conflict in the Middle East and this requires studies and scientific research complement the findings of this study.